



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

ترشيد النفقات الحكومية ودورها في التنمية المحلية

- دراسة تحليلية لدور النفقات الحكومية في التنمية المحلية في الجزائر -

خلال الفترة (2015 - 2020)

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الدكتور:

نصر الدين بوعمامة

من إعداد الطالب:

محمد حماسة

السنة الجامعية 2023 / 2024

ملخص:

إن التنمية المحلية سياسة وطنية وبرنامج لإصلاح الأوضاع ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع في كافة الجوانب، ويلقى على الدولة مسؤولية التدخل بسياسة الإنفاق العام للتأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا للأهداف المناسبة للمجتمع، حيث تلعب الدولة دور المحفز لتوجيه النشاط الاقتصادي الوجهة الأكثر احتياجا، وتوفير البنية التحتية الأساسية إن الدولة الجزائرية تبذل مجهودا كبيرا و تسخر إمكانيات ضخمة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ترقية المجتمعات المحلية اقتصاديا وثقافيا و اجتماعيا من خلال تبني استراتيجيات وطنية انبثقت عنها برامج تنموية هادفة إلى دفع عجلة النمو لمختلف المناطق و تحقيق التوازن الجهوي

إن نجاح التنمية مرهون بفعالية البرامج والمشاريع المختارة لتحقيق أهداف النمو وتخفيف حدة الفقر، التي تستوجب صياغة استراتيجية ملائمة تضمن استغلال أمثل للموارد، ولكن يبقى الانجاز الملموس في الواقع محدود ومرهون بالكوادر البشرية المسؤولة الأولى عن تنفيذها إن عملية التنمية تقتضي مساندة جادة وصادقة من أفراد المجتمع للجهود والإنفاق الحكومي من خلال المساهمة في أعمال التنمية بالرأي أو العمل أو التمويل والمشاركة في الإشراف على تنفيذ برامج التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: النفقات الحكومية – ترشيد النفقات الحكومية – التنمية المحلية.

Abstract:

Local development is a national policy and a program to reform conditions and raise the standard of living for members of society in all aspects. The state is responsible for interfering with the policy of public spending to influence all economic and social variables in order to achieve the appropriate goals for society. The state plays the role of a catalyst to direct economic activity to the destination most in need, and to provide infrastructure Basic Infrastructure: The Algerian state is making great efforts and harnessing huge potentials with the aim of achieving economic stability and promoting local communities economically, culturally and socially by adopting national strategies from which development programs have emerged aimed at accelerating growth in various regions and achieving regional balance.

The success of development depends on the effectiveness of the programs and projects chosen to achieve the goals of growth and poverty alleviation, which require the formulation of an appropriate strategy that guarantees optimal utilization of resources, but tangible achievement in reality remains limited and depends on the human cadres primarily responsible for its implementation. The development process requires serious and sincere support from members of society for efforts and government spending by contributing to development work through opinion, work, or financing, and participating in supervising the implementation of local development programs.

Key words: government expenditures – rationalization of government expenditures – local development.



يسعني في هذه الصفحة أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الأطروحة،
مبتدئاً بالدكتور: **نصر الدين بوعمامة** على قبوله الإشراف على هذا البحث تقييماً، توجيهها وتصحيحاً
وجميل صبره وحسن رعايته، فله مني جزيل الشكر والعرفان
وشكري موصول أيضاً إلى الأستاذ الدكتور **كريمو دراجي** على مساعدته وتوجيهاته القيمة لإتمام هذا
العمل.
أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا البحث بالرأي أو النصيحة أو الدعاء وأتمنى أن تكون هذه المذكرة
مفيدة لمن يطلع عليها و تزيد له قدراً من المعرفة
الباحث محمد حماسة.

إهداء

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

الحمد لله الذي وفقني لهذا ولولاه لما وفقت، فلك الحمد والشكر يا رب العالمين.

أهدي ثمرة جهدي:

* إلى الذين قال فيهما الله "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

* إلى الذين برضاها يرضى عنا خالق الأكوان

* إلى هبة الرحمان والديّ الكريمين، حفظهما الله وأمدهما بالصحة والعافية

* إلى من تحت أقدامها مفتاح الجنان، إلى نبض الحياة ونبض الحنان، إلى آية وجودي وأطيب قلب

"إلى أُمِّي العزیزة"

* إلى الزوجة الكريمة وإلى أبنائي ولكل من ساندوني بدعائهم

* إلى من قاسموني دفاء العائلة وكانوا معي تحت سقف واحد أخوتي وأخواتي أنار الله دربهم وثبت

خطاهم.

الأفقرس

المحتويات	الصفحة
الملخص	
شكر	
إهداء	
الفهرس	
فهرس الجداول	
مقدمة	10 - 1
الفصل الأول: التأسيس النظري لترشيد النفقات الحكومية	60 - 10
المبحث الأول: تطور النفقات الحكومية، تعاريفها وتقسيماتها	11
المطلب الأول: تطور النفقات الحكومية في الفكر الاقتصادي	11
المطلب الثاني: التعاريف التي تتمحور حول النفقات الحكومية	17
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية	21
المبحث الثاني: ضوابط ومحددات وعوامل النفقات الحكومية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي	27
المطلب الأول: ضوابط النفقات الحكومية ومحدداتها	27
المطلب الثاني: عوامل النفقات الحكومية	34
المطلب الثالث: تأثير الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي	36
المبحث الثالث: ماهية ترشيد النفقات الحكومية ومحدداتها	39
المطلب الأول: ماهية ترشيد النفقات الحكومية	39
المطلب الثاني: الأسباب الداعية لترشيد النفقات الحكومية وأهميتها	41

43	المطلب الثالث: محددات ترشيد النفقات الحكومية
60	خلاصة الفصل الأول
115 – 61	الفصل الثاني: التأصيل النظري للتنمية المحلية
62	المبحث الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية، تعاريفها وأبعادها
62	المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم للتنمية المحلية
64	المطلب الثاني: تعاريف التنمية المحلية
69	المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية
74	المبحث الثاني: أهداف التنمية المحلية، مقوماتها واستراتيجياتها
75	المطلب الأول: أهداف التنمية المحلية
79	المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية
83	المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المحلية
88	المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المحلية، قواعدها الأساسية ودور المشاركة الشعبية في التنمية
88	المطلب الأول: مؤشرات التنمية المحلية
91	المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتنمية المحلية
95	المطلب الثالث: دور المشاركة الشعبية والبحوث العلمية في التنمية المحلية
99	المبحث الرابع: تخطيط التنمية المحلية وتمويلها
99	المطلب الأول: تخطيط التنمية المحلية
107	المطلب الثاني: تمويل التنمية المحلية
115	خلاصة الفصل الثاني

135 - 116	الفصل الثالث: عرض وتحليل برنامج توظيف النمو من 2015 إلى 2019
117	المبحث الأول: برنامج توظيف النمو الاقتصادي
118	المطلب الأول: تعريفه
119	المطلب الثاني: أهداف برنامج توظيف النمو خلال الفترة 2015-2019
121	المطلب الثالث: مضمونه
124	المطلب الرابع: انهيار أسعار البترول وأثره على برنامج توظيف النمو الاقتصادي
125	المبحث الثاني: الاجراءات العملية قبل صدور قانون المالية 2017
125	المطلب الأول: التقشف
127	المطلب الثاني: تجميد العمليات غير المنطلقة
127	المطلب الثالث: تسقيف النفقات
127	المبحث الثالث: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو 2016-2030
127	المطلب الأول: تعريفه
129	المطلب الثاني: مراحله
130	المطلب الثالث: مضمونه
131	المطلب الرابع: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا النموذج
135	خلاصة الفصل الثالث
139 - 136	الخاتمة
149 - 140	المراجع

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	محتوى البرنامج الخماسي خلال الفترة: 2015-2016	123
02	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016	124
03	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: 2017-2018	130
04	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017	133

مقدمة

تطور دور الدولة من توفير الأمن الداخلي وإقامة العدل بين أفراد المجتمع إلى تسيير المصالح العامة والتي تتطلب وجود نفقات، كإقامة المشاريع العمرانية الكبرى وحماية الاقتصاد الوطني... إلخ، وبهذا تكون الدولة بحاجة إلى المال وذلك بالموازاة مع تزايد وظائفها، في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي شهدتها العالم تزايدت النفقات الحكومية في العالم من أجل النهوض بالاقتصاد نحو الرقي والتي هي الشغل الشاغل لجميع الدول سواء متقدمة أو نامية والتي من بينها الجزائر، فالحكومة الجزائرية هدفت إلى النهوض بالاقتصاد الجزائري وإيجاد بديل يحل محل البترول.

قامت الجزائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، مستعملة في ذلك مواردها وإمكانياتها المعتمدة التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات الذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الناتج الداخلي الخام، هذا ما جعل الميزانية العامة للدولة مصدرها التمويلي الأساسي هو الجباية البترولية التي بدورها مرهونة بتقلبات سعر البترول، وتوجيهات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC مما ترتب على هذا الوضع زيادة هشاشة ميزانية الدولة، وتبلور عدة آثار على الإنفاق الحكومي الذي يعتبر أداة مهمة في متابعة النهج التنموي. ظلت قضية التنمية المحلية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتحرر من التخلف الاقتصادي؛ من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف وقد تباينت تلك الدول في السياسات المتبعة لتحقيق ذلك الهدف كما أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى طموحاتها الاقتصادية والحقا بركب الدول المتقدمة.

إن موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي الذي يعتبر من المواضيع المتجددة والملازمة للتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية، على اعتبار أن الترشيح يكون عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة،

1-الإشكالية:

اتبعت الحكومة الجزائرية سبيلا اقتصاديا اشتراكيا عن طريق سياسات تنمية هامة متمثلة في مخططات تنمية منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 1980 حيث اهتمت بالصناعات الثقيلة بغية التحرر من التخلف، وبدأت بالمخطط الثلاثي الأول (1967 - 1969) وتلاه المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973) ثم المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977) وبهذا فقد تحصل القطاع الصناعي على نسبة 50% من ميزانية الإنفاق الحكومي، عكس القطاع الزراعي الذي انخفضت حصته من 20% خلال فترة المخطط الثلاثي الأول (1967 - 1969) إلى 3.7% خلال فترة المخطط الرباعي الثاني (1974 - 1977).

عرفت دول العالم عدة أزمات اقتصادية خائفة مطلع الثمانينات بدءا بأزمة الديون سنة 1982، ثم أزمة انخفاض سعر البترول سنة 1986، وكان له تأثير سلبي على الجزائر سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الاجتماعي ومن نتائجه انخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ 0.6%، إضافة إلى نقص مستوى الاستهلاك العائلي بـ 0.4%، وانخفاض الاستثمار بـ 4.2%، مع انخفاض نسبة الواردات بـ 16.4% وكان لهذه النتائج تأثيرا على العمالة في الجزائر حيث انخفض عدد مناصب الشغل الجديدة من 122 ألف إلى 74 ألف منصبا وهو ما يعادل نسبة 40%.

اتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات بهدف الخروج من الأزمة، عن طريق الذهاب إلى المؤسسات المالية الدولية وبدأت في عملية الإصلاح سنة 1989 وامتدت إلى غاية سنة 1998، ومس مختلف الاقتصادية للقطاع الحكومي التي من بينها هو جانب النفقات الحكومية، عن طريق ترشيده وتوجيهه من أجل التقليل من الأعباء دون أن يؤثر على الاستثمار المحقق للنمو.

كما قامت السلطات بمزاوالات تقشفية من أجل تخفيف الأعباء على ميزانية الدولة عن طريق تخفيض دعم أسعار المواد الاستهلاكية ووضع مبالغ مالية موجهة للمؤسسات العمومية، إلا أنها مازالت تسجل العجز في خزينتها.

من هذا المنظور ارتأينا إلى طرح إشكالية البحث تتمثل فيما مدى نجاح سياسة ترشيد النفقات

الحكومية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

تهدف الدراسة إلى الإجابة على إشكالية البحث من خلال التطرق إلى:

- ما المقصود بالنفقات الحكومية؟ وفيما تتمثل أهم أسباب حدوثها؟
- ما المقصود بترشيد الإنفاق الحكومي وما هي آليات تحقيقه؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية؟ وماهي قواعدها الأساسية ودور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية؟
- ما مدى رشادة توظيف النفقات في ظل الميزانية العامة في الجزائر؟
- ما هو واقع سياسات الإنفاق الحكومي الخاصة بالتنمية المحلية في الجزائر؟ وما مدى رشادته؟

2. فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- اختلفت الدراسات في تحديد المفاهيم الخاصة بظاهرة الزيادة في النفقات الحكومية وفي تحديد أهم الأسباب المتعلقة بها.
- تمر الجزائر بظروف اقتصادية خاصة تستوجب التفكير الجدي في ترشيد الإنفاق الحكومي ومحاولة التحكم به وهذا في ظل التزايد المستمر للنفقات الحكومية.
- النفقات الحكومية تساهم في التنمية المحلية وتهدف إلى التخفيف من حدة البطالة.
- النفقات الحكومية أداة من أدوات السياسة المالية.
- هناك العديد من الانعكاسات الناتجة عن المبادرات الإصلاحية المتبعة في الجزائر على بنود النفقات الحكومية بصفة خاصة والميزانية العامة بصفة عامة.

• توظيف النفقات في ظل الميزانية العامة في الجزائر لم يحقق معظم الأهداف الخاصة بالتنمية المحلية، ذلك نتيجة لاعتمادهم المطلق على قطاع المحروقات. لهذا فإن ضبط برامج الإنفاق الحكومي على أساس الأهداف قد يؤدي إلى رشادة أكبر.

• عملية التنمية لا تتحقق بمزيد من توفير الموارد المالية فقط، بل تتطلب كفاءة الجهاز الإداري القائم على تنفيذ مختلف برامج التنمية.

3. أهمية البحث:

البحث بمثابة دراسة علمية وعملية لموضوع ترشيد النفقات الحكومية ودورها في التنمية المحلية والذي يعد من المواضيع الجديرة بالبحث لكون الدولة تعد شريكا أساسيا في عملية التنمية والمحفز للنشاط الاقتصادي في المجتمع كما تعمل على تجاوز الاختلالات والمشاكل التي تعترض مسار التنمية، ويكتسب البحث أهميته من خلال الوظيفة التي تقوم بها سياسة الإنفاق الحكومي، وأهم النقاشات الحادة التي بدأت تطفوا إلى السطح حول أهم الأساليب الكفيلة بتسيير جيد لبرامج الإنفاق الحكومي بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة. كما تظهر أهمية البحث أيضا من خلال إلقاء الضوء على مدى فعالية السياسة الانفاقية في ظل توالي الأزمات على الاقتصاد الجزائري مما يستوجب إعطاء أهمية بالغة لجانب ترشيد الإنفاق الحكومي من أجل تنمية محلية في الجزائر.

4. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للمساهمة بتعزيز البحث العلمي في علاقة الجامعة بمحيطها الاقتصادي مع تحقيق جملة من الأهداف أبرزها أهمية النفقات الحكومية باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية في يد الدولة للقيام بدورها على أحسن وجه وإظهار الدور الكبير لترشيد الإنفاق الحكومي في الاستغلال الأمثل للموارد مع السعي إلى إبراز دور عملية ضبط برامج الإنفاق الحكومي بالأهداف ودور ذلك في الرفع من رشادة سياسة الإنفاق الحكومي هذا بالإضافة إلى معرفة توجهات سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر واستعراض أهم

المجهودات المبذولة من أجل تحقيق أهم الأهداف الاقتصادية التي تعتبر بوابة لضمان رشادة برامج الإنفاق الحكومي المبرمجة ضمن ميزانية الدولة.

5. دوافع اختيار موضوع البحث:

تعود أبرز دوافع اختيارنا لموضوع البحث للأهمية التي تميزه من جهة واهتمام الطالب بموضوع سياسة الإنفاق الحكومي مع محاولة دراسة الظاهرة والتعرض لحالة التنمية المحلية في الجزائر خاصة أنها تعرف عدة تحديات داخلية وخارجية، إضافة إلى محاولة معرفة الأسلوب الذي تعتمد عليه الدولة لتحقيق التنمية ومدى أهمية وفعالية السياسات المتبعة، مع معرفة أهم العقبات التي تعترضها باعتبار أن الجزائر تعتمد على مصدر النفط وانعكاساته على السياسة الانفاقية للدولة.

6. تحديد إطار البحث:

على ضوء الأهداف السابقة فإن حدود الدراسة تتجسد من خلال محاولة معرفة ترشيد النفقات الحكومية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2020

7. منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال استخلاص منطقي، حيث يبدأ بوضع مقدمات عامة حول البحث ليصل في النهاية إلى إجابات دقيقة من أنها دراسة مدى صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة، كما تم كما سيحاول الطالب استخدام المنهج الاستقرائي من خلال الاطلاع على أهم المراجع والوثائق المتعلقة بسياسة النفقات العمومية ودورها في التنمية المحلية في الجزائر ثم تطبيق الأدوات الخاصة بالبحث العلمي لتحليل واقع هاته السياسات ومحاولة الخروج بنتائج وتوصيات.

8. خطة ومنهجية البحث:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع تم بتقسيمه إلى ثلاثة فصول: ففي الفصل الأول يتم التعرض إلى المفاهيم والأسس التي تتعلق بالنفقات الحكومية وتطورها في الفكر الاقتصادي وأهم التعاريف التي تتمحور حول النفقة الحكومية واستعرضنا أهم تقسيمات هذه الأخيرة وأهم الضوابط والعوامل المؤثرة في كل عملية إنفاق حكوميا كما ألقينا الضوء على أهم تأثيرات النفقات الحكومية على متغيرات النشاط الاقتصادي.

أما فيما يخص الفصل الثاني فسوف يتم التطرق فيه إلى أهم المفاهيم والأسس المتعلقة بالتنمية وعناصرها إضافة إلى أبعاد التنمية ومقوماتها، كما سيتم التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المحلية وتطورها التاريخي مع معرفة كل من خصائصها، عناصرها، أهدافها، مبادئها، استراتيجياتها، تخطيطها وتمويلها.

سنتطرق في الفصل الثالث إلى واقع ترشيد النفقات الحكومية في الجزائر ودورها في التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020 حيث شرعت الجزائر في انتهاج سياسة إنفاق توسعية مستخدمة في ذلك عائدات البترول عن طريق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، ويختتم البحث بخاتمة شاملة مع استنتاج مجموعة من النتائج والتوصيات الخاصة بترشيد النفقات الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

9. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع النفقات الحكومية والتنمية المحلية، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

-الكتاب المعنون "بأسباب ازدياد النفقات العامة في مصر 2002" من تأليف مدرس الاقتصاد السياسي والمالية العامة بكلية الحقوق بجامعة فاروق الأول الدكتور محمود رياض عطية، حيث كان موضوع الدراسة موجه بالأخص إلى نفقات الحكومة وأشار أيضا إلى نمو النفقات، كما استعرض في ايجاز أهم آراء علماء الاقتصاد والمالية العامة في أسباب ارتفاع النفقات فمنهم من رأى ارتفاع النفقات راجع الى زيادة الثروة وآخرون رأوا أن الارتفاع راجع الى كيفية توزيع الثروات.

-أطروحة دكتوراه من إعداد رابح بالنور بعنوان "النفقات العامة والإنعاش الاقتصادي دراسة ميدانية لولايات الشرق الجزائري" سنة 2017-2018 حيث استهدفت الأطروحة دراسة النفقات العامة من وجهة نظر محلية لمعرفة إلى أي مدى حققت النفقات العامة أهداف التنمية المحلية اعتمادا على برامج الإنعاش الاقتصادي التي تعتبر من أشكال النفقات العامة التي تسعى إلى تحقيق التنمية على المستوى الكلي وعلى المستوى المحلي.

-دراسة ل: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية، مكتبة خسن العصرية، بيروت لبنان، 2010 حيث هدفت إلى توضيح دور النفقات العامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشرات الأربعة، معدل النمو، التضخم، البطالة والتوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2007 وخلصت إلى أن تنفيذ الدولة الجزائرية لبرامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم، وأبرزت الدراسة أيضا أن معدلات النمو هي نتيجة لتطور أسعار النفط وباعتباره متغير غير متحكم فيه فالجزائر تبقى عرضة للصدمات الخارجية ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني.

-أطروحة دكتوراه ل: خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3 سنة 2011، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحديد أهداف التنمية المحلية بدقة حتى يمكن للجماعات المحلية المساهمة في تحقيقها كما أشارت إلى ضرورة إصلاح القوانين المتعلقة بتسيير الجماعات المحلية لا سيما في الجانب المالي حتى تتمكن من تحديد أهدافها بدقة.

-رسالة ماجستير أعدت من طرف مزارى محمد، بعنوان "إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية" كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، سنة 2013، حيث تطرق الباحث لواقع التنمية المحلية لبلدية جسر قسنطينة خلال الفترة 2007-2011 بالتركيز على امكانياتها المالية

من جهة ومعوقات التنمية المحلية بذات البلدية من جهة أخرى، أما عن أبرز نتائج الدراسة فقد توصلت إلى أن ضعف الموارد المالية للبلدية مرتبط باختلال إيرادات الجباية نتيجة لعدم توازن التقسيم الإداري وضعف التنظيم ونقص الكفاءة لدى الموظفين.

10. صعوبات الدراسة:

عند انجاز البحث واجهتنا العديد من الصعوبات أهمها:

- عدم الحصول على المعلومات خصوصا من مسؤولي مديرية التخطيط والإحصاء.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات وفي بعض الأحيان كانت الإحصائيات المتحصل عليها من مختلف الهيئات متضاربة فيما بينها.
- صعوبة كبيرة في الحصول على الوثائق والتقارير والمعلومات الرسمية من السلطات الحكومية ذات العلاقة بموضوع البحث.
- عدم تعاون المسؤولين والموظفين مع مجريات الدراسة الميدانية.

الفصل الأول

التأصيل النظري لترشيح النفقات الحكومية

إن استقرار الأسعار ومستوى الأجور، العمالة والقضاء على البطالة أصبحت من الأهداف الرئيسية للدولة لاستمرار نمو اقتصادها الوطني والتي تعتمد في نظرتها المستقبلية للاقتصاد على التخطيط كوسيلة للوصول إلى تحقيق أهدافها، ونجد من بين أدواتها التي تستخدمها لتحقيق ذلك نجد الإنفاق الحكومي الذي يعتبر أحد الموارد الذي ما إن أحسن استغلاله فإنه يساهم في الوصول إلى التنمية التي فرضها العصر الراهن على بلادنا لمواكبة التطورات الحاصلة في مختلف المجالات من أجل تنمية شاملة ومستدامة تسعى لتحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع.

حيث تلعب النفقات الحكومية دور كبير في الوقت الحاضر نتيجة تحول دور الدولة من الدولة الحارسة التي لا تؤثر في الاقتصاد العام وتترك لقوة السوق إحداث هذه التأثيرات واكتفائها بمحدودية النفقات الحكومية والأغراض التي تسعى إلى تحقيقها عن طريق حصر الموارد في أضيق الحدود إلى دور الدولة المنتجة والمتدخلة في مختلف المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية)، حيث تبذل الهيئات الحكومية ومؤسسات الدولة جهد كبير حصولا على الموارد المالية الضرورية اللازمة لإنفاقها حفاظا على الهوية الوطنية وتوفير البنية الأساسية اللازمة للتنمية وتوزيع المنافع.

المبحث الأول: تطور النفقات الحكومية، تعريفها وتقسيماتها.

شهد علم المالية تطور كبير في فكرته وأهدافه ووسائله تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وبما أن الإنفاق الحكومي هو أحد الأدوات الهامة الخاصة بالسياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها فقد مر عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بعدة مراحل وتقسيمها يتم على أساس تحديد نصيب كل وزارات والإدارات العامة منها.

المطلب الأول: تطور النفقات الحكومية في الفكر الاقتصادي

إن هذا التطور واضح بين المذاهب الاقتصادية المتعددة كالفكر الاقتصادي الكلاسيكي، الكينيزي والاشتراكي.

أولاً: تطور الإنفاق الحكومي في المجتمعات القديمة.

تميز الإنفاق الحكومي في تلك المرحلة بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة كما تميز بإعطاء دور ضيق للدولة تمثل في:

1- حماية المجتمع ضد الاحتلال من الخارج.

2- حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين.

3- دعم المؤسسات والأشغال العمومية دون محاولة التأثير على حرية النشاط الاقتصادي الذي اعتمد

على الحوافز الفردية وفقاً لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق.

نظراً للاختناقات وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية وتفاقم حدة النزاعات الاستعمارية وكثرة الحروب بين الدول للحصول على الذهب والفضة، وتراكم المشاكل المتولدة من تطبيق مبادئ وأسس التجاربيين من حيث تدخل الدولة المباشر والقيود المفروضة على سلوك الأفراد والمشروعات، ومع تزايد حدة الانتقادات الموجهة للفكر التجاري، ظهر فكر اقتصادي جديد، يتخذ من الحرية منهجاً وأسلوباً لتحقيق أهدافه، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق الحكومي (التعليم، الأمن، العدالة)، كما أقر توماس الأكويني بضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار مع وضع حدود دنيا وعليا ومنع الاحتكار إضافة إلى الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام ⁽¹⁾.

في حين أكد فرانسوا كيس ناي على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط الرافضة لأفكار التجاربيين والتي أقامت مذهبها على أساس فكرة القانون الطبيعي مع احترام

(1) قطوش فاطمة الزهراء، إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 11.

الملكية الفردية والحرية الاقتصادية اهتم الفكر الطبيعي بالزراعة عكس التجاريون الذين كانوا يرون قوة الدولة بما لديها من معادن نفيسة، واهتموا دون قصد بالصناعة والتجارة⁽¹⁾.

أما آدم سميث فيرى أن تدخل الدولة عبارة عن إنشاء للفقر لأن نشاطها غير إنتاجي، إذ تستهلك ولا تنتج، تقتطع ولا ترجع، وفي هذا السياق حدد وظائف الدولة (الإنفاق الحكومي) في ثلاثة صور معروفة الدفاع عن الوطن وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي، وبعض الخدمات الأساسية وهو من اعتمد مبدأ دعه يعمل دعه يمر أي ترك الأفراد أحراراً في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج فيما بينهم، اعتباراً أنها الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وإذا كان من الضرورة أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإن هذا يجب أن لا يؤثر على تصرفات الأفراد، وقراراتهم في القطاع الخاص.

ثانياً: الإنفاق الحكومي في الفكر الكلاسيكي.

من المعروف أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يؤمن بفلسفة الاقتصاد الحر وبإمكانية حل مشاكل المجتمع الاقتصادي والمتمثلة في تحديد أنواع وكميات السلع التي تنتج وتحديد طرق إنتاجها وكيفية توزيعها بين أفراد المجتمع عن طريق نظام السوق ولم يوجه الكلاسيك أهمية كبيرة لطبيعة الإنفاق الحكومي، وجعلوا دوره مقتصرًا فيما تحتاجه الدولة للقيام بوظائفها من أجل إشباع الحاجات العامة التي يفشل أو لا يرغب القطاع الخاص في إشباعها والتي حددت بالدفاع، الأمن والعدالة⁽²⁾.

كان الهدف من ذلك هو حماية الثروة الصناعية من أي تزايد في الضرائب ينتج عنه زيادة في الإنفاق الحكومي وقد أنصب اهتمامهم على الطابع المالي للإنفاق الحكومي وطالبوا بتحديدته وتقليله إلى أصغر حجم ممكن، وما قاله الاقتصادي (ليون ساي) إن أحسن النفقات أقلها حجماً لذلك فإن الكلاسيك يرى أن الإنفاق الحكومي قد اتسم بالحيادية المطلقة من دون أن يكون له دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ اكتفوا

(1) معلاش يوسف، مدى مساهمة الإنفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 32.

(2) المراسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان 2002، ص 35.

بميزانية صغيرة متوازنة وانصب اهتمامهم في مبلغ الإنفاق وليس بطبيعته أو آثاره انطلاقا من نظريتهم أن الإنفاق الحكومي هو إنفاق استهلاكي يزاحم القطاع الخاص في الموارد، ويقوم بتحويلها من الأغراض الاستثمارية إلى الأغراض الاستهلاكية مما يزيد من العبء الضريبي على الأفراد.

إن دور الدولة لدى الكلاسيك قد صار على هامش الاقتصاد المحلي، فهي تساهم بالقدر اللازم لرسم الحدود التي يعمل ضمنها الأفراد من دون أن تتدخل لتؤثر فيها، فكل توسع في سلطتها شر ولا خير فيه وبذلك فإن الإنفاق الحكومي يكون في أضيق الحدود، لأن الدولة مدير سيئ مسرف بعكس الفرد الذي يعد أكثر صلاحية منها في تأدية الخدمات والقيام بالإنتاج⁽¹⁾.

على ضوء ما تقدم فإن أهم خصائص الفكر الكلاسيكي حول مفهوم الإنفاق الحكومي يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

1- أفضل النفقات الحكومية هي أقلها حجما لأن النفقات الحكومية يترتب عليها تحويل الموارد الاقتصادية قيمة من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي غير المنتج والهدف الأساسي لتلك الحكومات هو تخفيض رفاهية أفراد المجتمع.

2- أولوية التحديد لجانب النفقات الحكومية في الموازنة العامة وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول وحتى لا نقلل من رفاهية الأفراد يتم تحديد الإنفاق الحكومي عن طريق البحث عن الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات.

3- حيادية النفقة الحكومية أي أن النفقات لا يجب أن تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة (الزراعية، الصناعية والتجارية).

(1) معاشي سفيان، أثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة تيارت 2016، ص 58-59.

4-توازن الموازنة العامة سنويا حيث لا يجب سحب الموارد الاقتصادية من أفراد المجتمع أن تزيد أو تقل عن حجم الإنفاق الحكومي المقدر لأنه في الحالة الأولى تجدد فيها الموارد الاقتصادية وفي الحالة الثانية لا تستطيع الدولة القيام بوظائفها الأساسية كالدفاء، الأمن والعدالة... الخ⁽¹⁾.

ثالثا: الإنفاق الحكومي في الفكر الكينزي.

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تغيير بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية وعجز النظام الطبيعي للعودة بصورة تلقائية بالاقتصاد إلى فترة الانتعاش حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وكان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بتدخل الدولة بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.

وقد بدأ كينز تحليله بالانتقاد الشديد للمدرسة الكلاسيكية وعلى قانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه) والذي يفترض أن الدخل الحاصل من عمليات الإنتاج لابد أن يتفق عليه، إذ أكد كينز أنه ليس من الضروري أن ينفق كامل الدخل المتأتي من الإنتاج في الوقت نفسه وأن الطلب الكلي الفعال هو أن الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الدخل المحلي والتشغيل عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي ومقابلته بمصادر تمويلية غير اعتيادية كالقروض، كما أن إحداث عجز متعمد في الموازنة يتيح للسياسة المالية أن تلعب دورا فاعلا في رفع الطلب الكلي الفعال وتحفيزه، ولذلك دعا كينز إلى ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل ومن ثم ضرورة استبعاد الحرية الاقتصادية لذلك فإن التحليل الكينزي قد اتخذ منحى توسعياً باستخدام السياسة المالية، بحيث تستهدف زيادة الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي.

وجد الكينزيون أن تزايد الإنفاق الحكومي هو الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية سواء أكان ذلك من وجهة نظر السياسة قصيرة الأجل، أو من وجهة نظر إيجاد الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية

(1) المرسي السيد حجازي، نفس المرجع، ص 35.

في الأجل الطويل، كما أيد الاقتصادي الأمريكي ألفين هانزن في كتابه السياسات المالية والدورات الاقتصادية تحليل كينز للمشكلات الاقتصادية وكذلك السياسات النشطة للحكومة، من خلال الإنفاق الحكومي في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (1).

رابعاً: الإنفاق الحكومي في ظل المدرسة الكلاسيكية الحديثة.

إن التغيرات التي حدثت في الإقتصادات الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية والأزمات التي أخذت تتفاعل في تلك الإقتصادات، أدى إلى بروز البطالة مرة أخرى مرافقة لظاهرتين هما: التضخم والركود في آن واحد، وهو ما يطلق عليه بالتضخم الركودي وعجز الأفكار الكينزية عن إيجاد مخرجاً أو معالجة لتلك الأزمة، كان ذلك حافزاً لظهور النظرية الكلاسيكية الحديثة.

انتقد أصحاب هذه النظرية التحليل الكينزي بسبب التساهل الكبير له تجاه الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة ودعوا إلى ترك الاقتصاد يحقق التوازن بصورة تلقائية وإلى انسحاب الدولة لتمارس مهامها التقليدية، وتقليص تدخلها في النشاط الاقتصادي وذلك اعتقاداً منهم بأن الخروج من الأزمات لا يكون إلا بالعودة إلى قوى السوق وانتهاج سياسات تؤدي إلى تنشيط ناحية العرض، مع ما يقتضيه من وضع حد للتدخل في النشاط الاقتصادي، وإلغاء الدور الذي كانت تلعبه كمضخات رافعة للطلب الكلي الفعال وتجريدها من أدائها الرئيسي في هذا المجال، كما يرى الكلاسيك الجدد أن البرنامج الكينزي لإنماء الإنفاق الحكومي المرتبط بنمو الضرائب يعد تقييداً للحرية الفردية واعتداء على مصالح الاحتكار.

خامساً: الإنفاق الحكومي في الفكر الاشتراكي (2).

إن المجتمعات الاشتراكية تتخذ من المكية العامة لأدوات الإنتاج أساساً لاقتصادها وكذلك التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الإنتاج بالإضافة إلى التخطيط المركزي الشامل كأسلوب لإدارة

(1) معاشي سفيان، نفس المرجع، ص 61-62.

(2) معلاش يوسف، نفس المرجع، ص 44.

الاقتصاد الوطني كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد البشرية وتوجيهها نحو المجالات التي تولد نموا اقتصاديا متوازنا، فبالنسبة للدول الاشتراكية يلعب الاستثمار العام دورا كبيرا حيث تبرز أهمية السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الإنفاقية بصفة خاصة في إشباع الحاجات الإنسانية للمجتمع من خلال قيام الدولة بعملية الإنتاج والتوزيع كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية والاجتماعية.

تعرف الاشتراكية بأنها نظام اقتصادي واجتماعي بحيث يكون هدف الإنتاج هو تلبية حاجات الناس بدلا من تحصيل الربح لفائدة مالكي وسائل الإنتاج وتلك وفق سياسة عامة تعتمد على التخطيط الشامل وأن هذا الأسلوب الاقتصادي يساهم في المساواة بين طبقات المجتمع كما أعطى الفكر الاشتراكي للدولة دور كبير وهو ما أصبح يعرف بالدولة المنتجة ومن ضمن ذلك سياسة الإنفاق الحكومي التي اعتبرها الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة من خلال الخصائص التالية⁽¹⁾:

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على مختلف السلع والخدمات العامة بهدف نمو الناتج الوطني.
- يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة.

المطلب الثاني: التعاريف التي تتمحور حول النفقات الحكومية.

تعد النفقات الحكومية إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل إتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن، كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات قد فرض على نظرية النفقات الحكومية أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها بعد أن كانت النفقات الحكومية لا تدخل إلا في حدود قليلة عندما كانت الدولة الحارسة، لكن يتفق الكل على معنى واحد هو أن:

(1) معلاش يوسف، نفس المرجع، ص 44.

- النفقات العامة هي استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة⁽¹⁾.
 - النفقات العامة هي المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو هي مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة وأيضا هي استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة⁽²⁾.
 - النفقات العامة هي مبلغ يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجة عامة⁽³⁾.
 - مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجات عامة⁽⁴⁾.
 - كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة⁽⁵⁾.
- من خلال هذه التعاريف نستنتج أن الإنفاق الحكومي يعرف على أنه مجموع المبالغ المالية التي يقوم بإنفاقها شخص عام قصد الحصول على الموارد الضرورية والتي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة أو تحقيق المنفعة العامة وذلك وفقا للقانون الذي يرسمه المنظم لهذه الهيئات، ويتضح من التعريف أن للنفقة الحكومية ثلاثة أركان هي:

- 1 - مبلغ نقدي.
- 2 - صدور النفقة من الدولة أو من أحد تنظيماتها.
- 3 - تهدف النفقة الحكومية إلى إشباع حاجة عامة.

الركن الأول: النفقة الحكومية مبلغ نقدي.

(1) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 25.
(2) محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 65.
(3) طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 122.
(4) أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 36.
(5) أعر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 26.

تتخذ النفقة العامة التي تقوم بها الدولة أو تنظيماتها الإدارية الشكل النقدي كثن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها وكثن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها⁽¹⁾.

لا شك أن الصفة النقدية للإنفاق الحكومي هي بخلاف ما كان يتبع قديماً من استعمال المواطنين والزامهم بأداء الخدمات مقابل شيء معنوي أو مادي، كأن تمنحهم الدولة جزءاً من الأملاك العامة أو بعض الامتيازات الشرفية، وقد أدى التطور إلى انتقال النظام الاقتصادي إلى الاقتصاد النقدي حيث أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات وأداة للتبادل، وأصبح الإنفاق العام في الشكل الغالب يتم بشكل نقدي.

وبعد الإنفاق النقدي أفضل من أية صور أخرى للإنفاق للأسباب التالية⁽²⁾:

- إن استخدام النقود في الإنفاق من طرف الدولة يسهل من عمليات الرقابة بصورها المتعددة على النفقات الحكومية، وتجدر ذلك صعباً في حالة الإنفاق العيني والذي يبرز فيه مشكل التقدير وتحديد الاحتياجات، كما أن الإنفاق النقدي يحسن من استخدام وتوجيه النفقات الحكومية بناءً على الضوابط والقواعد التي تحقق المصلحة العامة.

- إن الإنفاق الحكومي في شكله النقدي أدى إلى تحجيمه من جهة، ومن جهة أخرى إلى تدعيم أساسيات اقتصاد السوق، والخروج عن آليات اقتصاد التخطيط، أين تدخل الدولة من خلال تحديد نمط استهلاك الأسر والأفراد بتقديمها لنفقات عينية محددة لهم.

على الرغم من أن القاعدة العامة في الإنفاق الحكومي أن يكون نقدياً إلا أن الدولة قد تستخدم أسلوب النفقات العينية ولكن كاستثناء مثل السلع التموينية التي توزعها على الفقراء وخدمات المجندين في ظل نظام

(1) سوزي علي نائض، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2006، ص 27.

(2) المرسوم السيد حجازي، نفس المرجع، ص 33-34.

التجنيد الإجباري كما قد تحصل الدولة على بعض ما يلزمها عن طريق الاستيلاء الجبري أو المصادرة خاصة في أوقات الحروب.

الركن الثاني: صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها.

يدخل في عداد النفقة الحكومية تلك النفقة التي يقوم بها الشخص المعنوي العام والذي يخضع للقانون العام وتتمثل في الدولة على اختلاف هيئاتها، سواء كانت هيئات عامة قومية، أو محلية، أو مؤسسة عامة. ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي الدولة، الهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات، والفدراليات في الدول الاتحادية، وعلى هذا الأساس لا تعد نفقة عامة النفقة التي تكون من طرف الأشخاص الطبيعيين، والمعنويين حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة كتبرع أحد المواطنين ببناء مدرسة أو مستشفى أو تقديم خدمة ذات منفعة عامة، مثل توفير الكهرباء والماء وتدرج هذه ضمن النفقة الخاصة أي التي يصدرها الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات الخاصة الخاضعة للقانون الخاص، وبنفس المنطق لا تعد من النفقات الحكومية قيام أحد الأشخاص المعنوية العامة كمدير البلدية مثلاً شق طريق خاص يربط بين المدينة ومنزله الذي يقع في أحد أطرافها لأن الهدف ليس إشباع حاجة عامة بل إشباع حاجة خاصة⁽¹⁾.

الركن الثالث: النفقة الحكومية تهدف إلى إشباع حاجة عامة أو منفعة عامة.

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقين حتى نكون أمام نفقة حكومية، بل يجب أن يؤدي الإنفاق الحكومي إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة الحكومية من أجل إشباع حاجة عامة ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل:

1- حاجات اجتماعية والتي تهدف إلى تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال

تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية... الخ.

(1) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2015، ص 30-31.

2- حاجات جديرة بالإشباع وهي التي يكون إشباعها بسلع وخدمات من الضروري أن يدفع المستفيد منها ثمنها كما هو محدد في السوق مثل خدمات النقل، السكن، الماء والكهرباء.

3- الحاجة إلى سداد الدين العام وهي حاجات عامة يخضع تقديرها لنظام الحكم السائد في الدولة، ففي النظام الدكتاتوري فالدكتاتور هو من يحدد الحاجات العامة وفي نظام الحزب الواحد تختص اللجنة المركزية للحزب بتحديد الحاجات العامة أما في النظام الديمقراطي فالحاجات العامة يتم تحديدها عن طريق التصويت⁽¹⁾.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية.

أدى تطوير دور الدولة المعاصرة التي تخلت عن سياستها الحيادية التقليدية واتبعت سياسة للتأثير على جميع مظاهر الحياة (الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية) إلى تعدد أوجه نشاطها مما تطلب زيادة في حجم نفقاتها وتنوعها بعدما كانت ذات طبيعة واحدة لوحدة أهدافها التي تتحدد في تسيير الجهاز الإداري للدولة الذي لم يكن له من عمل سوى تحقيق الوظائف الرئيسية للدولة وهي الدفاع، الأمن والعدالة مع عدد محدود من الخدمات والمرافق العامة لذا كان تقسيم النفقات الحكومية يتم على أساس تحديد نصيب كل الوزارات والإدارات العامة منها.

رغم استمرار أهمية التقسيم الإداري للنفقات الحكومية في مجال إعداد ميزانية الدولة، فإن سياسة التدخل التي تنتهجها الدولة الحديثة عن طريق نشاطها المالي ذو الطبيعة الاقتصادية يشكل مع أوجه النشاط الاقتصادي وحدة متكاملة يؤثر عليها ويتأثر بها، إضافة إلى خضوعه لأساليب التحليل الاقتصادي قد أدت إلى تقسيم النفقات الحكومية إلى عدة تقسيمات، حيث لا يوجد تقسيم أوجد تتبعه جميع الدول فكل دولة تتبع التقسيم الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية، المالية والاجتماعية ليسهل عملية إعداد البرامج للهيئات العامة وتنفيذها بكفاءة وعقلانية وصولاً إلى الأهداف المسطرة.

(1) أعمر يحيوي، نفس المرجع، ص 33.

أولاً: التقسيم الوظيفي للنفقات الحكومية.

يعتمد هذا النوع من التقسيم على المفهوم الحديث للمالية العامة التي لم تعد قاصرة على مجرد التمويل بل أصبحت أداة للتنفيذ وحسب هذا التقسيم تصنف النفقات الحكومية طبقاً للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات والتي يمكن أن تظهر في نفقات اقتصادية - اجتماعية - إدارية - عسكرية - مالية.

1- النفقات الحكومية الاقتصادية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهداف

اقتصادية بشكل أساسي مثل الاستثمارات التي يكون الهدف والغرض منها هو تدعيم الاقتصاد الوطني بخدمات هامة مثل خدمات النقل والمواصلات والري... الخ، ويعرف هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتشمل أيضاً الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة (1).

2- النفقات الحكومية الاجتماعية: وهي تلك النفقات التي تستهدف في الأساس النهوض بعبء

الخدمات الاجتماعية، حيث ترمي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية للدولة ويكون الطابع الاجتماعي غالباً عليها، وتقوم الدولة بإنفاقها من أجل زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بشكل خاص، وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المتنوعة كنفقات التعليم والرعاية الصحية وإعانات البطالة... الخ.

3- النفقات الحكومية الإدارية: وهي تلك النفقات التي تكون موجهة ومخصصة لتسيير المرافق العامة

والضرورية لقيام الدولة وتشمل الرواتب والأجور وأثمان ومستلزمات الإدارات الحكومية كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداد وتدريبه لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

(1) لحسن دروري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 43-44.

4- النفقات العسكرية: وتشمل نفقات الأجهزة العسكرية في الدولة من شراء الأسلحة والتجهيزات

العسكرية، فهي في الأصل نفقات مخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم للقوات العسكرية وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب.

5- النفقات المالية: وتتضمن النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الدين العام.

ثانيا: تقسيم النفقات الحكومية حسب دوريتها وانتظامها.

وفقا لهذا التقسيم نجد نوعين: نفقات عادية ونفقات غير عادية.

1- النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتفق بشكل دوري ومنتظم سنويا مثل مرتبات الموظفين

ونفقات الصيانة ونفقات العدالة وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصورة دورية، وتتفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة وتعتمد الحكومة عادة في تغطيتها على الإيرادات الجارية العادية التي تشمل الرسوم والضرائب⁽¹⁾.

2- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة بشكل منتظم في ميزانية الدولة،

فهي نفقات لا تتميز بالدورية وتحدث بشكل غير منتظم وتتفق بصورة عرضية ويصعب التنبؤ بحدوثها مسبقا، لذلك تسمى بالنفقات الاستثنائية، مثل حالات الحروب وحالات انتشار الأوبئة الطارئة وحوادث كوارث طبيعية... الخ، وبالتالي نلاحظ أن هذا النوع من النفقات لا تدرج في الميزانية إلا في حالات معينة، وهي حالات غير عادية، ومن نتائج هذا التقسيم أن النفقات غير العادية تغطي بإيرادات غير عادية⁽²⁾.

إن هذا التقسيم له قاعدة هامة في مجال تمويل النفقات الحكومية ويسهل على الحكومة تقديرها بدقة وتدبير ما يلزم لتغطيتها من الإيرادات العادية كما انه لا ضرر على الحكومة أن تقوم بعملية التمويل عن

(1) حسين مصطفى حسين، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 4.

(2) عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1983، ص 36.

طريق القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد ويفتقر هذا التقسيم إلى وضع الخطط المالية لفترة تزيد عن السنة الأمر الذي ينتج عنه تحول النفقات الحكومية من نفقات عادية إلى نفقات غير عادية إضافة إلى أن هذا النوع من التقسيم يتفق مع الفكر المالي التقليدي الذي يؤكد على تغطية النفقات الحكومية بالإيرادات المتمثلة في الضرائب والرسوم.

ثالثاً: تقسيم النفقات الحكومية من حيث طبيعة النفقة.

يرتكز هذا التقسيم على تقسيم النفقات الحكومية حسب تأثيرها على الدخل الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني ونجد نوعين: نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

1-نفقات حكومية حقيقية: وهي تلك النفقات التي تتم بمقابل أي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، بمعنى آخر هذا النوع من النفقات يمثل تيارا نقديا من قبل الدولة يقابل بتيار آخر هو سلع وخدمات من قبل الأفراد، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات يؤدي إلى خلق إنتاج جديد وزيادة الدخل الوطني بشكل مباشر مثل النفقات الاستثمارية الرأسمالية والنفقات المخصصة للمرتبات والأجور والصيانة ونفقات المستلزمات التي تحتاجها المرافق العامة.

2-نفقات حكومية تحويلية: وهي تلك النفقات التي تتفقها الدولة دون الحصول على مقابل، فالنفقات التحويلية تمثل تحويلا للموارد بواسطة الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، وأمثلة هذا النوع من النفقات الأموال التي تقوم الدولة بصرفها على الضمان الاجتماعي ودعم البطالة... الخ، أو الإعانات الاقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات (1).

فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات هي عبارة عن تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في المجتمع ولا يوجد مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل يؤدي إلى إعادة توزيعه، فلا ينجم عليها

(1) محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 120-121.

حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال بل تؤدي إلى تحويل جزء من دخل الطبقة الغنية إلى الطبقة ذات الدخل المحدودة وتنقسم النفقات التحويلية إلى:

2-1 النفقات التحويلية الاجتماعية: ويكون الهدف من هذه النفقات هو تحقيق البعد الاجتماعي،

حيث توجه لحماية القدرة الشرائية للأفراد، ورفع مستويات المعيشي وللحماية الاجتماعية لبعض الفئات كحماية الشيخوخة والطفولة والطبقة البطالة.

2-2 النفقات التحويلية الاقتصادية: ويشمل هذا النوع النفقات التي تقوم بها الدولة لصالح بعض

المشروعات الإنتاجية من أجل تخفيض تكلفة إنتاجها ويكون الهدف منها هو المحافظة على أسعار منتجاتها في حدود معقولة من أجل دعم القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة من جهة، ومساعدة هذه المؤسسات على منافسة المنتجات الأجنبية من جهة أخرى، وأهم أنواع هذه النفقات إعانات تحقيق التوازن وإعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية... الخ.

2-3 النفقات التحويلية المالية: وهي تلك النفقات الموجهة إلى تسديد القروض العامة وفوائد الدين

العام واستهلاكه، فهذه النفقات عبارة عن مبالغ مالية تخرج من الذمة المالية الدولة من أجل خدمة الدين العام واستهلاكه، ويمكن القول إن هذا النوع من النفقات يخص نشاط معين تقوم به الدولة وهو النشاط المالي، فالدولة عندما تكون بحاجة إلى موارد مالية لتغطية نفقاتها تلجأ إلى القروض العامة، فهي ملزمة بتسديد القرض وفوائده (1).

خلاصة القول إن هذا التقسيم يعطي حرية كبيرة في تقسيم النفقات الحكومية كما يعطي للدولة مرونة كبيرة في تقسيم النفقات الحكومية من جهة وتحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة من جهة وتحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة من جهة أخرى ومن جهة ثالثة يمكن السلطة التشريعية من تتبع تطورات النفقات الحكومية على وظائف الدولة ويسهل عملية المقارنة بين وظائف الدولة المختلفة مع مثيلاتها من الدول الأخرى كما

(1) لحسن دروري، نفس المرجع، ص45.

يفتقر هذا التقسيم إلى عدم تجانس وظيفة كل نفقة إضافة إلى وجود نفقات ليس لها طابع وظيفي محدد أو قد يكون لها طابع لأكثر من وظيفة مما يصعب عملية توزيع المنافع ومعرفة الوظائف.

رابعاً: تقسيم النفقات الحكومية حسب القانون الجزائري.

يقسم التشريع الجزائري النفقات الحكومية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

1- نفقات التسيير: وهي الاعتمادات المخصصة لكل الدوائر الوزارية وهي لا تأتي بقيمة مضافة

للاقتصاد الوطني، بل هي نفقات تستعمل لسير أجهزة الدولة الإدارية، وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب كل باب تتدرج تحته سبع فقرات، وهذه الأخيرة بدورها أن تضم نحو تسعة وتسعين فصلاً وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محدودة وتتمثل الأبواب التي تجمع فيها نفقات التسيير كالتالي⁽¹⁾:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات ويشمل الاعتماد الضرورية للتكفل

بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسوبة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيص السلطات العمومية وتشمل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها

كالمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، المجلس الدستوري، وهي نفقات مشتركة بين الوزارات.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وتشمل الاعتماد التي توفر لجميع المصالح وسائل

التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات.

الباب الرابع: التدخلات العمومية وتشمل نفقات التحويل التي تقسم بدورها بين مختلف أصناف

التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن⁽²⁾.

2- نفقات التجهيز: هي تلك النفقات التي يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي ومنه زيادة ثروة

البلاد، فهي نفقات استثمارية تتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر

(1)، (2) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2014، جامعة الجزائر، 2005، ص 350.

مباشرة استثمارات منتجة إضافة إلى تلك النفقات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وتتضمن نفقات التجهيز ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال.

المبحث الثاني: ضوابط ومحددات وعوامل النفقات الحكومية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

إن تحديد الدولة للنفقات الحكومية وإنفاقها يتأسس على ضوابط وعوامل يجب أخذها بعين الاعتبار وهذه الأخيرة تتأثر بشكل كبير بالنهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذا ما يجعل تحديد نسبة معينة من الناتج القومي التي تخصص للإنفاق الحكومي أمر غير منطقي بدليل أن نسبة الإنفاق الحكومي التي تصلح لدولة ما قد لا تصلح لدولة أخرى لاختلاف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

المطلب الأول: ضوابط النفقات الحكومية ومحدداتها.

أولاً: ضوابط النفقات الحكومية: إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للاقتصاد العام عند قيامها بالإنفاق الحكومي احترام بعض الضوابط وحتى يحقق هذا الإنفاق آثاره المنشودة من إشباع الحاجات العامة يجب أن تستهدف النفقات تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من جهة وإن يتم هذا عن طريق الاقتصاد في النفقات من جهة أخرى وتتمثل في مجموعة ضوابط هي⁽¹⁾:

- ضابط المنفعة العامة.

- ضابط مراعاة الإجراءات الواجب إتباعها عن القيام بالنفقة.

- ضابط تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات.

- ضابط المرونة.

(1) إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 16.

- ضابط الإنتاجية.

- ضابط العدالة.

الضابط الأول: ضابط المنفعة القصوى.

يقصد به أن يكون الغرض من الإنفاق الحكومي تحقيق أكر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة الحكومية إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبالتالي فإن قيام الدولة بالإنفاق الحكومي في مجال معين بدون تحقيق المنفعة القصوى للمجتمع والأفراد فإن هذه المنفعة لا مبرر لها.

ومن المعروف أن أي دولة مهما تعددت وتوسعت مواردها المالية لا يمكن أن تقوم بتقديم جميع السلع الاجتماعية التي يرغب أفراد المجتمع الحصول عليها، لذا فإن الدولة تواجه مشكلة الاختيار والمفاضلة بين مختلف السلع ومن هنا ظهرت أهمية وضع بعض المعايير للمفاضلة بين أوجه الإنفاق المختلفة لتحقيق أقصى كفاءة من موارد الدولة.

1- تحليل المنافع العامة والنفقات: هو أحد الأساليب التي يمكن استخدامها في تقييم برامج الإنفاق

الحكومي حيث يقوم على حصر جميع المنافع وجميع النفقات بالنسبة لوجه معين من أوجه النفقات ومقارنتها مع منفعه، فإذا ما زادت المنافع عن النفقات فإن هذا يعني تخصيصاً كفاً للموارد، أما إذا زادت النفقات عن المنافع فهو يعني أن تنفيذ النفقة هو تخصيص أقل كفاءة للموارد.

2- توزيع الموارد المالية في ظل موارد محدودة: في حالة افتراض إمكانية قياس المنافع المترتبة عن

الإنفاق الحكومي فإن المشكلة التي تواجه متخذي القرار المالي هو كيفية توزيع قدر معين من المال للإنفاق على الاستثمارات العامة المختلفة ومن بين التيارات الاقتصادية التي اهتمت بقياس المنفعة محققة من الإنفاق الحكومي نذكر منها:

- **التيار الشخصي** ⁽¹⁾: وفقا لهذا التيار يتم قياس المنفعة المتولدة عن الإنفاق العمومي من خلال الوصول إلى المستوى الذي تتساوى فيه المنفعة العامة الحدية مع التضحية الجماعية الناتجة عن تحمل العبء الضريبي الحدي. ويتضح هنا أن الإشارة إلى المساواة مطلوبة في هذا الضابط باعتبارها تحكم توزيع الدخل الوطني بين الدولة والأفراد.

- **التيار الموضوعي**: يقوم هذا الاتجاه على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل الوطني ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو بالمسايرة مع تزايد نسبة النفقات العامة فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة، والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير محله كون أنه لم يحقق منفعة للمجتمع.

الضابط الثاني: تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد من النفقات.

المقصود من هذا الضابط هو استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة، حيث يعد ضابط الاقتصاد في النفقة الحكومية شرطا ضروريا لا بد منه من أجل تحقيق المنفعة العامة حيث أن المنفعة الجماعية لا يمكن أن تتحقق بدون الاقتصاد في النفقات الحكومية حفاظا على المال العام.

إن الاقتصاد في النفقات الحكومية لا يعني الحد أو التقليل منها، بل حسن التدبير وتجنب الإسراف والتبذير الذي يؤدي إلى ضياع الأموال العامة في أوجه غير مجدية لذا ينبغي وجود رقابة حازمة على عمليات الإنفاق الحكومي لتضمن تفادي ازدواج الإنفاق ومراعاة ضبط النفقات الحكومية للدولة في شتى القطاعات على أساس الحاجات الحقيقية والفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات حكومية إلا إذا كانت ضرورية وبالقدر اللازم فقط ⁽²⁾.

الضابط الثالث: مراعاة الإجراءات القانونية.

(1) سوزي علي ناشد، الوزير في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 51.

(2) مديحة الدغدي، النفقات العامة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1980، ص 37.

لتتحقق الضوابط السابقة الذكر يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات الحكومية في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة، كما يجب أن تكون النفقات الحكومية مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات الحكومية، حيث تعتبر الرقابة على النفقات الحكومية ركيزة أساسية لتسيير النفقات بطريقة سليمة كما أنها تعتبر جزءا هاما لا يمكن فصله عن الأعمال الإدارية الكبرى للدولة، لذا فقد حظي هذا الجانب بقدر كبير من السلطات والإمكانات على أساس أن الرقابة هي المقياس الأساسي لتصحيح الأخطاء وتقييمها أثناء تنفيذ النفقات الحكومية.

إن الرقابة المالية تسمح بالإشراف والمراجعة من قبل جهات مختصة لها الحق على الاطلاع على سير العمل والتأكد من استخدام الوسائل المادية بشفافية والكشف عن الأخطاء وإيجاد حلول لها بغرض المحافظة على الأموال العمومية، وتأخذ أغلب الدول الحديثة بثلاث صور للرقابة من حيث السلطة المخولة لها هذا الحق على رقابة تنفيذ النفقات الحكومية نظرا لأهميتها حيث يمكن للرقابة أن تكون سابقة للتنفيذ أو أثناءه أو لاحقة وتتجسد هذه الصور في (1):

1- الرقابة الإدارية: وهي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة مراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وتتحصر مهامهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق العمومي (2).

2- الرقابة السياسية: وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ويمارسها البرلمان للتأكد من تنفيذ الميزانية قد تم وفقا للاعتمادات المرخص بها، ويتم عن طريق لجان برلمانية أو عند فحص

(1) نصيرة عباس، آليات الرقابة الإدارية على تنفيذ النفقات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص الحقوق الأساسية والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011-2012 ص 3.

(2) سوزي علي ناشد، نفس المرجع، ص 56 - 57.

ومناقشة مشروع قانون ضبط الميزانية، فدور البرلمان هنا لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الاعتمادات المقدرة في الميزانية بل يمتد أيضا ليشمل حجم الإنفاق الحكومي وتخصيصه ويرجع هذا إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الاعتمادات الإضافية.

تظهر أهمية هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية والحساب الختامي غير أن هذا النوع من الرقابة وعلى الرغم من أهميته فقد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة ولو كانت على خطأ.

3- الرقابة المحاسبية المستقلة: وهي الرقابة التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق الحكومي بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت بشكل قانوني وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية وتكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة لها.

ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الرقابة يعتبر أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانية المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار⁽¹⁾.

الضابط الرابع: المرونة.

وهو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات الحكومية خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء اقتصادية أو اجتماعية وحتى السياسية، بحكم أن لها تأثيرا مباشرة وغير مباشر على حجم النفقات الحكومية وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات، لكن مرونة النفقات الحكومية تكون من إطارها الايجابي وليس من إطارها السلبي، إضافة إلى كونها خاضعة إلى

(1) سوزي عبدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، ص 51-52.

ضوابط أخرى متكاملة في ما بينها فالعمل وفق المرونة يقتضي الالتزام بما هو محدد من النفقات الحكومية وبالأوجه المحددة لها، فمرونة النفقات الحكومية لا تكون فقط في حجمها وإنما أيضا في الأوجه الموجهة لها والتي قد يحصل تعارض فيها في وقت أزمة أو ما شابهها ذلك، عندها يأخذ بمبدأ الأولوية في تحقيق الأهداف والذي يستلزم تمتع النفقات الحكومية بالمرونة الكافية، أي مرونة الموارد المالية وقدرتها على الانتقال من قطاع الآخر.

الضابط الخامس: الإنتاجية.

ويقصد به مساهمة النفقات الحكومية في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها، وتبرز أهمية الأخذ بهذا المبدأ وضرورة الاستناد إليه في الدول النامية بشكل خاص وذلك نظرا لحاجاتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي، وذلك بتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجة تنوعها وكفاءتها الإنتاجية وذلك من خلال التوسع في النفقات الحكومية التي تتضمن تحقق ذلك وبما يقود الاقتصاد إلى النمو.

الضابط السادس: العدالة.

وتكون العدالة في النفقات الحكومية بما يتصل بتحقيقها في توزيع العبء على من يتحملها، حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي تم تحصيلها لتمويل هذه النفقات وذلك بالشكل الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف، وكذلك تحقق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا توجه لفائدة فئات دون غيرها، ولكن في إطار توجيه هذه النفقات لخدمة كل فئات المجتمع مع التركيز على الفئات الاجتماعية الأقل دخلا بدرجة أكبر وبالشكل الذي يرفع معه دخول هذه الفئات من خلال الإعانات المقدمة لهم أو من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع من دخولهم الحقيقية أو من خلال الإنفاق على الخدمات التي تساهم في تطوير قدراتهم التعليمية والصحية، ومن ثم التأثير على إنتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل وتقليل التفاوت والطبقية في المجتمع.

توفر هذه الضوابط على النفقات الحكومية لا يكون إلا بتوفر وسائل تحبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، وهذه الوسائل كي يحسن استخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق الحكومي في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني⁽¹⁾.

ثانياً: محددات النفقات الحكومية: يتوقف حجم الإنفاق العام على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، تختلف من دولة إلى دولة أخرى ومن أهم العوامل المحددة للإنفاق العام هي:

أ- **طبيعة النظام الاقتصادي القائم:** تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية وفي نظرتها إلى الفرد والملكية، ذلك أن هناك نظاماً تقوم على الفردية والحرية وأخرى تقوم على تدخل الدولة، وتتطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي كما أن التنافس بينهم هو الذي يؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي، في حين يتوقف دور الدولة على أداء بمهام الدولة الحارسة وفي هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بحجم ما يمكن الدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، ولهذا تكون النفقات العمومية في أقل مستوى لها، أما عندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور النفقات الحكومية يزداد أهمية، لأن الدولة في هذا الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى كاستغلالها لبعض المشاريع وتقديم الخدمات مجانية أو بأسعار شبه مجانية للفئات ذات الدخل المحدود.

ب- **الظروف الاقتصادية السائدة:** يستخدم الإنفاق الحكومي كأداة تأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام، ومن هذا فإن الإنفاق الحكومي يتحدد حجمه بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الإنتاج مع الطلب الفعلي، ويتأثر الإنفاق الحكومي بالتقلبات الظرفية الاقتصادية، فالدولة بإمكانها التدخل بزيادة الإنفاق لما تلاحظ تراجعاً في النشاط الاقتصادي من أجل زيادة الطلب الكلي والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل.

(1) فلح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث، جدار الكتاب العلمي، الأردن 2008، ص 116-117.

ت- القدرة التمويلية للاقتصاد: من بين المحددات لحجم الإنفاق الحكومي قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة، حيث تنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى جزئين:

القدرة التكاليفية وتتعلق بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب أما القدرة الاقتراضية فتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الاقتراض الحكومي وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية (1).

المطلب الثاني: عوامل النفقات الحكومية.

تمثل النفقات الحكومية في جوهرها مبالغ تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم بإشباع مختلف الحاجات العامة فهي وسيلة هامة تستخدمها الدولة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وهي بمثابة مرآة عاكسة لدور الدولة في الاقتصاد، إذ أن النفقات الحكومية ترسم حدود النشاطات المختلفة للدولة أي أنها تتسع عندما يزيد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتضيق عندما ينحصر هذا الدور ويتأثر الإنفاق الحكومي في أي دولة بمجموعة من الاعتبارات الموضوعية وتتمثل في (2):

- دور الدولة.

- عوامل اقتصادية.

- حجم الإيرادات.

1- دور الدولة: تعكس النفقات الحكومية حقيقة النظام الاقتصادي والسياسي حيث أن حجم الإنفاق

كان نتيجة توسع دور الدولة ووظائفها التدخلية في كافة المجالات، فحجم الإنفاق يختلف اتساعا وضيقا باختلاف طبيعة النظام السياسي وما يهدف إليه من أغراض وباختلاف درجة النمو الاقتصادي والاجتماعي،

(1) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 183، 185.

(2) أعاد محمود القيسي، نفس المرجع، ص 50.

وفيما إذا كانت الدولة مسئولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو في الدولة المتدخلة. ويختلف أيضا حجم الإنفاق في الدول المتقدمة اقتصادية واجتماعية وإدارية عنه في الدول الأقل تقدما، لذلك فإن دور الدولة يعتبر عاملا حيويا في تحديد حجم الإنفاق وبالتالي في تحديد الأعباء.

2-عوامل اقتصادية: يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما وأساسيا في إحداث التوازن الاقتصادي والتأثير على الوضع الاقتصادي، حيث أن العلاقة بين مستوى النفقات الحكومية والنشاط الاقتصادي هي علاقة طردية، فأي زيادة في نمو النشاط الاقتصادي تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية، فكل منها يؤثر ويتأثر بالآخر (1).

ودور الإنفاق الحكومي أصبح فعال في إحداث التوازن الاقتصادي وفي التأثير على حجم الطلب الكلي الفعلي وبالتالي على مستوى الاقتصاد العام بأكمله وبهذا فإن حجم الإنفاق يتجدد ويتأثر بالوضع الاقتصادي القائم آنذاك من رخاء أو كساد أو تضخم لأن سياسة الإنفاق تتجه وطبيعة المؤشر الذي يعكسه الوضع الاقتصادي، كما أن معرفة مستوى النشاط الاقتصادي يتطلب منا معرفة مستوى الطلب الفعلي، حيث يتكون الطلب الفعلي من الطلب الحكومي والطلب الخاص على البضائع والخدمات بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري.

إن النفقات الحكومية تؤثر بشكل ملموس في مستوى الطلب الفعلي، ويظهر ذلك في حالة الركود والتي تتمثل في انخفاض مستوى الطلب الفعلي قياسا إلى الوضع الاقتصادي، مما يتطلب من الحكومة أن تقوم برفع مستوى الطلب الفعلي وذلك عن طريق زيادة حجم النفقات الحكومية إلى المستوى الذي يؤدي ويهدف إلى رفع الطلب الفعلي من جديد أما في حالة التضخم حيث يكون هناك ارتفاع في مستوى الطلب الفعلي وارتفاع في الأسعار، مما يتطلب بذل جهود لتخفيض الطلب الفعلي وبالتالي تقليص النفقات الحكومية إلى المستوى الذي

(1) أعاد محمود القيسي، نفس المرجع، ص 50.

يتمشى وحجم العرض الكلى ويتم ذلك عن طريق استخدام سياسة مالية وبالذات سياسة انفاقية للتدخل في إحداث التوازن الاقتصادي المطلوب وإعادة الأمور إلى نصابها ومعالجة التضخم.

3- حجم الإيرادات العامة: يتحدد حجم الإيرادات بالقدرة المالية للدولة، فإذا كانت هذه الأخيرة تتمتع بمقدرة في تدبير مواردها من ضرائب ورسوم وشبه ضرائب فنكون أمام مقدرة مالية عالية للدولة تستطيع تغطية جزء كبير من حجم الإنفاق الحكومي والقدرة المالية للدولة تتوقف على جملة اعتبارات منها ⁽¹⁾:

- حجم الناتج القومي الصافي.
- المقدرة الإنتاجية القومية.
- دور ونشاط كل من القطاع الخاص والعام.
- مستوى المعيشة للأفراد وما تملكه الدولة من موارد طبيعية تؤثر جميعها على حجم الإيرادات الذي بدوره ينعكس على حجم الإنفاق الحكومي.

المطلب الثالث: تأثير الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي.

أدى التوسع في الإنفاق الحكومي بوتيرة مستمرة وتنوع وتوسع هياكله إلى اعتباره أداة مالية هامة تستخدم بغرض التأثير في الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع وتتوقف آثار النفقات الحكومية على النشاط الاقتصادي على عوامل عدة منها ⁽²⁾:

- العمل.
- الاستهلاك.
- الاستثمار.
- الأسعار.

(1) ببيداري محمود، نفس المرجع، ص 35.

(2) طارق الحاج، نفس المرجع، ص 143-144.

- الدخل.

1-أثر النفقات الحكومية على العمل: تؤدي النفقات الحكومية المقدمة للأفراد على شكل نقدي كالإعانات الأسرية أو المعاشات للعاطلين عن العمل أو على شكل عيني كالخدمات الصحية المجانية، الإسكان والتعليم إلى تدني الرغبة لدى بعض الأفراد في العمل لأنهم يشعرون بأنهم سيحصلون على ما يكفيهم للعيش دون الحاجة إلى بذل أي مجهود جسمي أو عضلي ومع مرور الوقت نجد فئة من المجتمع اعتادت على هذا السلوك ويصبحون عالة على المجتمع وهذا يؤثر بالسلب على الناتج القومي والدخل القومي. في حين نجد أن تقديم النفقات الحكومية على شكل نقدي وعيني قد تزيد من رغبة الأفراد في العمل ليزيدوا من مستوى معيشتهم ويجعل وضعهم الصحي، التعليمي والثقافي مرتفع لإنفاق الدولة على هذه المجالات فيزيد عطائهم وإنتاجهم وبالتالي يزيد الدخل القومي والناتج القومي⁽¹⁾.

2-أثر النفقات الحكومية على الاستهلاك: حيث تهدف إلى تلبية الحاجات العامة والتي يستطيع الأفراد التمتع بها وهذا يؤدي إلى توفير جزء من دخول الأفراد التي كان من المفروض أن ينفقوها على أنفسهم على السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، فإنفاق الدولة على السلع والخدمات العامة يزيد من الدخل الفردي المعد للإنفاق وهذا يعني زيادة المستوى المعيشي للأفراد.

فلو فرضنا أن شخصا دخله 200 دينار ينفقها على السكن، الغذاء، التعليم والصحة على الشكل

الآتي:

- 50 دينار أجرة السكن.

- 70 دينار سلع استهلاكية.

- 60 دينار للتعليم.

- 20 دينار للصحة.

(1) طارق الحاج، نفس المرجع، ص 143-144.

وقد قامت الدولة بتحمل أعباء التعليم والصحة البالغة 80 دينار مما يعني أن دخل الفرد المعد للإنفاق قد ازداد بمقدار 80 دينار والتي يستطيع الفرد أن ينفقها أو يدخر جزء منها فيزيد مستواه المعيشي فبدلاً أن ينفق 70 دينار لشراء السلع الاستهلاكية يستطيع أن ينفق 150 دينار عليها، إذن الإنفاق الحكومي يزيد من الاستهلاك والادخار ويرفع من المستوى المعيشي للأفراد.

3- أثر النفقات الحكومية على الاستثمار: إن الإنفاق الحكومي الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأس مال عيني من خلال إنشاء مشاريع إنتاجية أو دعم مشاريع قائمة وينتج عن ذلك زيادة الطلب على عناصر الإنتاج كما إن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يحفز على زيادة الإنتاج الذي يعتبر كحافز جديد لاستثمار جديد.

4- أثر النفقات الحكومية على مستوى الأسعار: إن تأثير النفقات الحكومية على مستوى الأسعار كبير إذ نتج عنه زيادة الأصول التي يملكها الأشخاص وليس فقط تغير هيكل هذه الأصول.

إن النفقات الحكومية الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك النفقات الحكومية الهادفة إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص مثل دعم الحكومة للتدريس، كما أن تركيز النفقات الحكومية على كل من الاستثمار والاستهلاك تؤثر على مستوى الأسعار فمثلاً إذا تركزت النفقات الحكومية على تشجيع الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات بسبب زيادة الطلب لها لكن هذه الزيادة في أسعار المنتجات قد تتوقف وتبدأ في الانخفاض إذا ما كان ارتفاع الأسعار حافزاً للمنتجين للتوسع في الإنتاج⁽¹⁾.

5- أثر النفقات الحكومية على توزيع الدخل: إن توزيع المداخل يتوقف على مدى الثراء القومي فإذا كان اقتصاد الدولة قوياً تزداد الضريبة ومداخل الأملاك الوطنية وفي حالة الركود الاقتصادي والافتقار إلى الموارد الطبيعية تقل إيرادات الدولة مما ينعكس سلباً على مداخل الأفراد، لذا يجب على الحكومة قبل البدء

(1) طارق الحاج، نفس المرجع، ص 145.

في إتباع سياسة مالية لتزيد من القوة الشرائية للأشخاص أن تتبع أسلوب تحفز يؤدي إلى الرقي بمستوى المعيشة وإن لم تفعل ذلك فإن الزيادة في الدخل سوف ينتج عنها ارتفاع في الأسعار⁽¹⁾.

المبحث الثالث: ماهية ترشيد النفقات الحكومية ومحدداتها.

سنتعرض في هذا المبحث إلى تعريف ترشيد النفقات الحكومية وأهميتها، أسبابها وأهدافها، إضافة إلى محددها.

المطلب الأول: ماهية ترشيد النفقات الحكومية.

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق الحكومي نظراً لتعدد الاتجاهات وسوف نتعرض من خلال هذا المطلب إلى مفهوم الترشيح لغة واصطلاحاً، وأهم التعاريف حول ترشيد النفقات الحكومية.

أولاً: مفهوم ترشيد النفقات الحكومية.

1- الترشيح لغة: إن لفظ "ترشيح" أو "إرشاد" هو توجيه وهداية إلى الخير والصالح ودلالة على الطريق

الصحيح والرشاد هو نقيض الضلال، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد⁽²⁾.

2- الترشيح اصطلاحاً: يأخذ اصطلاح "الترشيح" معناه من مصطلح "الرشد" بمعناه الاقتصادي والذي

يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة ويتضمن الترشيح إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية، البشرية، الطبيعية المتوفرة⁽³⁾.

ويطلق اصطلاح الترشيح على ترشيح الاستثمار، ترشيح استخدام الطاقة، ترشيح الاستهلاك، ترشيح

الإنفاق الذي هو جوهر موضوعنا.

وقبل التطرق إلى تعريف ترشيد النفقات الحكومية لابد من توضيح الفرق بين التشفير والترشيح،

فالتشفير يفرضه ظروف معينة في زمن معين، كالكوارث والجفاف وشح الأرض والسماء... ويتطلب منا جميعاً

(1) أعمر يحيوي، نفس المرجع، ص 86.

(2) مشعلي مريم، عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيح النفقات العمومية في الإدارات العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قلمة، 2017، ص 46.

(3) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2008 ص 399.

أن نكون متضامنين في تحمل الأعباء والتكاليف الحكومية، أما ترشيد النفقات الحكومية فلا حاجة له إلى ظروف معينة أو زمن معين، بل هو أسلوب لضمان التوازن الاقتصادي والمالي للبلاد وهو مطلوب في كل وقت وحين.

ثانياً: تعريف ترشيد النفقات الحكومية.

يقصد بترشيد النفقات الحكومية بأنه "حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد ودون إسراف، ويتضمن ترشيد النفقات ضبط النفقات، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للنفقات⁽¹⁾.

كما تعرف عملية ترشيد النفقات الحكومية على أنها العمل على زيادة فاعلية النفقات بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدر الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن⁽²⁾.

واعتماداً على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي على أنه التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع ويتطلب الترشيح جملة من العناصر أهمها:

1- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق الحكومي الأمثل وذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى، والحد الأدنى للإنفاق، مع تقييد تقديرات المصروفات في حدود الالتزامات الفعلية.

2- توجيه النفقات الحكومية نحو النفع العام وليس النفع الخاص ببعض الأفراد أو الفئات التي لها نفوذ في الدولة.

3- إتباع مبدأ الأولوية وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية.

4- الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية التي تترتب عن النفقة الحكومية.

(1) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان، 1998 ص 65.

(2) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992، ص 77.

5-التحديد الدقيق لوقت ومقدار النفقة أي أن يتم الإنفاق في الوقت المناسب وفي حدود الوضع

الأمثل.

المطلب الثاني: الأسباب الداعية لترشيد النفقات الحكومية وأهميتها.

أولاً: الأسباب الداعية لترشيد النفقات الحكومية: يرجع ترشيد الإنفاق الحكومي إلى عدة أسباب

الهدف منها تحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات حيث تقسم إلى 6 أسباب نلخصها فيما يلي:

1- الأسباب الاقتصادية: دفع التدهور الاقتصادي وانهيار أسعار البترول إلى ترشيد الإنفاق الحكومي

من خلال إرساء قواعد بناء سليم وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرض في مختلف المجالات، إلى جانب الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر باعتبار البترول المصدر الأول والمعتمد عليه لتمويل اقتصاد الجزائر وهذا إضافة إلى المحافظة على مواردها الاقتصادية والنهوض باقتصادها، إلى جانب تحقيق أهداف الصالح العام عن طريق توسيع دورها الاقتصادي وتوفير التنمية الاقتصادية، حيث يحسن ذلك من مركزها الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن الاقتصادي⁽¹⁾.

2- الأسباب الاجتماعية: يظهر دور الأسباب الاجتماعية في ترشيد النفقات الحكومية في تحقيق

الترباط والتماسك الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم توفير الأرصدة المالية، الإعانات والخدمات الاجتماعية وتحسين الوعي الاجتماعي في مجال صرف النفقات، كل هذا بغية مكافحة البطالة إلى جانب الاهتمام بقضية الفقراء وإشباع الحاجات العامة بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوازن الاجتماعي تجنباً لمختلف احتجاجات الأفراد ومكافحة أي تصرف غير أخلاقي ينجم عنهم.

3- الأسباب السياسية: فضلا عن الأسباب الاجتماعية هناك أسباب سياسية أدت إلى ترشيد الإنفاق

الحكومي، تتمثل في المحافظة على المال العمومي، إلى جانب انتشار مبادئ الديمقراطية وهو اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها، إضافة إلى تطور مسؤولية الدولة أمام

(1) بن دحمان نبيل، لوكلي خالد، آليات ترشيد النفقات ودورها في ضبط الميزانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي لعين تموشنت، 2019، ص 85.

البرلمان حيث أصبح مسئولا أمام الشعب لاعتباره ممثلا عن الشعب ويقوم بمناقشة المجال المالي كل سنة وتبيان طريقة إنفاقه وترشيده، والبرلمان يقوم بمساءلة الحكومة لاعتبارها هي التي تقوم بترشيد النفقات الحكومية، حيث يقوم البرلمان بتوجيه الأسئلة لكيفية ترشيد النفقات وعند عدم عجز الحكومة عن الإجابة على أسئلة البرلمان يقوم هذا الأخير بسحب الثقة عنها.

ترشيد الإنفاق الحكومي يعزز من عملية الانتخاب في الدول الديمقراطية سواء كانت ولائية، بلدية أو رئاسية (1).

4- الأسباب المالية: تسعى الدولة في الجانب المالي للترشيد الإنفاق الحكومي من أجل خلق الثروة والمحافظة على المال العام، وذلك من أجل الخروج من الأزمة المالية تجنباً للجوء للاقتراض، إلى جانب القيام بخلق الأموال عن طريق القيام لمشاريع تنموية تساعد في خلق الثروة وجلب الاستثمارات الخارجية بالقيام باتفاقيات مع دول أجنبية كأمریکا.

إن تنظيم عملية ضبط النفقات في المجال المالي يساعد في تلبية حاجات المجتمع وبالتالي فإن ترشيد الإنفاق الحكومي يؤدي إلى المحافظة على المال العمومي تقدر الدولة من خلاله مواجهة أي كوارث قد تحل بها (2).

5- الأسباب الإدارية: اتساع استخدام الإدارة للأساليب الحديثة في تزايد مستمر، لذلك كان لابد من ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي في هذا المجال، من خلال ضبط الحسابات الحكومية دون نسيان المؤسسات، فترشيد الإنفاق الحكومي في المجال الإداري يساعد على التقليل من المعدات المكتبية من كمبيوترات دون استخدامها لأنه ذلك يعتبر صورة من صور التبذير في النفقات وتحقيق الاكتفاء للموظفين.

(1) خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 87.
(2) مسعود دواوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 171.

6- الأسباب الخارجية: يتمثل دور ترشيد الإنفاق الحكومي في المجال الخارجي في حماية الدول من التدخلات الخارجية ومنع ظهور اضطرابات داخلية، إلى جانب محاربة التقلبات السياسية العالمية مثل الحروب التي تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي، لذا أصبح من الضروري وجود نظام إنفاقي رشيد ومتين مبني على أساس قوي، نتيجة اتساع نطاق الدولة وممارستها للمسؤوليات والمهام المنوطة إليها على الصعيد الخارجي في سبيل تحقيق الأهداف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية من أجل ترشيد الخيارات المالية (1).

ثانياً: أهمية ترشيد النفقات الحكومية.

اكتسب ترشيد الإنفاق الحكومي أهمية كبرى بسبب حجم وهيكल النفقات الحكومية غير الرشيد في كثير من الدول، فمن حيث الحجم الكلي فهو متزايد بدرجة غير مبررة، ومن حيث الهيكل تعثره تشوهات عديدة ترجع إلى عدم الالتزام بمبدأ الأولويات، فكم من مجال محدود النفع والمصلحة مقدم على غيره من مجالات أهم وأنفع، وكم من مشروع أنفق عليه بأكثر أو أقل بكثير مما يحتاجه، ومعنى ذلك عدم الاستفادة من الموارد وسوء تخصيصها ثم تدهور الإيرادات العامة من جراء ذلك، كما أن عدم تحقق الترشيح يترتب عليه أضرار عديدة على مختلف المجالات ويكفي أنه يؤثر سلباً على الإيرادات العامة كما يؤثر على أهداف النظام المالي (2).

المطلب الثالث: محددات ترشيد النفقات الحكومية.

إن ترشيد سياسة الإنفاق الحكومي في الدولة يتطلب وجود محددات ومتطلبات أساسية وهذه المحددات تم حصرها من طرف سبع مؤسسات دولية متمثلة في البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية، الحكومة الفرنسية، البريطانية، حكومة النرويج وسويسرا في برنامج الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية، يهدف هذا البرنامج إلى ترقية أداء السياسة العامة للدول مع التخصيص الأمثل للموارد لضمان جودة

(1) بن دحمان نبيل، لوكيلي خالد، نفس المرجع، ص 87.

(2) كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 266.

الخدمة العمومية، وذلك من خلال تحليل ودراسة سياسات الإنفاق الحكومي للدول المختلفة وإعداد تقارير سنوية وتتمثل هذه المحددات في⁽¹⁾:

- موثوقية الموازنة.
- شفافية المالية العامة.
- إدارة النفقات والإيرادات.
- وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استنادا إلى السياسات.
- القدرة على التنبؤ ومراقبة تنفيذ الموازنة.
- المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ).
- الفحص والمراجعة الخارجية.

أولا: موثوقية الموازنة.

ويقصد بموثوقية الموازنة درجة المصادقية التي تتمتع بها ميزانية الدولة أي مدى تطابق أهداف السياسة المالية مع النتائج المحققة، فكلما كانت درجة الانحراف عن الخطة المعلنة صغيرة كانت درجة المصادقية أكبر، ونقول عن الميزانية أنها تتمتع بالمصادقية إذا كانت⁽²⁾:

- إجراءات إعداد الميزانية تحترم القواعد والقوانين المعمول بها مثل قاعدة الوحدة والشمولية وعدم التخصيص، بالإضافة لخضوعها للمناقشة الفعلية في البرلمان مع المصادقة عليها والالتزام بها من طرف الحكومة.

(1) دليل الإنفاق العام والمسائلة المالية، المجلد 2، الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمسائلة المالية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2018، ص 23.
(2) فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي بابس سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 203.

- تخصيص الموارد يعكس حقيقة الخطة الموضوعية من طرف الحكومة وأولويات السياسة العامة، فمثلا إذا وضعت الدولة برنامج للتنمية البشرية يجب أن نرى في الموازنة ارتفاع نفقات التعليم والبحث والتكوين.
- كما يجب ألا يكون هنالك انحراف كبير بين الإنفاق الفعلي الذي قامت به الحكومة والإنفاق المبرمج عند إعداد الموازنة مع الأخذ في الحسبان الإيرادات الفعلية للخرينة العمومية كي لا يدخل الدولة في العجز ويستند قياس درجة موثوقية الموازنة إلى (1):
- مجمل النفقات المنجزة أو الحصيلة الإجمالية للإنفاق فهذا المؤشر يقيس درجة التقيد بالنفقات المبرمجة والمعلن عنها في قانون المالية ومقارنتها بتلك المنجزة فكما كانت درجة الانحراف صغيرة كانت الموازنة أكثر مصداقية وواقعية.
- تركيبة حصيلة الإنفاق، بحيث يقيس هذا المؤشر مدى التقيد بالتخصيصات التي وضعتها الحكومة في الموازنة أثناء التنفيذ، فإعادة التخصيص خلال السنة يدل على عدم قدرة الجهات المخولة على التحكم في إنفاق الموارد كما هو مخطط له في الميزانية المعتمدة، أو أن تجد الحكومة نفسها في ظروف استثنائية لم تأخذها في الحسبان عند إعداد الخطة.
- حصيلة الإيرادات المنجزة، فهذا المؤشر يقيس درجة الانحراف بين الإيرادات المقدرة والإيرادات الفعلية المحصلة، فإذا كانت هنالك دقة في توقع الإيرادات عند إعداد الموازنة يكون معدل الانحراف منخفض جدا، أما إذا كان معدل الانحراف مرتفع فيمكن أن يضع الميزانية في حالة عجز، كما يرجع تدني مصداقية الميزانية للعديد من الأسباب منها ما هو متعلق بكفاءة السلطات والجهات المسؤولة عن إعداد الميزانية ومنها ما هو خارج عن نطاق الحكومة ويمكن اختصارها فيما يلي:

(1) فرجي محمد، مرجع سابق، ص 191.

- المبادرات السياسية والقرارات التي تقوم بها الحكومة خارج عمليات الميزانية السنوية والتي لا تخضع للسلطة التشريعية.
- المبالغة في إعادة التخصيص بين مختلف الوزارات بسبب الاختلال والعجز الذي يمكن تتعرض له بعض القطاعات بسبب سوء التقدير.
- تفاؤل الحكومة في تقدير الإيرادات فتكون الإيرادات الفعلية المحصلة أقل من تلك المتوقعة مما يوقعها في أزمة أثناء تنفيذ النفقات المخصصة.
- تخصيص مخصصات مالية من خارج الموازنة من مصادر مختلفة.
- الحالات والظروف الاستثنائية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة كالكوارث الطبيعية أو الحروب والنزاعات الداخلية والخارجية أو الأزمات الاقتصادية العالمية، هذه الظروف تزيد من معدلات الانحراف بين الإيرادات والنفقات المقدرة مع الإيرادات والنفقات الفعلية (1).

ثانياً: شفافية المالية العامة.

إن الشفافية بشكل عام من الشروط الأساسية للحكم الراشد كما تمنع استغلال السلطة وثقة الشعب في تحقيق المنافع الخاصة وأيضاً تمنع تلك الأفعال التي تعيق وتشوه المنافسة من خلال احتكار الفرص من فئة قليلة من المجتمع.

اهتم العديد من السياسيين والإداريين بمفهوم شفافية المالية العامة إلا أنها تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بعمليات أربع وهي: المصداقية، الوضوح، الإفصاح والمشاركة ومن بين أهم هذه التعاريف (2):

تعني الشفافية ضرورة وضوح إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياتهم فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات، والإفصاح عن شروط ومعايير وآليات الحصول على هذه الخدمات بشكل علني

(1) فرجي محمد، مرجع سابق، ص 194.

(2) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، 2016، كولاج للإنتاج الفني، فلسطين، ص 60.

ومتساو للمواطنين جميعهم، وكذلك القرارات الحكومية المتعلقة بإدارة أي جانب من الجوانب العامة، مثل السياسات العامة المتبعة، والسياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام مع الإفصاح عن هيكل ووظائف الحكومة التي تحدد سياسة الموازنة والنتائج الناجمة عنها.

كما أن هنالك من يعتبرها أسلوب علمي لمكافحة الفساد ويعرفها "صلاح زرنوقة" من زاوية صنع السياسية العامة وتنفيذها بأنها "آلية الكشف عن الفساد بأن يكون الإعلام (والإعلان) من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ"، ويرى جيمس أندرسون أن الأفراد يلعبون دورا مهما ومباشرا في صياغة السياسة العامة، وعليه الدولة ملزمة بالإعلان عن سياساتها، معولة على دور المواطن في المشاركة بصنع تلك السياسة في إطار الشفافية والتعاون بغية الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة العامة (1).

وبشكل عام يمكن رصد عدد من المؤشرات الضرورية لضمان الشفافية وهي (2):

- توافر وثائق واضحة حول أهداف المالية العامة، عملها، برامجها وإتاحتها للجمهور.

- توفير معلومات للجمهور حول النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمؤسسة وكذلك نظام الموظفين،

وميزانية المؤسسة وتمويلها وعلاقاتها.

- إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على خطط المؤسسة، وإشراك الجمهور في صياغة هذه الخطط

والتعليق عليها.

- معرفة المواطنين بأنشطة المؤسسة وبرامجها، وكيفية الحصول على خدماتها وكيفية تأدية هذه الخدمة

ولضمان تطبيق واحترام مبادئ الشفافية لا بد من وجود سياسة عامة للنشر والإفصاح عن المعلومات للجمهور

المعني، وإتاحة الفرصة لهم للاطلاع على القرارات العامة الصادرة عن المؤسسة.

ثالثا: إدارة النفقات والإيرادات.

(1) أكحل محمد، شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداتها في التشريع الجزائري، جامعة باتنة (الجزائر)، 2021، ص 4.

(2) الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، مرجع سابق، ص 61.

كفاءة السياسة المالية عموماً يستدعي التحكم في ضبط وإدارة الأصول (الموارد) والخصوم (الاستخدامات) والتي تكون الموازنة العامة، والذي يتطلب الإلمام والتنبؤ بمختلف المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها الحكومة (مخاطر الصرف، مخاطر معدلات الفائدة...) خلال السنة المالية بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة لتسيير هذه المخاطر، كما أن إدارة الموارد والاستخدامات يهدف إلى التقليل من تكلفة التمويل والتأكد من أن الأرصدة المالية تلبى الاحتياجات بالإضافة إلى إدارة الدين العام بالشكل الذي يجنب الحكومة الوقوع في أزمة سواء داخلية أو خارجية⁽¹⁾.

رابعاً: وضع الموازنة واستراتيجية المالية العامة استناداً إلى السياسات.

في الجزائر توجد هيئتان تابعتين لوزارة المالية مكلفة بإعداد مختلف الدراسات والتنبؤات بأحوال الاقتصاد الكلي والمؤشرات المالية بالإضافة إلى الآثار المتعلقة بالسياسات العامة للدولة فنجد أن هذه الركيزة بقدرة الدولة على وضع استراتيجيات المالية العامة استناداً إلى السياسات العامة المتبعة مع القدرة على تحديد الأهداف المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في المدى المتوسط والطويل بما في ذلك وضع دراسات عن الآثار الناجمة عن التغيير في السياسة المالية للدولة وتتمثل هاتان الهيئتان في:

- المديرية العامة للاستشراف DGP وهي مديرية تابعة لوزارة المالية بحيث تحدد المادة⁽²⁾ 03 من المرسوم التنفيذي رقم 13-423 المؤرخ في 15 صفر 1435 الموافق لـ 18 ديسمبر 2013 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07-364 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، بحيث تتمثل مهام المديرية العامة للاستشراف بإعداد التحاليل والدراسات الاستشرافية، المشاركة في التوجيهات الاستراتيجية في مجال السياسة الاقتصادية والمشاركة في إعداد برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع تقييم الأثر المالي لبرامج التنمية، ترقية أدوات التحليل والاستشراف.

(1) دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، مرجع سابق، ص 67.

(2) الجريدة الرسمية، العدد 65، السنة 50، 2013/12/22، ص 09.

- المديرية العامة للتقدير والسياسات DGPP وهي مديرية تابعة لوزارة المالية أيضا فحسب المادة (1) 02 من المرسوم التنفيذي رقم 364-07 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية تتمثل مهام المديرية العامة في:

- 1- إعداد تقديرات الاقتصاد الكلي.
- 2- تحديد أنظمة الإعلام في وزارة المالية.
- 3- إعداد العناصر الضرورية لصياغة سياسات الميزانية والجباية.
- 4- تقييم سياسات الميزانية والجباية.
- 5- متابعة توازنات الأنظمة الاجتماعية وتقييمها.
- 6- إعداد تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لقوانين المالية.
- 7- تحضير تقارير تقديم قوانين المالية.
- 8- تصور آثار التدابير ذات الطابع الاقتصادي والمالي.

خامسا: القدرة على التنبؤ ومراقبة تنفيذ الموازنة.

هذه الركيزة تقيم مدى احترام الدولة للمعايير والضوابط في تنفيذ الميزانية مع القدرة على التنبؤ والرقابة في التنفيذ، وهي من الأمور الضرورية لضمان تحصيل الإيرادات اللازمة وتخصيصها بشكل يضمن الوصول إلى الأهداف المسطرة دون انحرافات كما تمكن من رصد المخاطر التي يمكن أن تطرأ خلال عملية التنفيذ (2).

سادسا: المحاسبة ورفع التقارير.

تتمثل مخاطر المالية العامة في الحوادث والمستجدات التي يمكن أن تقع خلال السنة المالية وتؤدي إلى انحراف الخطة المالية المسطرة، على سبيل المثال الكوارث الطبيعية التي تؤثر على بعض النشاطات

(1) الجريدة الرسمية، العدد 75، السنة 44، 2007/12/02، ص 05.
(2) فرجي محمد، مرجع سابق، ص 315.

كالقطاع الفلاحي مما يخفض من الحصيلة الجبائية وتتجم عنه نفقات استثنائية إضافية (كالتعويضات وصيانة البنية التحتية... الخ)، كما يمكن أن تتجم هذه المخاطر عن الصدمات الخارجية مثل تدهور أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف ومعدلات الفائدة وغيرها، فعلى الحكومة أن تكون على دراية بهذه المخاطر التي تتعرض لها وحدات تقديم الخدمة العمومية ثم رصدها والتصريح بها للتمكن من مواجهتها وإدارتها على مستوى الحكومة المركزية، كما أن ذلك من شأنه أن يعزز من مصداقية الموازنة، وهذا المؤشر ينقسم بدوره إلى ثلاث مؤشرات فرعية⁽¹⁾:

1- مراقبة المؤسسات العامة: وهي تلك المؤسسات التابعة للقطاع العام وتهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق أرباح اقتصادية وبسط سيطرتها لبعض القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع الاتصالات المواصلات، السكك الحديدية ... الخ، كما يدخل ضمن هذه المؤسسات مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص، كما يهدف هذا المؤشر لقياس مدى توفر المعلومات المتعلقة بالأداء المالي للمؤسسات العامة والمخاطر المالية التي يمكن أن تتسبب فيها هذه المؤسسات، كمخاطر عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية خاصة تلك المضمونة من طرف الدولة (ديون لدى مؤسسات مالية)، أو تدخل الحكومة لإنقاذ بعض المؤسسات العمومية المهددة بالإفلاس مما ينجم عنه نفقات مالية طارئة تؤثر على الأداء المالي للدولة وعليه فمن الضروري أن يتم دورياً رفع تقارير عن أداء هذه المؤسسات إلى الجهات المركزية والتي بدورها تكون ملزمة بنشر تقرير موحد بشأن الأداء المالي للمؤسسات العامة في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية، أما إذا كانت المعلومات غير متوفرة أو متأخرة عن الآجال المحددة فيكون أداء المؤشر ضعيف.

2- مراقبة الحكومات المحلية: هذا المؤشر يهتم بمراقبة الأداء المالي للسلطات المحلية أو الجماعات المحلية وذلك من خلال متابعة القوائم المالية لاكتشاف مخاطر المالية العامة التي يمكن أن تتسبب في هذه

(1) كريستين لاجارد، وضع اسس الإدارة الرشيدة للمالية العامة في الوطن العربي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية دبي، 14 مارس 2019.

الجماعات، كمخاطر التأخر أو عدم سداد الديون (نفقات الكهرباء، ديون مقاولين ... الخ) خصوصا تلك المضمونة من طرف الحكومة المركزية، فمن الضروري توفير المعلومات من خلال نشر البيانات المالية عن أداء هذه الجماعات في تقرير موحد يشمل جميع الجماعات المحلية وفي الآجال المحددة عادة تسعة أشهر كأقصى تقدير، وهذا للتمكن من حصر هذه المخاطر واخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها ومعالجتها، مما يضمن الأداء الجيد لهذا المؤشر.

3- تحديد الالتزامات الطارئة ومخاطر المالية العامة الأخرى: تتمثل الالتزامات المالية الطارئة في

تلك النفقات الإضافية التي لا تضعها الحكومة في الحساب عند تقدير الموازنة العامة هذه الالتزامات عادة عن وقوع حوادث أو كوارث طبيعية فجائية كما تنتج عن الضمانات التي توفرها الدولة لبعض الأنواع من القروض (قروض دعم الشباب أو قروض الطلاب، أو السكن... الخ)، أو خدمات التأمين التي توفرها الحكومة من خلال صناديق معينة مثل التأمين على الودائع أو الكوارث الطبيعية... الخ، تكون هذه الالتزامات معتبرة ومؤثرة إذا تعدت 0.5% من إجمالي النفقات، والحكومة ملزمة سنويا بإعداد تقرير مالي موحد عن كل الالتزامات المالية الطارئة والمخاطر المالية الأخرى⁽¹⁾.

سابعا: الفحص والمراجعة الخارجية.

حسب برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية هي من بين أهم المتطلبات لترشيد الإنفاق الحكومي باعتبارها أداة الرقابة المستقلة على تنفيذ الميزانية العامة والتي لا تخضع للسلطة التنفيذية، كما يجب تحقيق استقلالية الهيئات المسؤولة عن المراجعة الخارجية مع إعطائها الصلاحيات الكاملة في ممارسة أنشطتها الرقابية ومتابعة مدى احترام السلطات التنفيذية للتوصيات والقرارات الصادرة عنها ولتقييم أداء هذه الركيزة نقوم بدراسة مؤشرين فرعيين هما المراجعة الخارجية والفحص التشريعي⁽²⁾.

(1) دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، مرجع سابق، ص 73.

(2) فرجي محمد، مرجع سابق، ص 326، 330.

1- المراجعة الخارجية: وهي تلك العمليات المتعلقة بالتدقيق والرقابة على تنفيذ الميزانية وتقوم بها هيئة محاسبية مستقلة تختلف تسميتها من دولة إلى أخرى حسب النظام المعمول به، في الجزائر يتولى مجلس المحاسبة مهمة الرقابة المستقلة وفق الدستور بحيث نصت المادة 192 يتمتع مجلس المحاسبة بالاستقلالية ويكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية وكذلك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، كما يساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية، في حين يعد مجلس المحاسبة تقريراً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية وإلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول.

2- الفحص التشريعي: تكلف الهيئة التشريعية في كل دولة مكلفة بالاطلاع على التقارير المتعلقة بتنفيذ الميزانية والتي تكون قد خضعت للمراجعة الخارجية وتلعب دوراً كبيراً في مساءلة السلطة التنفيذية بما في ذلك المسؤولين عن إدارة المؤسسات العمومية عن مدى الالتزام بالخطة المالية والبرنامج المعلن مسبقاً إضافة إلى كشف التجاوزات ومكافحة الفساد المالي والإداري وذلك وجود سلطة تشريعية قوية يتمتع أعضاؤها بالكفاءة والمصادقية اللازمة لمتابعة عمل الحكومة، وفي الجزائر يتولى البرلمان بغرفتيه مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني مهمة الفحص التشريعي للتقارير المالية، بحيث يقوم مجلس المحاسبة بتقديم نسخة من مشروع قانون تسوية الميزانية ونسخة من التقرير السنوي إلى لجنة المالية والميزانية على مستوى المجلس الشعبي الوطني ولجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على مستوى مجلس الأمة لدراستها ثم مناقشتها علنياً.

المبحث الرابع: أهداف، قياس ومتطلبات ترشيد النفقات الحكومية.

سنعرض في هذا المبحث إلى كل من أهداف، قياس ومتطلبات ترشيد النفقات الحكومية.

المطلب الأول: أهداف ترشيد النفقات الحكومية.

يهدف ترشيد النفقات الحكومية إلى:

- 1-رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات.
- 2-تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة، مع إدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- 3-خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والنفقات المطلوبة.
- 4-مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- 5-دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة.
- 6-محاربة الإسراف والتبذير وكافة أشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- 7-الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة.
- 8-المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية.
- 9-تجنب مخاطر المديونية الحالية وآثارها وخصوصا وأن الكثير من الدول النامية تعاني من مشكلة تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
- 10-المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي.
- 11-تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية للمجتمعات العربية والإسلامية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: قياس ترشيد النفقات الحكومية.

إن مؤشرات تقييم الأداء وتسمى أيضا معالم الأداء هي تلك التي تربط بين الأداء الفعلي مع الموضوع سلفا، وهي تمثل نتائج لرقابة الأداء التي يقوم بها الجهاز الرقابي، ومن ناحية أخرى فإنها تؤثر عن مدى تحقيق عناصر الأداء إيجاباً أو سلباً في الجهات والمؤسسات الحكومية الخاضعة لعملية الرقابة والتقييم،

(1) مشعلي مريم، عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية، مذكرة مقدمة لثليل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي قالمه، 2017، ص 61.

وتعتبر مسألة توافر مؤشرات للأداء وتطويرها بصفة منتظمة أحد المتطلبات الأساسية لتطوير النظام المحاسبي الحكومي وتحقيقاً لأغراض الرقابة وتقييم الأداء، حيث تم تقسيم تلك المؤشرات إلى قسمين وهما مؤشرات تتعلق بقياس الفعالية في ومؤشرات تتعلق بقياس الكفاءة والاقتصادية (1).

أولاً: مؤشرات الفعالية: تهتم مؤشرات قياس الفعالية بقياس مدى إنجاز الأهداف للوحدة الحكومية، ولذلك فإن مؤشرات قياس الفعالية ترتبط بمدى النجاح الذي حققه برنامج أو نشاط معين في الوصول إلى الأهداف المحددة سلفاً، هذا وتعتبر من المؤشرات المستخدمة لقياس الفعالية كل من مؤشرات قياس فعالية الأداء الحكومي ومؤشرات قياس فعالية الخطة.

ثانياً: مؤشرات قياس فعالية الأداء: يقصد بها ما يلي:

- مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط ويتم ذلك عن طريق قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط بحيث يمكن تحديد درجة فعالية الوحدة الحكومية والبرنامج والنشاط محل القياس.
- المؤشرات الإحصائية والتي تستخدم للتدليل على فعالية الأداء على أساس أن تحقيق أو التوصل إلى قيمة هذه المؤشر يمكن أن تعتبر دليلاً على تحقيق درجة معينة من الفعالية.
- الربط بين أهداف البرنامج وآثاره على المستفيدين (مؤشرات النتيجة النهائية) حيث يمكن قياس الفعالية عن طريق هذا المؤشر بتحديد العلاقة بين أهداف البرنامج وآثاره على المستفيدين بنسبة مئوية.
- مؤشر الوحدة الشائعة أو المتجانسة بحيث يتطلب هذا المؤشر إلى ترجمة أثر أو آثار كل برنامج في صورة وحدات متجانسة قابلة للقياس.

ثالثاً: مؤشرات قياس الخطة: تقوم الدولة بوضع خطط تنمية اقتصادية واجتماعية منبثقة من الأهداف والسياسات العامة، وتعمل على أن تكون البرامج والسياسات التي تكفل بتنفيذ تلك الأهداف سليمة وتحتاج الى ادوات للرقابة تعمل على تقييم تلك الأهداف حتى تتأكد من أن الأنشطة والبرامج التي وضعتها

(1) سعد بن صالح الرويع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، 2002، ص 65.

الحكومة تعمل على تحقيق تلك الأهداف، ويقصد بالخطّة أنها قائمة بالمشاريع الاستثمارية التي تعدّها الوحدات الحكومية سنوياً وتكون بمثابة الإطار العام للبرنامج الاستثماري يتم على ضوءها تقييم أداء الوحدات الحكومية في تنفيذ الخطط والبرامج المسطرة، وتسهل في الوقت ذاته من عملية الرقابة الإدارية وتقييم الأداء، وكذا التحقق من الالتزام بالخطط والسياسيات الإدارية المرسومة والوقوف على جوانب القصور وتلافي ذلك مستقبلاً (1).

رابعاً: مؤشرات قياس الكفاءة والاقتصادية: إن كان هناك نوع من الكتاب من دمج بين عنصري الكفاءة والاقتصادية بكونهما يبحثان في الطريقة التي تستغل بها الموارد المتاحة للحصول على أفضل المخرجات، فإن مؤشرات الأداء التي تقيس تلك العناصر تهدف إلى تقييم عملية استخدام الموارد وتحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات من خلال مؤشرات تستخدم لقياس الكفاءة ومؤشرات لقياس الاقتصادية في الحصول على تلك الموارد.

1- مؤشرات قياس الكفاءة: تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم عملية استخدام الموارد وتشكيلها وتحويلها إلى مخرجات، وتعتمد هذه المؤشرات على تحديد العلاقة بين الموارد المستخدمة المدخلات والوحدات المنتجة المخرجات بغرض تحديد درجة الكفاءة في إدارة واستخدام الموارد، ومن أهم مؤشرات قياس الكفاءة التي يمكن استخدامها في الوحدات الحكومية ما يلي:

مؤشرات الإنتاجية: وتعكس العلاقة بين المخرجات والمدخلات من الموارد التي استخدمت في إنتاج هذه المخرجات و**قياس الطاقة المستغلة:** ويتم القياس في هذه الحالة لوحدات حجم العمل المتاح وليس لنتائج الأداء المحققة، وتتمثل الوحدات التي يتم قياسها وفقاً لهذا الأسلوب في جرد الخدمات الحكومية وعلى سبيل المثال في عدد الفصول في المدرسة، أو عدد الأسرة في المستشفى... الخ.

(1) ببني عبد الملك، الأداء الحكومي في الوطن العربي الجزائر نموذجاً، جامعة محمد بوضياف ميلة، 2014، ص 32.

تهدف هذه المؤشرات إلى تقييم عملية الحصول على الموارد المختلفة للوحدة الحكومية من حيث السعر والكمية والجودة، بحيث يتمكن من خلال هذه المقاييس التأكد من أن الموارد المتاحة لإنتاج الأنشطة أو تأدية الوظائف لم تتعرض للضياع ومن المقاييس المهمة التي تستخدم في قياس درجة الاقتصاد في الحصول على الموارد الخاصة بالوحدات الحكومية كالموازنات التقديرية للأنشطة والبرامج التي تعتبر من المؤشرات الرئيسية إذا ما تم إعدادها وفق أسس علمية وخبرة مهنية عالية، ومن المؤشرات الأخرى تكلفة الموارد المماثلة التي يتم الحصول عليها بواسطة الوحدات الحكومية الأخرى.

2- مؤشرات قياس الاقتصادية: وتهدف هذه المؤشرات إلى تقييم عملية الحصول على الموارد المختلفة للوحدة الحكومية من حيث السعر والكمية والجودة، بحيث يتمكن من خلال هذه المقاييس التأكد من أن الموارد المتاحة لإنتاج الأنشطة أو تأدية الوظائف لم تتعرض للضياع ومن المقاييس المهمة التي تستخدم في قياس درجة الاقتصاد في الحصول على الموارد الخاصة بالوحدات الحكومية كالموازنات التقديرية للأنشطة والبرامج التي تعتبر من المؤشرات الرئيسية إذا ما تم إعدادها وفق أسس علمية وخبرة مهنية عالية، ومن المؤشرات الأخرى لقياس الاقتصادية تكلفة الموارد المماثلة التي يتم الحصول عليها بواسطة الوحدات الحكومية الأخرى⁽¹⁾.

المطلب الثالث: متطلبات ترشيد النفقات الحكومية.

هناك العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات الحكومية مما يستدعي تضافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع، ويمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: تحديد الأهداف بدقة: يتم تقرير وتحديد الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف سواء المتعلقة بالمجتمع ككل أو بالوحدات

(1) ببني عبد الملك، مرجع سابق، ص 34.

التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحددة سلفاً في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

يعتقد Harey من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقاً لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة (1).

ومن جهة أخرى يرى رأي Steiner الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج.

ثانياً: تحديد الأولويات: تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، وإن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة الحكومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات سكانية متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً وتقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي: (2)

1- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها له دور كبير عند تحديد الأولويات.

2- عامل الزمن، فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دوراً كبيراً في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين أقصر، كان ذلك مبرراً مقنعاً لاختيار هذا البرنامج.

(1) خالد المهاني، الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2010، ص 95.

(2) عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004، ص 94.

3-درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الاهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل.

4-عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مجربة ومضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعا لمنحها الأولوية في الإنجاز.

ثالثا: عدالة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: تهدف دراسة عدالة الإنفاق الحكومي إلى تبيان مدى ملائمة حاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق الحكومي ومدى استخدامها للخدمة العمومية ⁽¹⁾. وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات الحكومية، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء وذلك يستوجب على الدولة زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.

وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الاجتماعية لفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتم إعادة توزيع الدخل، أن دراسة عدالة توزيع الإنفاق الحكومي على الفئات الاجتماعية لا تقتصر على الجانب المالي، بل تتعداه إلى تمكين هذه الفئات الفقيرة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية.

رابعا: تفعيل دور الرقابة على النفقات الحكومية: ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق الحكومي مجدية فانه لا بد أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة

(1) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسير للنشر والتوزيع، لبنان، 2008، ص 301.

منها، وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال انجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيهها ايجابيا.

خلاصة الفصل الأول:

بناءً على ما تقدم نستخلص أن النفقات الحكومية لها مكانة هامة وذلك منذ بزوع الدولة ككيان هام وبرز دورها في الحياة الاقتصادية ونجد أن اهتمام الفكر الاقتصادي دليل على ذلك.

كما تعد النفقات الحكومية أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها وهذا ما التمسناه من خلال الصيغ المختلفة التي وردت حول مفهومها والتي لم تختلف عن الصفات الثلاثة التي تميزت بها (الصفة النقدية، من يقوم بها هو شخص عام والهدف منها إشباع حاجات عامة).

إن تعدد تقسيمات النفقة الحكومية (حسب الوظيفة، حسب الدور والانتظام، طبيعة النفقة) من جهة واحترامها لبعض المبادئ والضوابط (تحقيق المنفعة القصوى، التحذير من التبذير المالي وتقنين النشاط المالي للدولة) من جهة أخرى يبين الأهمية البالغة لها.

وما لاحظناه هو زيادة النفقات الحكومية سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية وازدياد أهميتها في النشاط الاقتصادي وما يتبعهما من آثار على مختلف نواحي الحياة في الدولة (تأثيرات على العمل، الاستثمار، الاستهلاك، مستوى الأسعار وتوزيع الدخل).

تسعى الدولة بمختلف نظمها ومستوياتها للبحث عن الأساليب التي تمكنها من استغلال رشيد لمواردها وتطبيق سياسات انفاقية رشيدة يضمن تحقيق أكبر قدر من الإشباع الاقتصادي والاجتماعي من خلال التخطيط لبرامج مناسبة وهادفة لتحقيق التنمية المحلية وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للتنمية المحلية

منذ أن تطور الإنسان واكتشف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبها له الله لينتفع بها ويستغلها لأغراضه الشخصية، تطور كذلك تعامله مع البيئة التي يعيش فيها، فمن طور الإنسان المستعمل للموارد الطبيعية في شكلها الخام انتقل إلى طور تحويل المادة إلى شكل قابل للاستعمال خصوصا مع دخوله عصر الصناعة حيث ازداد ضغطه على البيئة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تنمية، إنتاج واستهلاك.

لقد باتت قضية التنمية على المستوى المحلي تشكل موقعا مهما في مجموع الأبحاث والدراسات الأكاديمية، سواء ما تعلق منها بالعلوم السياسية أو الاقتصادية، نظرا لما تحمله من أهمية بالغة، مرتبطة أساسا بتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين المحليين وإدماجها في منظومة التنمية الشاملة.

المبحث الأول: التطور التاريخي للتنمية المحلية، تعاريفها وأبعادها.

تعتبر التنمية المحلية قاعدة أساسية في التنمية الوطنية فهي تهدف إلى تحقيق العدالة والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق كما تحظى المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية وهذا لما يتوفر لديها من إمكانيات يمكن أن تستغل وتصبح بذلك هذه المجتمعات وسيلة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمفهوم للتنمية المحلية.

إن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب تحوي تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والإدارية على أن يسير بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي⁽¹⁾، حيث مرت التنمية المحلية بتطورات مختلفة وفقا لفترات زمنية معينة وكانت تعرف في البداية بمصطلح تنمية المجتمع والغرض منه هو تنمية المناطق الريفية عن طريق المشروعات والبرامج العديدة الموجهة لذلك ثم قابله

(1) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 12.

ظهور مصطلح التنمية الريفية الذي تطور وتوسع أكثر ليشمل التنمية الريفية المتكاملة وأخيرا تم الوصول إلى مصطلح التنمية المحلية.

ظهر مفهوم مصطلح تنمية المجتمع في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واستخدم لأول مرة عام 1945 في مؤتمر اشردج والذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية والذي فضل استخدام تنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركة الاجتماعية الرامية إلى تحسين المجتمعات بمشاركة فعالة وبمبادرة من الناس أنفسهم، كما أن لمصطلح تنمية المجتمع معاني عديدة ومتراصة ببعضها البعض فهو يرتبط بتنظيم المجتمع المحلي، حل مشاكل المجتمع المحلي، الخدمة في المجتمع المحلي، تنظيم الحوار، المساعدة المتبادلة، المساعدة الذاتية، كذلك التعليم الاجتماعي، الاقتصادي، القومي، الإقليمي وبالتنمية الريفية⁽¹⁾.

انتشر مصطلح تنمية المجتمع انتشار دولي منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج الذي عقد عام 1948 حيث نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية وتم استخدام مصطلح تنمية المجتمع على مصطلح التعليم العام من خلال مساعدة القرى على تحديد وإشباع حاجياتهم في مجال التعليم، الزراعة، المياه، الصحة... الخ⁽²⁾.

وإثر ذلك نظم معهد لندن للتعليم خلال عام 1949 برنامجا سداسيا عن تنمية المجتمع وبعد ثلاث سنوات تكونت جماعة تنمية المجتمع التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية وفي 21 فبراير 1957 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بناءا على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية على وجه الخصوص.

إن التطور في مفهوم التنمية أدى إلى بروز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975، عندما ذكر التنمية الريفية بأنها عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير

(1) منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 2003، ص 25.

(2) صبيحة محمدي، تسيير الموارد في الجزائر، أطروحة دكتوراه قسم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 98.

الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، ذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية، التعليمية، الاتصالية والإسكان.

لما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، برز هناك مفهوم التنمية المحلية الذي يشمل التنمية في المناطق الريفية والحضرية.

المطلب الثاني: تعاريف التنمية المحلية.

مر الفكر التنموي بتحولات عديدة انتقلت فيها تصورات وأفكار التنمية من مفهوم إلى آخر، متأثراً بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وهو ما أدى إلى صياغات عديدة لمفهوم التنمية تركز على جوانب وعوامل ومشاكل مختلفة، وعليه فمفهوم التنمية معقد وتتشابك فيه جوانب وعلاقات عديدة، حيث يعرف سيمون كوزننتس S.Kuznets النمو الاقتصادي للدولة بأنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها⁽¹⁾.

كما عرفها د.الكردي: "أنها هدف عام وشامل العملية ديناميكية تحدث في المجتمع وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع"⁽²⁾.

كما عرفها كلارك بأنها "عملية تغيير تمكن الشعب من الأخذ بزمام مصيره وتحقيق غايته بتطوير البنية الأساسية وتحقيق النمو الاقتصادي إضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيف وطأة الفقر"⁽³⁾.

(1) محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 05..

(2) منال طلعت محمود، نفس المرجع، ص 23.

(3) حنان عبد القادر محمد خليفة، التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية "الدراسة مقارنة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - مصر، 2016، ص 98.

- **التنمية** هي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة، متكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع، مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة⁽¹⁾.

- **التنمية** هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا والمعتمدة بأكبر قدر ممكن على مبادرة المحلي واشتراكه، واكتشاف الموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر⁽²⁾.

- **التنمية** إجمالا، تشمل كل من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتفاعل كل هذه العناصر مع بعضها البعض بشكل جدلي⁽³⁾.

ويعرف جونا ميردال التنمية بأنها: " تحرك النظام الاجتماعي بكيته إلى الأعلى، كما يعرفها آخرون بأنها: "انبثاق ونمو كل الإمكانيات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل، شامل ومتوازن سواء أن هذا الكيان فردا، جماعة أو مجتمع" ⁽⁴⁾.

وانطلاقا من الصياغات السابقة المعالجة لمفهوم التنمية يمكن القول إن التنمية هي عملية جماعية وتفاعلية، متكاملة في أبعادها وجوانبها (اقتصادية، اجتماعية، علمية، ثقافية، حضارية، تكنولوجية، بيئية) تهدف إلى تحسين الظروف المادية والمعنوية للأفراد وزيادة بناء وتماسك المجتمع من خلال توفير الشغل ومحاربة الفقر، تعزيز المساواة وفتح مجال المشاركة لمختلف الأفراد من خلال التعبير عن آراءهم وأفكارهم بكل حرية وديمقراطية.

تعتبر التنمية المحلية قاعدة أساسية في التنمية الوطنية فهي تهدف إلى تحقيق العدالة والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق كما تحظى المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية وهذا لما يتوفر لديها من إمكانيات يمكن أن تستغل وتصبح بذلك هذه المجتمعات وسيلة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة على

(1) عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، مصر، 2001، ص 53.

(2) فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية في مصر والعالم العربي، نشر وطباعة عالم الكتب، مصر، 2004، ص 24.

(3) عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 7.

(4) نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي: التنموي- الاقتصادي - الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 101.

المستوى الوطني، في حين نجد أن مفهوم التنمية المحلية تطور تطوراً ملحوظاً وأصبح عملية متعددة الأبعاد والجوانب، هدفها إحداث تغييرات في مختلف المجالات التي تمس الفرد والمجتمع المحلي، واختلفت وجهات النظر فيها باختلاف المفكرين والعارفين، وهو ما أدى إلى ظهور عديد من الآراء والمفاهيم المتعلقة بها، غير أن الشيء المشترك وبالرغم من كل هذا الاختلاف هو السعي نحو تغيير حياة الإنسان والانتقال به نحو وضع أفضل ولو تعلق الأمر بجانب واحد سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو غير ذلك.

إن العديد من الكتاب يشيرون على أن التنمية المحلية عبارة عن حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع على أساس من المشاركة الإيجابية وبناء على مبادرة المجتمع فإن لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستئثارها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة⁽¹⁾. كما عرفت بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، هذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير، الإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً"⁽²⁾.

يشير عبد الباسط محمد حسن في تعريفه على أن التنمية المحلية كمدخل تهدف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض وإلزام.

أما سوسن عثمان فيعرفها على أنها "عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة تركز على مشاركة واسعة النطاق وهذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم

(1) بلقيل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019، ص 26، 27.

المختلفة، وعملهم كفريق واحد كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص إنجاز الأهداف المطلوبة".

وعرفت أيضا بأنها: "العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي" (1).

تعتمد التنمية المحلية على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما على اعتبار هذه الموارد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان استمراريته أيضا، كما تبنى على استراتيجية العمل من الأسفل، وأن العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية، إذن فمفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين، الأول يركز على المشاركة الشعبية التي تقود الى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يحيونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيهتم بتوفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس وعلى التشاركية في اتخاذ القرارات.

كما عرفت بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية أي الدولة، للارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا وتحسين نوعية الحياة في مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (2).

وهذا يعني أن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي من خلالها تتضافر جهود أفراد المجتمع والجهود الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، وتحسين نوعية الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والحضارية للجماعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة

(1) بلقيل نور الدين، نفس المرجع، ص 27.

(2) صبيحة محمدي، نفس المرجع، ص 109.

في التقدم على المستوى الوطني بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية، البشرية، الفنية والمالية المتاحة، ولكي تحدث التنمية لأبد من وجود مجموعة من العناصر (1):

1- الشمولية: فهي جهد شامل يهدف إلى التغيير في إطار متكامل في جميع الأنشطة، الاقتصادية،

السياسية، الاجتماعية، الثقافية الخ دون الاقتصاد على جانب واحد فقط، لأن الهدف هو استغلال جميع الفرص في مختلف المجالات بما يخدم بعضها البعض وفي نظام متكامل كي يستفيد منها المجتمع جميعا.

2- الاستمرارية: التنمية ذات طبيعة استمرارية حيث أن المجتمع يحتاج دوما إلى طلبات مستمرة

وبالتالي يجب تلبية هذه الحاجات والطلبات بشكل أمثل في مختلف الأوقات، وهذا لا يعني التبذير في توفير الحاجات بل يجب أن يراعى الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة والحفاظ أيضا على البيئة حتى تكون هناك تنمية دائمة ومستمرة يستفيد منها مختلف الأجيال وتضمن توفير حاجياتهم ورعاية حقوقهم.

3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني

توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، وأن يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية وبهذا فالتنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، ولكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

4- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي: وذلك لفترة طويلة من الزمن،

مما يعني أن التنمية عملية طويلة الأجل، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.

5- ضرورة التحسين في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد: لأن الزيادة في الدخل النقدي لا

تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، حيث تبين مختلف الدراسات أن من أهم خصائص الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتخلفة نجد سوء التغذية، ارتفاع معدل الأمية، سوء الحالة الصحية وسوء المسكن وازدحامه.

(1) محي الدين حمداني، نفس المرجع، ص 15.

6- تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية: بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر

تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة إذا اعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية.

إن الوصول إلى مستويات مهمة في التنمية طموح كل شعوب الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق تطلعات شعوبها من خلال تدارك التأخر الفادح في مختلف المجالات مقارنة بالدول المتقدمة، وعليه فإنه يتضح أن للتنمية أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تهتم الفرد والمجتمع، ونوضحها فيما يلي (1):

1- البعد الاقتصادي: يقوم البعد الاقتصادي للتنمية على الجانب المادي لها، الذي يعني الزيادة في

الحجم السلعي والخدماتي وحجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية والزراعية منها والصناعية والمالية وحتى التجارية وغيرها بمعدل نمو أكبر من حجم السكان والتنمية الاقتصادية هي أيضا تغيير نظام الإنتاج والهيكل الاقتصادي للمجتمع، بمعنى الزيادة والتوسيع في الإنتاج والسلع والخدمات وتشجيع حركة رؤوس الأموال والتجارة الدولية.

2- البعد الاجتماعي: حيث يجب الاهتمام بتوفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية له وزيادة تكوينه

وتدريبه وتأهيل مهاراته ليكون عنصرا فعالا في التنمية ومشاركا فيها من خلال تهيئة كل الظروف التي تسمح له بالمشاركة وإبراز قدراته وفرض ذاته، ولا يتأتى هذا إلا بتغيير النظام الاجتماعي للدولة مع مختلف هياكلها الاجتماعية، والعمل على ما يسمح بالتقليل من البطالة والفوارق في الدخل والقضاء على الفقر المدقع والعدالة في توزيع الثروات وهو ما يؤدي في الأخير إلى تماسك المجتمع وترابطه وزيادة فرص التضامن بين مختلف مكوناته مما يكون نسيج اجتماعي ناجح وقوي للدولة أساسه المساواة والعدالة ونبذ العنصرية.

(1) حنان عبد القادر محمد خليفة، نفس المرجع، ص 128.

3- البعد السياسي: يركز البعد السياسي للتنمية على العلاقات والنظم والسياسية وكذا تدعيم البناء

السياسي وتقويته والزيادة في ترابطه وتماسكه في اتجاه متبادل بين الدولة والمجتمع بحيث يجب العمل على تكوين الثقافة السياسية واستمرارها ورسوخها لدى المجتمعات من خلال ضمان الحرية والديمقراطية والتعددية ويتأتى هذا من خلال مشاركة أعضاء المجتمع في النشاط السياسي وضمان حق الاقتراع لأكبر عدد ممكن من الأفراد وتوفير إمكانيات تأثيرهم في اتخاذ القرارات عن طريق إنشاء هيئات ومؤسسات جديدة مع تغيير بناء التمثيل السياسي كلما أمكن ذلك لتحقيق هذه الأغراض وغير ذلك من عمليات وجوانب المشاركة الديمقراطية وهو ما يؤدي إلى الرضا والقبول الشعبي.

4- البعد الثقافي: لا يجب أن يترك الجانب الثقافي عرضة للتغيرات التلقائية وإنما يجب أن تكون

هناك استراتيجية منظمة هدفها تطوير الإنسان فكرياً، خلقياً وروحياً وإعداده إعداداً متكاملًا من أجل تحقيق تنميته وتنمية مجتمعه والوفاء بحاجات واحتياجات مجتمعه، ولتحقيق ذلك لابد من تطوير الأنظمة التربوية قطريا وقوميا تطورا يقوم على التخطيط العلمي السليم الذي يدرس مشاكل المجتمع من كافة النواحي ويقدم العلاج بطرق علمية صحيحة تستند على إجراءات البحوث والدراسات والمشاركة الواسعة للمعنيين على كافة المستويات وإتاحة الفرصة للقدرات الفردية كما تلعب الثقافة جانبا مهما في الرقي بمستوى الفرد والتأثير على أفكاره وتصوراتهِ وإبداعاته وبالتالي الوصول إلى التأثير حتى في الجانب النفسي وتنميته لأنه مكمل للجانب الثقافي، وكلما وفقت المجتمعات في هذا الجانب كان ذلك عاملا إيجابيا لتنميتها⁽¹⁾.

5- البعد الجديد للتنمية: على الرغم من تطلعات واهتمامات الدول والمجتمعات سابقا في أن تكون

التنمية شاملة وذات أبعاد اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية، إلا أن الواقع اليوم يفرض وجود بعد آخر بسبب التغيرات الكثيرة التي حدثت حيث أن التنافس الكبير في رفع معدلات النمو في الدول الصناعية خاصة

(1) حنان عبد القادر محمد خليفة، نفس المرجع، ص 128.

أدى إلى استغلال كل الثروات الممكنة واستعمال كل الطرق المتوفرة خاصة من خلال تطوير التكنولوجيات وغيرها.

6- البعد البيئي: أصبح التدهور في الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلاً في الاحتباس الحراري، فقدان طبقة الأوزون، نقص المساحات الخضراء، الأمطار الحمضية، فقدان التنوع البيولوجي، اتساع نطاق التصحر إلى الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم، وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، ومن الأهداف الرئيسية للمؤتمر كانت الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية، البيئية والاجتماعية على المستوى الدولي، كما كانت إحدى أهم المسائل الرئيسية التي تطرق إليها المؤتمر هي وضع وتقييد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق التنمية.

7- البعد البشري: يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضاً وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغييراً وتحولاً في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع.

8- البعد الإداري: هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيها طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة، وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات للتدريب بما ينمي قدرات القوة العاملة، تحديث القوانين والتشريعات المعمول بها وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوكيات أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف ارتياديه للتنمية البشرية بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية، وتتسم عملية التنمية الجيدة بالخصائص التالية⁽¹⁾:

(1) كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 75.

8-1-هادفة: ويعني ذلك أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها وتتوقف

أهداف عملية التنمية على المدخلات والإمكانات المتاحة للقيام بتلك العملية، حيث لا ينبغي تحديد أهداف تفوق هذه المدخلات، وتلك الإمكانيات وإلا فإن هذه الأهداف لن تتحقق.

8-2-علمية: التنمية ليست عشوائية بل تقوم على أسس علمية مدروسة وعمليات تخطيط فائقة

الدقة، دراسات وبحوث جدوى متقنة يتحدد على ضوءها مدخلات وعمليات التنمية، ومن ثم المخرجات أو النواتج المتوقعة بلوغها.

8-3-نظامية: لا تتم عمليات التنمية عرضا بل تتم بشكل نظامي دقيق في جهات ومؤسسات

متخصصة فكل عملية تنمية تكون بمثابة منظومة مكونة من ثلاث محاور: المدخلات، العمليات والمخرجات، حيث تضم المدخلات كافة متطلبات التنمية من الموارد الطبيعية، الموارد البشرية والتمويل... وغيرها، في حين تشمل العمليات كافة الإجراءات المرتبطة بتنفيذ خطط التنمية، أما المخرجات فتضم النواتج والأهداف التي أمكن بلوغها أو تحقيقها.

8-4-إيجابية: ينبغي أن تكون التنمية ايجابية، فهي بمثابة تحسين وتطوير للشيء ينتقل به من طور

أقل إلى طور أرقى، وليس من المنطق أن تكون التنمية سلبية، فعمليات التنمية الصناعية التي تتجاهل مبدأ توازن عناصر البيئة، وتقوم على الاستخدام الجائر لبعض موارد البيئة الطبيعية، تكون نتائجها بالضرورة سلبية على بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية.

8-5-مستمرة: ومن أهم خصائص عمليات التنمية الديمومة والاستمرارية فمدخلات التنمية متغيرة،

كما أن احتياجات ومتطلبات أفراد المجتمع في تغير مستمر، مما ينعكس على تغيير وأهداف التنمية، ومن ثم استمرارية مراحل التنمية لمواكبة ذلك، ومن أهم دواعي استمرارية التنمية رغبة الإنسان الدائمة في بلوغ ما هو أفضل.

8-6- الشمول والتكامل: معنى أن تغطي برامج التنمية كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية،

الاقتصادية، التعليمية، ... الخ ولجميع فئات المجتمع من رجال، نساء، أطفال، ... الخ، فلا يمكن مثلاً الاهتمام بقضية التعليم دون الاهتمام بقضايا الصحة أو السكن ... الخ⁽¹⁾.

8-7- مراعاة أن تكون برامج التنمية قائمة على أساس إشباع المطالب والحاجات: وتتمثل في

الحاجات البيولوجية، حاجاته النفسية، الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للإنسان ويتم ذلك من خلال النظم والمؤسسات الاجتماعية التي تقوم في المجتمع وما يصاحبها من قيم ومعايير تحدد نوع العلاقات التي تسود بين أفراد المجتمع⁽²⁾.

8-8- مبدأ تحديد الاحتياجات: توضع الخطة العامة للدولة على أساس المعرفة التامة باحتياجات

المجتمع عامة أما المجتمعات المحلية فتختلف فيما بينها في احتياجاتها حيث يكون لكل منها خصوصياته الثقافية، ولابد أن توضع هذه البرامج والمشروعات في ضوء هذه الخصوصيات، ويعلم كل مجتمع من المجتمعات احتياجاته الملحة والأكثر إلحاحاً، حيث يقوم التخطيط والتنمية على المستوى المحلي على أساس هذه المعرفة.

8-9- التوازن والتنسيق: يعني ذلك الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع، فلكل مجتمع

احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، فمثلاً المجتمعات الفقيرة تمثل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزناً أكبر على ما عداها، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس، والقضايا الأخرى تعد فروعاً منها، وفي مجتمعات أخرى غنية مثل دول البترول، حيث يحقق الدخل فائضاً يكون للخدمات الصحية والإسكانية والاجتماعية شأن أكبر.

(1) فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 33-34.

(2) كمال بودانة شعباني، نفس المرجع، ص 76.

8-10- المبدأ الديمقراطي: يعتبر جوهر أي برنامج للتنمية أو مشروع من المشروعات، بمعنى ألا

تفرض مشروعات التنمية فرضاً على أفراد المجتمع المحلي وإنما لابد وأن تتبع من داخله، وهو أمر ضروري حتى يمكن أن يشارك فيها أعضاء المجتمع بإرادتهم وباختيارهم⁽¹⁾.

8-11- اكتشاف وتدريب القيادة الشعبية المحلية: وذلك لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال

القيادات المهنية المأجورة وحدها، وكذا تفعيل دور النساء والشباب في برامج التنمية عن طريق برامج التربية الأساسية وتعليم الكبار ونوادي الشباب ... الخ.

8-12- مبدأ الاعتماد على الموارد المحلية: يجب الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع مادية كانت

أو بشرية فاستعمال الموارد المألوفة في صورة جديدة أسهل على المجتمع من استعمال مواد جديدة أو من خارج المجتمع، وينطبق هذا أيضاً على الموارد البشرية.

8-13- دعم الجهود الذاتية بجهود حكومية فعالة: والتوصل إلى أحسن استخدام ممكن للتنظيمات

التطوعية على مستوى المجتمعات المحلية، أو المجتمعات الوسيطة وتوظيفها في خدمة أهداف خطة التنمية.

8-14- وجود خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي: لا تستطيع المجتمعات المحلية وحدها

مواجهة كل مشكلاتها، الأمر الذي يقتضي وجود خطة للتنمية المتوازنة على المستوى القومي، مما ييسر التقدم الاقتصادي والاجتماعي على المستوى المحلي.

المبحث الثاني: أهداف التنمية المحلية، مقوماتها واستراتيجياتها.

تسعى التنمية المحلية إلى إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة

التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية مع رفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة

لهم عن طريق استراتيجيات توجه سلوك وجهود أبناء المجتمع في مختلف المجالات وتنظيم علاقاتهم وتهيئة

طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي من أجل الوصول إلى الهدف المرجو.

(1) كمال بودانة شعباني، نفس المرجع، ص 77.

المطلب الأول: أهداف التنمية المحلية.

تسعى التنمية المحلية الى إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم بالانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، ولقد تعددت تصنيفات أهداف التنمية المحلية باختلاف وجهات النظر غير أنه يمكن تصنيفها إلى أهداف مادية أو ما تعرف بأهداف الإنجاز وأهداف معنوية مرتبطة بالإنسان أساسا، ويمكن ذكر هذه الأهداف في ما يلي (1):

1-الأهداف الاجتماعية: إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو الهدف الرئيسي الذي تناضل أجله الشعوب، ولن يتأتى ذلك إلا عند قيام الدولة بدورها العادل في هذا الميدان خاصة من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموما، ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية، التعليمية، الثقافية، الاجتماعية، التنظيمية، الزراعية، الاتصالات، المياه، الكهرباء، الطرق وغيرها، ويؤمل أن يساهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبرى، إضافة إلى زيادة الدخل الحقيقي للأفراد وإزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف، الفقر والحرمان عن طريق القيام ببرامج تنموية في مجالات عدة مع محاولة القضاء على العزلة والتهميش عن طريق دعم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي ودعم الفئات الضعيفة وإدماجها في المجتمع، إضافة إلى محاربة الآفات الاجتماعية كالجرائم، المخدرات، السرقة والعمل على إقصائها بنشر الوعي عن

(1) أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 19-2009، ص 52.

طريق تنظيم حملات، ندوات ومحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن وأخيرا القضاء على البنايات الفوضوية بتوجيه السكنات الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة، الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات⁽¹⁾.

2-الأهداف الاقتصادية: تتمثل في سيطرة الإنسان على بيئة أعماله، إمكانياته وطاقاته عن طريق إعداد خطط تنموية بغية الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية، إضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات للارتقاء بالجوانب الاقتصادية مع وجوب وضع سياسة اقتصادية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية مع تهيئة الموارد البشرية، الطبيعية والأموال المحلية بحسن الاستعمال لخلق فرص عمل لموظفي الوحدات المحلية، إضافة إلى إنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة والقطاع الفلاحي مثل استصلاح الأراضي وتربية المواشي.

3-الأهداف السياسية: يكمن الهدف الأساسي في الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي لدى المجتمع المحلي عن طريق تنمية قدراته لإدراك وتفهم المشاكل التي تواجهه وتعبئة الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشاكل والتحديات بأسلوب موضوعي واقعي وعملي.

4-الأهداف الإدارية: تتمثل في تحقيق كفاءات إدارية وتنظيمية من شأنها تخفيف من أعباء الإدارة المركزية بخلق مؤسسات تنظيمية جديدة مع التغلب على ظاهرة البيروقراطية، إضافة إلى إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

إن التنمية المحلية لا تسعى إلى تحقيق الهدف المادي فحسب، بل إن تحقيق الذات والشعور بالإنسانية هو هدف معنوي جوهري ويؤثر بشكل كبير في التنمية المحلية، لأنها ترتبط بالإنسان من خلال

(1) نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 155.

التأثير في سلوكياته وتغييرها نحو الإيجاب، وعليه فإن تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يجعل من المواطن يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي، ويتأتى ذلك من خلال (1):

-اكتساب المواطنين الاتجاه الى البدء لحل المشكلات المجتمعية فالمواطنون قد يتعايشون مع بعض المشكلات التي يدركون ويحسون بضررها عليهم، في حين اذا اشتركوا في مشروعات للتنمية فإنهم يميلون تدريجيا إلى نبذ أسلوب التعايش مع هذه المشكلات ويتجهون الى التصدي لها ومواجهتها إضافة إلى ازدياد مقدرة المواطنين على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم، وبذلك يساعد المواطنون على ايجاد التنظيمات الذاتية التي تتخذ شكلا يساعدهم على العمل لخدمة مجتمعهم والتوصل إلى أهدافهم المرغوبة، كما أن تعود المواطنين على تحمل المسؤولية الاجتماعية تساعد على الخروج من دائرة السعي من اجل تحقيق مصالحهم فقط إلى إدراك العديد من الاحتياجات التي لا تشبع إلا عن طريق المجتمع وأن مصالحهم من مصلحة المجتمع.

-تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات ونصيب الفرد منها، بحيث يجب تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية، كما يجب التركيز أكثر على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد، وهذا من خلال تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص، كما يجب اعطاء دفعة أكثر إلى المناطق الواعدة المتميزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني، وبصفة خاصة للمناطق التي مازالت امكانياتها الاقتصادية دون الاستغلال الكامل أو الأنسب، وذلك من اجل توفير مزيد من فرص العمل للشباب. مما يؤدي الى القضاء على الفقر والتخلف وتخفيض معدلات البطالة (2).

(1) محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص 41، 42.

(2) بلقيل نور الدين، نفس المرجع، ص 50.

-إن الوصول الى التوزيع العادل في أعباء التنمية ومكاسبها يؤدي الى انعكاساتها الايجابية على المناطق بشكل عام وعلى الأفراد المحليين بشكل خاص وهذا ما يخلق مجتمع خال من الطبقة، والتي في حالة وجودها بكثرة ستؤدي بالطبقة الغنية الى تغيير نمطها الاستهلاكي نحو السلع الكمالية، والذي بدوره يتطلب من الدولة توفيرها من خلال صرف موارد اضافية عليها.

-إن القضاء على التفاوت في توزيع الدخل والثروات سيؤدي إلى التماسك الاجتماعي، ورفع معدلات الثقة بين الحكومة أو ممثليها مما يؤدي إلى احتضان التنمية من طرف الأفراد وتشجيعها والمشاركة فيها ودعمها للأفراد وبالإمكانات المتوفرة.

-إن بناء الأساس المادي هو القاعدة الرئيسية من اجل التنمية فتوفير الهياكل الإنتاجية ضروري من أجل الانطلاق نحو تجسيد مختلف المشاريع وتوسيعها لتشمل مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية.

-إن بناء القاعدة الأساسية للهيكل الإنتاجي سيؤدي الى دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر، وترقية الأنشطة الاقتصادية لكل اقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة، وتتطور هذه الأنشطة أكثر من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الانتاجية والخدمية ومساهمتها في تحديث البنيات المتوفرة وهو ما يؤدي الى تقوية فرص التنمية ونجاحها وتعدد مصادر دخلها وهو ما ينعكس إيجابيا على المستوى المحلي والمستوى القومي.

-إن استثمار الامكانيات البشرية والمادية والمحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الامكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة، يؤدي الى زيادة الدخل المحلي أو الوطني، والذي يعتبر مهم جدا في العملية التنموية ومحركها الاساسي، لأنه بناءا على تلك

المداخل يمكن برمجة مشاريع تنموية جديدة وتوسيع مشاريع تنموية أخرى، وعليه فزيادة او نقصان الدخل المحلي يتأثر بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات اللازمة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية.

حتى تكون التنمية فعالة يجب أن تتوفر مجموعة من المقومات وأهمها ما يلي⁽²⁾:

1- التخطيط التنموي الشامل: والذي يقصد به مجموعة الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة

والمشرفة التي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات مكانية وبجهد جماعي تعاوني جاد حيث تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق استغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة والمتاحة وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع، مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي آثار سلبية ناتجة عنه وإبقائه ضمن دائرة التغيير المرغوب والمنشود، فالتخطيط المنظم والمدرّس يعمل على الوصول إلى الأهداف بدقة أكبر خاصة من خلال تنظيم الجهود وتحديد مسؤوليات المتدخلين في العمل التنموي ومرافقتها⁽³⁾، وتشكل عملية التخطيط الخطوة الأولى على طريقة التنمية، وتتمثل فعاليتها في عدد من الخطوات المتسلسلة والمتراصة كالتالي:

• إجراء الدراسات التفصيلية للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة والكامنة وتحديد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

• إعداد الإطار العام للخطة بتحويل المشكلات إلى أهداف محددة وقابلة للقياس وكذلك رسم السياسة التنموية بوضوح.

• تحديد البرامج والمشاريع المراد تنفيذها لتحقيق الأهداف وكذلك تحديد الفترة الزمنية اللازمة لذلك.

• تقدير الاحتياجات المالية ورصد الموازنات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشاريع.

(1) بلقيل نور الدين، نفس المرجع، ص 51.

(2) عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 21.

(3) أحمد الكواز، تطوير تمويل التنمية، مجلة جسر التنمية، العدد 131، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2016، ص 18.

• استصدار قانون الخطة وإقرارها بشكل رسمي من قبل الدولة وتحديد هيئات التخطيط المسؤولة عن تنفيذها ومتابعتها.

• مراجعة الخطة بشكل نهائي وتفصيلي.

• تنفيذ البرامج والمشاريع حسب الخطة وبمشاركة المجموعات المستهدفة.

• متابعة وتقييم برامج ومشاريع الخطة وبشكل يضمن تحقيق الأهداف المنشودة.

2-التعليم: تشير الأدبيات الفنية والاقتصادية إلى التوسع العالمي في العلوم ودوره في التنمية

الاقتصادية، وتقليديا هيمن نهجان على الدور التقني والاقتصادي للعلم في التنمية، الأول يعتبر العلم كمحدد للتحديث المجتمعي الشامل، في حين أن الثاني يعتبر العلم كأداة للسيطرة وبفضل ظهور نماذج أكثر تفصيلا عن دور العلم في التنمية، ظهر تمثيل أكثر دقة حيث تفترض النماذج أن العلم هو مؤسسة عالمية تلعب دورا متزايد الأهمية في جميع مجتمعات العالم تقريبا.

3-الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي: يلعب الاستقرار العام دورا مهما في العملية التنموية

فكلما توفر مناخ خال من الصراعات السياسية والأمنية وثابت في قراراته الاقتصادية كلما شجع على توظيف رؤوس الأموال المحلية واستقطاب رؤوس أموال أجنبية واستثمارات نوعية تنقل معها التكنولوجيا وأساليب الابتكار والإنتاج المستحدثة مما يؤدي إلى حسن تدبير واستغلال للموارد المتاحة وزيادة فرص التشغيل وتحسن مداخل الدولة.

4-إدارة التنمية: تحتاج التنمية إلى إدارة فعالة على المستويين المركزي والمحلي تعمل وفقا لمعايير

وأساليب تسيير متطورة ولا ينجح هذا الأمر إلا بتوفر عنصر التنظيم بين مختلف مستويات الإدارة من خلال توزيع المهام والمسؤوليات وتفعيل الاتصالات، وكذا توفر مجموعة من الشروط أهمها ⁽¹⁾:

(1) جمال زيدان، نفس المرجع، ص 25.

• قدرات المواطنة والتكيف مع البيئة الداخلية والخارجية مع المرونة والاستعداد لتقبل أفكار جديدة والقدرة على استيعابها وتوظيفها، إضافة إلى مهارات استخدام التكنولوجيات الحديثة مع القدرة على تنمية المجتمع والإلمام بطرق الإدارة الحديثة والقدرة على تطبيقها.

5- الانفتاح والتعاون الإيجابي بين الدول المختلفة ⁽¹⁾: في كافة المجالات الثنائية والجماعية التي

تعزز احتمالات التنمية عموماً، فلا يمكن البقاء في عزلة دون البحث عن فرص التكامل والاندماج، والملاحظ أن معظم الدول التي انضمت إلى تكتلات إقليمية ودولية وفرت فرص أكبر لعرض منتجاتها وبحمائية أكبر، كما مكنت مؤسساتها الإنتاجية من التكيف مع أجواء المنافسة الاقتصادية ومجاراتها، بالإضافة إلى سهولة وحرية تنقل الأشخاص التي ستجد فرص أفضل في توظيف مهاراتها وقدراتها وتحسين مستويات معيشتها.

6- الاعتماد على الإمكانيات والموارد الذاتية للدول: والتكيف معها ومحاولة استغلالها جيداً في عملية

التنمية، مع مراعاة القيم الأساسية للمجتمع وتوجيهها نحو أهداف التنمية.

7- محاولة التوفيق والتوازن بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية: فلا يمكن إهمال بعض

القطاعات والاهتمام بأخرى لأن ذلك يؤثر على جميع الجهود التنموية كما أن معظم القطاعات تتأثر ببعضها البعض، ولتحقيق التغيير المرغوب فيه أو التنمية والتطوير في المجتمع لابد من مجموعة من النظريات متمثلة فيما يلي:

7-1- نظرية الانتشار الجغرافي: قام الاقتصادي السويدي "هاجر شتاند" بوضع نموذج يقوم على

ابتكارات تتبع من خارج المناطق المحلية لتصب في داخلها، عبر مسالك أو قنوات للانتقال والانتشار بين المناطق ويرجع ذلك إلى تفاوت الأقاليم والمناطق من حيث القدرة على النمو والاختلاف بينهما في مستوى الابتكار، لذلك تنتقل الابتكارات من المناطق ذات القدرة الأعلى إلى المناطق ذات القدرة الأدنى ⁽²⁾.

(1) نائل عبد الحافظ العواملة، نفس المرجع، ص 35.

(2) محمد عبد الشفيق عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 44، 2006، ص 16-19.

7-2-نظرية الكفاءة الديناميكية: تتمثل الكفاءة الديناميكية في الأثر الذي يولده المكان من خلال

تتامي القدرة الابتكارية والإبداعية للمنشآت عبر الزمن وفيما يلي الشروط التي تجعل من منطقة محلية منطقة ذات كفاءة ديناميكية:

- أنشطة البحث والتطوير.
- توفر الخدمات المتقدمة.
- قوة العمل الماهر.
- رأس المال الاجتماعي المتمثل في القدرة على العمل المشترك بروح التعاون وتبادل المعارف والخبرات.

7-3-نظرية التعلم الجماعي: تنقسم هذه النظرية إلى تيارين: الوسط الابتكاري ويتعلق هذا التيار

بالمنشآت الصغيرة، حيث ترتفع قدرتها الابتكارية من واقع تركزها في منطقة محلية مشتركة وتجمعها في المكان، مما يزيد من إمكانيات العمل الجماعي عبر كثافة التفاعل الاجتماعي والتلاحم الشخصي، أما تيار القرب المؤسسي فتقوم القدرة الابتكارية المحلية على تعلم تقاليد الممارسة المؤسسية، وخاصة عبر إتقان شفرة السلوك للمنطقة المحلية، من حيث قواعد العمل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

7-4-نظرية أقطاب النمو: هذه النظرية ظهرت في مرحلة الستينات من القرن العشرين، حيث تقوم

على أساس الفضاء المتعدد الأقطاب عن طريق تكامل أجزائه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة بتبادل أكبر من المناطق القريبة، وتعتبر كنظرية نمو جهوية غير متوازنة، إلا أنها تمثل نظرية تنمية المناطق وتأخذ بعين الاعتبار عدم التساوي بين الفضاءات.

7-5-نظرية القاعدة الاقتصادية: تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق،

فمستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يتعدد بدوره حسب الطلب الخارجي من جهة وبإنشاء مناصب شغل الذي يخلق مداخل من جهة أخرى وتأتي هذه المداخل من خلال

النشاطات التي تؤدي للتصدير والذي يؤمن مداخل من الخارج، كما تسمح هذه المداخل بتوفير مختلف الحاجات المحلية وكذا توسع النمو وتقسم هذه النظرية الأنشطة الاقتصادية داخل المنطقة إلى **نشاطات القاعدية** هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخل من الخارج، أما **النشاطات الداخلية** هي الأنشطة الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة تطوير البلد بأكمله⁽¹⁾.

6-7-نظرية التنمية من تحت: تقوم هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء

المجموعات المحلية لصالحها، ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينات وتميزت خلال الفترة بعدة تحولات مست الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار الطاقة، تكاليف النقل وانخفاض المالية العمومية مما طرح أفكار جديدة وبدائل تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خصوصا بعد التحولات التي مست المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الاجتماعية، البيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المحلية.

إن للتنمية المحلية استراتيجيات تستعمل من أجل العمل التنموي والتي يستحسن أن تنبثق من البيئة المحلية، لأن نجاح هذه الاستراتيجيات مرتبط بشكل كبير على ما تتوفر عليه المجتمعات المحلية من موارد ذاتية، حيث تقوم التنمية المحلية على واحدة أو أكثر من الاستراتيجيات التي توجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية والقومية، وتنبتق الاستراتيجيات الملائمة من البيئة المحيطة بالخطط والبرامج التنموية ولا تأتي من فراغ بل تنطلق من الواقع العملي بما فيه خصائص اقتصادية، سياسية، اجتماعية وإدارية وغيرها ومن أهم الاستراتيجيات أو السياسات التي تقوم عليها التنمية المحلية نجد⁽²⁾:

(1) خيضر خفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص13-14.

(2) نائل عبد الحفيظ العوامل، نفس المرجع، ص157-158.

1-التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي: وهذا من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة

لكافة أقاليم الدولة مع تكليف الجهات المحلية بتنفيذ هذه الخطط والالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية، وهذه الاستراتيجية ملائمة في حالة عجز الإمكانيات المحلية وتخلفها خصوصا في مجال الكفاءات البشرية أو المالية أو التكنولوجية أو غيرها.

2-المشاركة المتوازنة: تكون هذه المشاركة في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط، التنفيذ،

المتابعة، التقييم والرقابة المستمرة وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانيات محلية جيدة بما فيها القدرات البشرية والوعي الاجتماعي والسياسي إضافة إلى توفر المصادر المالية وغيرها.

3-اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية: قد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في مراحل

متقدمة من التنمية القومية الشاملة، حيث قد تظهر أسباب عملية، فكرية وسياسية تدعو لذلك، فعندما ينمو المجتمع ويتطور بدرجات عالية مع توفر الإمكانيات المحلية المناسبة قد يكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليا وناجحا.

إن استراتيجية التنمية المحلية هي إحدى المكونات الهامة في أي عملية تخطيط تنمية المجتمعات

المحلية ويمر التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية بخمس (05) مراحل هي ⁽¹⁾:

المرحلة الأولى: تنظيم الجهود من خلال تطوير فريق لربط الشركاء المعنيين ويعتمد تحقيق نجاح

التنمية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة ولقطاع أنشطة الأعمال، لقطاعات المنظمات غير الحكومية المتمثلين في المنظمات وترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلية كالنقابات الحرفية، وجمعيات اجتماعية، مدنية ودينية، منظمات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب، وغيرها من الجماعات التي لها مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.

(1) فؤاد بن غضبان، نفس المرجع، ص 54-55.

المرحلة الثانية: إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة كون الاقتصاد المحلي عنصر هام في مساعدة ذوي الشأن ووضع الاستراتيجيات للمستقبل وتحديد الاتجاه الاستراتيجي الذي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي.

المرحلة الثالثة: إيجاد استراتيجية للتنمية المحلية كما هو الحال في وضع خطط استراتيجية التنمية للمدن الشاملة، فعلى المهنيين في الحكومات المحلية وذوي الشأن أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية.

المرحلة الرابعة: تنفيذ استراتيجية التنمية المحلية عن طريق وجود خطة واسعة تنفيذية، والتي بدورها تسييرها خطط عمل مشروعات منفردة ويتم التنفيذ من قبل الهيئات والجهات المعنية ووفق الخطة الزمنية المرسومة وبناء على الأولويات وعادة ما تشترك أكثر من جهة في عملية التنفيذ، لذلك لابد من القول إن فرص النجاح مرتبطة بالتعاون بين الجهات والمؤسسات المعنية، علما أن التنسيق ضروري من أجل سيرورة الإجراءات بدقة.

المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية باعتبار أن الإطار الزمني عادة ما يكون خمس سنوات، فلا بد أن تجرى المراجعة على الأقل مرة واحدة في السنة، وأن يستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة ولا يجب أن تغطي عملية المراجعة المدخلات، والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ، كما أنه لابد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حدا وتستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الاستراتيجية بما يتجاوب والأحوال المحلية الفعالة.

إن استراتيجيات التنمية المحلية تحتاج إلى توفر مجموعة من القواعد والمبادئ التي ستساعد على النهوض بالفرد والمجتمع ولا يمكن تجاهلها في العمل التنموي على المستوى المحلي، ومن أهم هذه المبادئ،

نجد:

1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي: إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في تنميتهم والمساهمة الإيجابية في تحسين الظروف المحيطة بهم يعتبر مبدأ رئيسي تقوم عليه التنمية المحلية، حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة في مجال الادخار والاستهلاك، فطريقة إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن إقناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات ايجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة التي من شأنها أن تشكل عائقاً أمام هذه المشروعات ⁽¹⁾.

2- توافق الجهود التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية، فإحساسهم وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجياتهم وتحد من معاناتهم ومشاكلهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليين تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة الأفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، يشمل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع.

3- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: يقصد بها كل الموارد الطبيعية أو الطاقة البشرية المتوفرة في المجتمع حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف

(1) زكية أكلي، فريدة كاتي، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله، مارس 2017، ص 97-98.

وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول على الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ⁽¹⁾.

4- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي

سواء ماديا أو في مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال إعداد فنيين وتدبير النفقات وتوفير الأجهزة... الخ، كما تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق التوازن التنموي بين مختلف الأقاليم والجهات، لذلك نجد الجهات الحكومية ملزمة بتحقيق العدالة التنموية وتوفير الموارد المادية لتنفيذ المشروعات التنموية للمجتمعات المحلية، لأن هذه الأخيرة عاجزة في كثير من الأحيان ولا تتوفر لديها الإمكانيات المادية وتعاني نقص في الموارد الطبيعية بالإضافة إلى افتقارها للطاقات البشرية المؤهلة للعملية التنموية⁽²⁾.

5- الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية

المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع التي تلبي الحاجات الضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشروعات الطويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية لأن هذا النوع يتطلب خبرات فنية معقدة والتي لا تتوفر في كثير من الأحيان لدى المجتمعات المحلية، وبحكم المدة الزمنية الطويلة في تنفيذ هذه المشاريع وتأخر استغلالها من طرف أفراد المجتمع المحلي، فإنه ينتج عن الأمر عدم التجاوب مع هذه المشروعات والتضامن معها والالتفاف حولها وهو ما يؤثر في نجاح العملية التنموية⁽³⁾.

(1) حنان زعرور، سمية موساوي، المشاركة الاجتماعية والتنمية المحلية، الملتقى الوطني الثاني حول التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، جامعة برج بوعريش كلية العلوم الاجتماعية، يومي 07 و08 مارس 2016، ص 02.

(2) محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، اطروحة دكتوراه قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011، ص 104.

(3) زكية أكلي، فريدة كافي، مرجع سابق، ص 98.

6- توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل هذه القاعدة مبدأً أساسياً في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقاً كبيراً أمام المشروعات التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزاً وعاملاً مدعماً لنجاح هذه المشروعات إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية، فلا طالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، دوراً حاسماً في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع المحلي⁽¹⁾.

7- التقويم: وهو من المبادئ المهمة عند الاهتمام بالعملية التنموية على المستوى المحلي والأخذ بما سيؤدي إلى الحصول على نتائج ملموسة في الميدان تلقى الرضا والقبول الشعبي لها ويعتبر التقويم من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية المحلية، قواعدها الأساسية ودور المشاركة الشعبية والبحوث العلمية في التنمية المحلية.

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصودة الوجهة ومخطط الخطى، أي أنها عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصادياً واجتماعياً.

المطلب الأول: مؤشرات التنمية المحلية.

يشير المؤشر في المفهوم اللغوي إلى ما يدل أو يوضح الشيء وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر المقادير غير القابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة. ومن المؤشرات ما يعكس

(1) محمد خشمون، نفس المرجع، ص 105.

الواقع القائم، ومنها وما يعبر عن اتجاهات وقيم عامة ⁽¹⁾، أو يعرف بأنه الذي يشير إلى شيء آخر وله جانب مهم في قياس وفهم وتقييم انخفاض أو ارتفاع مستوى التنمية المحلية، فنتائج القياسات المترتبة عن العملية مهمة في وضع السياسات والبرامج التنموية وقد شهدت القياسات المستخدمة في تقدير مستويات التنمية تطورات هامة سواء من حيث الجانب الاقتصادي الاجتماعي والطبيعي ⁽²⁾.

1-تطور مؤشرات التنمية: اعتمدت مؤشرات التنمية على المؤشرات الاقتصادية في الفترة (1955-

1970) حيث اعتمد على مدى التطور الكامل في الصناعة وتطويرها كمؤشر لقياس مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتصنيف دول العالم تبعا لذلك، تم تصنيف وتقسيم الدول من حيث التقدم الصناعي والتكنولوجي ونصيب الصناعة في الناتج المحلي الخام للدولة وانطلاقا إلى نتائج إسقاط المؤشرات نجد دول متطورة وأخرى متخلفة، وقد اقترح كذلك مقاييس أخرى تقيس الرفاهية لقياس مستوى الدخل والمعيشة وكذلك التطور الحاصل في الصحة والتعليم.

أما في الفترة (1970-1990) اعتمد على المؤشرات الاجتماعية تميزت الدول المتقدمة بسيطرتها على الصناعة والدول النامية على اكتساب المواد الخام، وكانت العلاقة الوظيفية بينهما لصالح الدول المتقدمة مع تخلف كبير للدول النامية وبالنظر إلى هذه العلاقة المتخلفة أصبحت الدول تفرض صوتها بقوة من خلال الامتيازات التي في صالحها، وقد حدد مستوى الدخل لتحديد التقدم من التخلف بما يقابل 1000 دولار للفرد وبعدها تطورت المؤشرات التي تبين مستوى التنمية من خلال الإحصائيات التي كانت تنشرها هيئة الأمم المتحدة وتبين بعد ذلك الفروق التنموية بين الشمال والجنوب، وقد تبين في هذه المرحلة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية في عملية التصنيف الدول النامية وأخرى متخلفة، وبدأت تظهر المؤشرات غير الاقتصادية مثل الدخل، توزيع الدخل، عدد الفقراء، البطالة... الخ.

(1) الأستاذ الدكتور رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية الطبعة الأولى 2011، ص 123.

(2) ناصر فتحي، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة 2، 2020-2021، ص 65.

2- مفهوم المؤشر: يقصد بالمؤشر على أنه مقدار أو حجم ظاهرة أو مشكلة ما، فهو يحاول إعطاء إجابات عن الأسئلة المرتبطة بأهداف تنمية، والمؤشرات تعمل على توفير بيانات كمية مادية ولا مادية تساعد في تحديد أولويات التنمية وهذه المؤشرات يتم استخراجها من العلاقات الرياضية والإحصائية تبدأ من عدد معتبر من البيانات، حيث يتم جمعها من مجالات تنموية متعددة وتوضع في جداول منظمة حسب الغرض الذي أعدت من أجله، والمؤشرات هي أدوات أساسية ذات فعالية كبيرة في قياس مدة كفاءة ومستويات التنمية سواء على المستويات الوطنية، الجهوية والمحلية وهي بمثابة القاعدة الأساسية لمتخذي القرارات على مستوى الدولة، فكلما كانت البيانات المعتمدة دقيقة ورسمية تعبر حقيقة على ومحتوى التنمية، حيث من خلالها يمكن معرفة التطورات التي ستحدث وتتبعها في المستقبل (1).

3- خصائص المؤشرات: يساعد المؤشر في تحديد نظام الأولويات في تحديد مستويات التنمية، كما يعتبر أساس وضع السياسات الرسمية والأهداف التنموية التي تترجم لاحقا إلى برامج ومشاريع تنموية، وتتميز بالبساطة في فهمه والعلاقة التي تجمعها بالقياس، إضافة إلى الوضوح حيث يجب أن تكون المؤشرات مصادر بياناتها معروفة وموثوقة وتكون قابلة للتغيير الكمي لإتاحة القياس من الناحية الكمية والكيفية، وأن يكون له القدرة على المقارنة.

يمكن تصنيف المؤشرات حسب خصائصها الاقتصادية أو الاجتماعية فالمؤشرات الاقتصادية تأخذ معايير الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، أما المؤشرات الاجتماعية فهناك العديد منها لقياس مستوى تنمية وأهمها المؤشرات الصحية أي عدد الوفيات لكل ألف (1000) من السكان، معدل توزيع الحياة عند الميلاد، عدد الأفراد لكل طبيب، كما يوجد المؤشرات التعليمية وهي مؤشرات مهمة في رفع النمو والتنمية خصوصا في المستوى المحلي وكذلك في رفع مهارات جديدة تؤدي إلى تحسن في المستويات المعيشية وفي زيادة الادخار المحلي وهي تحتوي على عدة مؤشرات فرعية أهمها

(1) وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2010، ص 297.

نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذا نسبة المسجلين في التعليم الجامعي وعدد المدارس الابتدائية المتوسطة والثانوي...الخ.

إضافة إلى مؤشرات التغذية وقدرة الدول على تأمين غذائها الأساسي لسكانها المحليين وهناك تباين بين الدول في عملية التأمين الغذائي، ومن بين المؤشرات المستخدمة نجد متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السرعات الحرارية إلى نسبة متوسط السرعات الضرورية للفرد، كما نجد مؤشر نوعية الحياة المادية، وهو معيار مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة وهو الأكثر شمول مقارنة بالمعايير الفردية السابقة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية للتنمية المحلية.

تعد التنمية المحلية في جوهرها عملية تغير حضاري مقصودة الوجهة ومخطط الخطى، أي أنها عملية محسوبة التكاليف مدروسة الوسائل ومتوقعة النتائج اقتصاديا واجتماعيا... ولهذا نجدها تقوم على أساس جملة من المبادئ والقواعد المدروسة ومجربة، من خلال الممارسات السابقة ونتائج الدراسات العلمية المتوصل ومن هنا يمكن تحديد أهم القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية المحلية حسب رأي الباحثين في هذا المجال، كما يلي:

1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي: إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ

من أهم مبادئ التنمية حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية، خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك، فعن طريق إشراك أفراد المجتمع المحلي في عمليات التنمية يحدث التحقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية وذلك لأن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغيير ينتج عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية الجديدة وبالتالي يتم تجنب ردود الفعل الضارة، التي من شأنها أن

(1) الحسن عبد الرحمن محمد، مؤشرات التنمية في السودان، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، كلية النيل الأبيض، العدد 14، ص 140.

تشكل عائقاً أمام هذه المشروعات ⁽¹⁾، كما أن مشاركة هؤلاء الأفراد في ممارسة التفكير والتنفيذ تجعلهم أكثر قدرة وقابلية لتحمل المسؤولية مما يؤهلهم للعمل في الإدارة المحلية ومختلف التنظيمات التي تعمل على تنمية مجتمعهم فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم مما يعود بالفائدة على نجاح وحسن سير المشروعات، التنمية وهكذا نجد أن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في إحداث التنمية المحلية، يشكل القاعدة الأساسية التي يجب أن تبنى عليها جميع الخطط والسياسات التنموية في المجتمع، للقضاء على ضعف استجابة الأفراد المشروعات التنموية المحلية، خاصة في المجتمعات التقليدية التي يشكل فيها جمود التراكيب الاجتماعية والاقتصادية من خلال القيم والتقاليد الراسخة في هذه المجتمعات، أهم عائق أمام التجديدات والمشروعات التنموية القائمة في المجتمع ⁽²⁾.

2-توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: حيث تكون الأولوية

للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية، فإحساس الأفراد وإدراكهم بأن العائد من التنمية المحلية سيعود بالفائدة المباشرة والمحسوسة التي تلبي حاجاتهم وتحد من معاناتهم ومشكلاتهم، يساعد على كسب ثقتهم التي تعتبر الرأسمال الحقيقي لأي عمل إنمائي في المجتمع، ذلك أن أهم عائق يواجه عمليات التنمية في المجتمع، هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة، التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع وهذا ما جعل كسب ثقة أفراد المجتمع المحلي، من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي يشكل قاعدة أساسية ومبدأ جوهرياً في أي عملية أساسية تنموية في المجتمع ⁽³⁾.

(1) الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، نيويورك، 1998، ص9.

(2) محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1988.

(3) حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص64.

3- تكامل المشروعات والخطط التنموية: يعني ذلك ألا تفصل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض، حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط، على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة، فالمشكلات المجتمعية بطبيعتها متداخلة وتؤثر بعضها على بعض⁽¹⁾، كما أن التكامل في المشروعات التنموية له الكثير من الفوائد، خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية ذلك أن إعداد الموارد والوسائل والأجهزة وحتى الموظفين بطريقة منظمة تحقق التكامل بين مختلف البرامج، يوفر الكثير من الجهد والوقت والمال ويقضي على العديد من العوائق، خاصة تلك الغير متوقع منها وهذا ما جعل قاعدة التكامل والشمول في المشروعات والخطط، تشكل مبدأ أساسيا من مبادئ التنمية المحلية سواء تصورا أو تنفيذا.

4- الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: يقصد بالموارد المحلية كل الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي، حيث تعد هذه القاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية، لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات، نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، كما أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية، يكونون أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة، بما يعود بالفائدة على المشروعات التنموية في المجتمع، فالاعتماد على الموارد المحلية يعتبر من أهم قواعد التنمية المحلية، التي تحدث التغير الحضاري المقصود، من خلال إدخال أنماط جديدة على حساب أنماط قديمة وهي طريقة تحقق التكيف الاجتماعي السليم مع التغيرات التي أدخلت عند استعمال الموارد المحلية المتاحة في المجتمع⁽²⁾.

5- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: تحت هذه القاعدة على عدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي، سواء المادي أو في

(1) محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1986، ص247.
(2) رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1995، ص123.

مجال الخبرة الفنية والتقنية عند تخطيط أو تنفيذ مشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال إعداد فنيين وتدريب النفقات وتوفير الأجهزة الحديثة وما إلى ذلك من الأمور التي يصعب على الموارد المحلية أن تغطيها أو أن تلبيها خاصة وأن معظم المجتمعات المحلية، تعاني من نقص الموارد الطبيعية وندرة الطاقات البشرية المحلية الكفاءة، وهذا ما يستدعي ضرورة الاستفادة من المساعدات الحكومية، التي تشكل عصب النشاط التنموي المحلي في مثل هذه المجتمعات.

6-الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: وفقا لهذه القاعدة نجد أن بعض العاملين في ميادين التنمية المحلية يرون ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج، كالخدمات الطبية والصحية والمشروعات الاقتصادية ذات العائد السريع، التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للأفراد المحليين وفي مقابل ذلك الابتعاد الكلي على المشروعات طويلة المدى ذات التكلفة الكبيرة والمدى الزمني الطويل، خاصة في المراحل الأولى من التنمية المحلية وذلك لأن هذا النوع من المشروعات، يتطلب خبرات فنية معقدة كما يدفع بالملل وقلة صبر أفراد المجتمع المحلي، مما يجعلهم يطالبون بالعائد السريع وانتقاد تلك المشروعات طويلة الأمد ويصرفهم عن المساهمة في إنجاحها (1).

7-توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل هذه القاعدة مبدأ أساسيا في التنمية المحلية، حيث يمكن للقيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعات، إذا تم حسن استغلالها وأخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وإنجاز أي مشروع من مشروعات التنمية المحلية، فلا طالما لعبت الخصوصيات الاجتماعية والثقافية، دورا حاسما في إنجاح أو إفشال السياسات التنموية القائمة في المجتمع وذلك باعتبار أنها تشكل الإطار المرجعي لأي سلوك اجتماعي أو اقتصادي لأفراد المجتمع المحلي.

(1) محي الدين صابر، مرجع سابق، ص 247

8-التقويم: يعتبر التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية لتنمية المجتمع المحلي، لما يوفره من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجهها وذلك ما يسهل ويسرع تداركها والعمل الفوري على حلها، كما يوضح التقويم مدى التغير الذي طرأ على الأفراد من جراء إشراكهم في عمليات التنمية المحلية وكذلك يسهل التعرف على مدى التغير، الذي طرأ على البيئة المحلية من جراء نفس العملية، فالتقويم يعتر بمثابة المرآة بالنسبة للتنمية المحلية، التي تمكن القائمين عليها من معرفة الصورة الحقيقية من جراء عملية التنفيذ الميداني والتعرف على مواطن الخلل والعمل على إصلاحها بعد ذلك ⁽¹⁾.

وأخيراً يمكن القول إن هذه القواعد السابقة، تشكل أهم المبادئ الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية والتي يجب على المخططين والمنفذين والمشرفين في مختلف المستويات أخذها بعين الاعتبار، عند القيام بأي عمل أو مشروع تنموي في المجتمع المحلي وذلك دون إهمال للقواعد الأخرى، التي اجتهد الكثير من الباحثين في الوصول إليها والتي من شأنها أن تساعد في إنجاح عمليات التنمية المحلية.

المطلب الثالث: دور المشاركة الشعبية والبحوث العلمية في التنمية المحلية.

1-المشاركة الشعبية: في الوقت الراهن أصبح للمشاركة الشعبية دورها في إعطاء ودعم وزيادة نجاح المشروعات والتعجيل بتنفيذها والتوسع فيها على أساس الشعور بالمسؤولية والثقة في الهيئات الحكومية المحلية، حيث يقصد بالمشاركة الشعبية في هذا الموضع كل الأعمال والجهود والمساهمات المادية التي يبذلها الأفراد أو الجماعات أو يساهمون بها في إنجاز وتشغيل واستثمار مشروع دون تحمل الدولة أعباء، كما أنها. على العموم يمكن القول أن المشاركة الشعبية عبارة عن جهود ذاتية مادية أو عينية، يمكن لها أن تعزز التمويل الحكومي للمشروعات مما يؤدي إلى تنفيذها بسرعة وتحقيق أهدافها بالصورة التي يطمح لها المجتمع المحلي، وتكمن أهمية المشاركة الشعبية في مدى تنفيذ ونجاح مشروعات التنمية المحلية وتحقيق أهدافها بالصورة وحجم الخدمة الذي يأملها المواطنون باعتبارها أحد أهداف التنمية المحلية وتزايد أهمية هذه

(1) محمد خمسون، مشاركة مجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم الاجتماع، جامعة منتوري-قسنطينة، 2010-2011، ص 105.

المشاركة الشعبية في البلدان النامية خاصة التي تعرضت للاستعمار والحروب، حيث بعد استقلالها تعرضت للتبعية وضخامة الديون الخارجية وانعدام أو قلة المرافق العمومية وزيادة النمو السكاني وغيرها من المشكلات، وبناءً على هذا فإن الشعور بالمسؤولية من المواطنين ومشاركتهم في بناء مجتمع محلي فعال يساهم بشكل كبير في زيادة معدلات التنمية المحلية بأكبر معدلات ممكنة يمكن تنظيمها ، تنشيطها والتخطيط لها بالصور التالية (1):

أتنظيم المشاركة الشعبية: يعتبر التنظيم هو العنصر الرئيسي الفعال في مجال المشاركة الشعبية حيث يؤدي إلى تحريك المشاعر وإثارتها وتوجيهها وجهة إيجابية وبناءً في الاتجاه المنشود حتى لا تؤدي الفوضى وعدم التنظيم إلى إقامة مشروعات لا تناسب البيئة المحلية أو تجاوز احتياجاتها في مقابل إهمال أو إغفال مشروعات أخرى حيوية قد لا تتحمل التأخير والتأجيل، ومن بعض الأشكال التنظيمية التي يمكن أن تقوم عليها المجالس الشعبية المحلية للقيام بها هما يمكن ذكر ما يلي:

وضع سياسة خاصة وتنظيم حملات التوعية على مستوى كل المجالس الشعبية البلدية والولائية تهدف إلى صيانة المال العام من التخريب والإتلاف التي يمكن أن تشكل قيمة مادية تتمثل في خفض الأعباء العامة وتوجيه الجهود الذاتية بغرض تسجيلها وتنميتها وترشيدها للقيام بمتطلبات التنمية والتغيير، إضافة إلى تحديد حجم ونوعية المشاركة الشعبية وتحديد المشروعات التي يمكن تنفيذها عن طريق الجهود الشخصية، يوضح شروط ومواصفات وأساليب لقيام وتنفيذ هذه المشروعات، إضافة إلى دراسة المشروعات الذاتية في إطار الخطط المحلية المعتمدة، تمهيد لإقرارها من السلطات المختصة قبل تنفيذها.

ب- التخطيط والبرمجة للمشاركة الشعبية وتنفيذها: يقصد بالتخطيط والبرمجة في هذا الإطار حصر وتجميع للسلطات المختصة احتياجات الوحدات المحلية في مختلف القطاعات وترجمة هذه الاحتياجات في

(1) عبد المطلب عبد الحميد، " التمويل المحلي وتنمية المجتمعات المحلية "، الدار الجامعية ، عين شمس ، مصر ، 2001 ، ص 135-136.

برامج وخطط تبوب حسب درجة أهميتها وأولوياتها وما يمكن تنفيذه أو دعمه منها بعد مساهمة التمويل الحكومة.

ج- دور وأهمية المشاركة الشعبية في تنشيط المشروعات المحلية: يتمثل دور المشاركة الشعبية من

خلال المشاركة الفعلية لتنمية شؤونهم المحلية بمفاهيمها المختلفة، سواء كانت تنمية إسهام الأشخاص تطوعا في الأعمال بالعمل والتمويل والرأي وإدماجهم في التخطيط والبرمجة والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية جنب إلى جنب مع السلطات المحلية وهنا يأتي دور المجالس الشعبية المحلية في تحفيز وترقية المشاركة الشعبية ومدى أهمية المشاركة الفعلية بمجهودهم الذاتي لتنمية احتياجاتهم المحلية والتأثير على اتخاذ القرارات بالمشروعات المحلية التي ترتبط بصفة مباشرة بمصالحهم والتي تزيد من حماسهم وبالتالي يكون لها تأثيرا على ارتفاع دخلهم وتمس مستواهم المعيشي (1).

2- البحوث العلمية واستخدامها في التنمية المحلية: إن من أبرز خصائص إدارة وتنظيم المجتمعات

المحلية في البلدان النامية هو إتباع أسلوب إداري تقليدي، تختلف قيمة عاداته وتقاليده عن مظاهر المجتمع البلد المحلي الأمر الذي يجعل التنمية المحلية في هذه البلدان وإدارتها والتخطيط والبرمجة لها يقف سدا في عدم نجاحها أو عرقلتها وحتى توافقها متطلبات تنمية المجتمع المحلي لذلك أصبح من الضروري على الدولة التي تواجه هذا الوضع أن تبحث على وسيلة وأسلوب حديث من أجل مقابلة الظروف المتغيرة لتتلاءم مع ظروف العصر واحتياجات المجتمع المتزايدة، ومن هنا تبرز قضية البحث العلمي كأداة لوضع الخطط والبرامج التنموية والذي يتضمن بمعناه الواسع الدراسة والتخطيط أو التكتيك في نظام المجمع والبحث عن المنهج أو المناهج في دراسة متطلبات المجتمع وتحديد أهدافه وقفا على بيانات صادقة وصحيحة والعمل من خلالها لزيادة قدرات عمليات التنمية أو تنظيمها.

(1) أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 230.

أ-تعريف بحوث العمل: تعتبر بحوث العمل من ضمن الأعمال التي تقدم بيانات ومعلومات تتصف بالصدق والعقلانية عن طريق الدراسة الذاتية للمجتمع وتشخيصه وتقديم بيانات أساسية من البيئة لواقعه ومشكلاته وبالتالي الاعتراف بها واستخدامها وبناءا على هذا تعتبر بحوث العمل عنصر أساسي في عمليات تنمية المجتمع أو في تصميمها والاستفادة منها في المشروعات المستقبلية، ويتوقف هذا من حيث النتائج العملية لهذه البحوث وليس مجرد الدراسة النظرية، ومنه يمكن القول أن المشكلات التي تقف أمام بحوث العمل من حيث كيفية الاستخدام في التطبيق العملي أن الخبرات في هذا المجال من البحوث يمكن أن نجدها لدى بعض القيادات المهنية التي لا تحمل مؤهلات وبسبب علمية جامعية بينما الجامعيين يقومون بالدراسات العلمية للحصول على هذه الخبرة، ونعتقد الحل لهذا الإشكال يكمن في الجمع بين التوجهات الأكاديمية والخبرة للممارسين لتصبح هذه البحوث عملية تصلح لتنفيذها في خطط وبرامج التنمية المحلية.

ب-استخدام البحوث العلمية في حل مشكلات المجتمع المحلي: إن الطرق والأدوات التي يستعملها الباحثين والعلماء لتشخيص الظاهرة موضوع الدراسة متعددة ومختلفة باختلاف تخصص هؤلاء الباحثين ومشكلة البحث المدروسة، فموضوع التنمية المحلية مثلا لديه أبعاد متعددة، فإذا تكلمنا على البعد الاجتماعي والنفسي فالباحث يعتمد على الاستبيان أو المقابلات لتحديد مضمون وطبيعة المشكلة، بينما إذا أردنا تشخيص موضوع التنمية المحلية والتي هي موضوع بحثنا ببعدها الاقتصادي والاجتماعي أو إلى أبعد ذلك نعتمد على النظريات العلمية على اختلاف انتمائها وبناء فرضياتها أو المنهج الوصفي والتحليل للوصول إلى أسلوب دراسة الموضوع، وعليه نقول أن استخدام البحوث العلمية في التنمية المحلية مرتبط بشخصيات وتوجهات الباحثين والممارسين وتجربتهم الميدانية والبحث في مجال التنمية حسب هذه الاختلافات والتوجهات وتشخيص مشكلات المجتمع المحلي كل حسب اختصاصه، مما يكون تشخيص أساسي لمشكلة التنمية بأبعادها المختلفة والمتعددة وبطريقة تتصف بالاتساع، بدءا بالدراسة ومرورا بالتشخيص القائم على التحليل العلمي السليم وتنتهي بعلاج لمشكلات المجتمع في إطار الأهداف المراد تحقيقها في المجتمع.

المبحث الرابع: تخطيط التنمية المحلية وتمويلها.

تعتمد معظم دول العالم في تصميم وتنفيذ التنمية على أوضاعها الاقتصادية، الاجتماعية والمالية وذلك وفقا للاحتياجات المحلية ومن أجل تنظيم العملية الإنمائية واستخدام الموارد أكفاً استخدام، تقوم الدولة بعملية تخطيط ودراسة للعديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتوفير أكبر قدر ممكن من المقومات لإنجاح العملية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على تخطيط التنمية المحلية إضافة الى التعرف على أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي عملية التمويل.

المطلب الأول: تخطيط التنمية المحلية.

من أهم وظائف الدولة، سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو، ضمان تنظيم وانسجام لمختلف النشاطات التي تتم على مستوى إقليمها، بكيفية تضمن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة، لذلك فإن الوسيلة الأساسية التي تستخدمها الدولة لهذا الغرض هو التخطيط الذي لم يعد قاصرا على مجموعة من الدول دون الأخرى بل أصبح يستخدم الآن كأسلوب للتنمية المحلية في معظم دول العالم مع اختلاف في درجة شموله ودرجة إلزامه.

ولذلك قد توجد تعريفات عديدة للتخطيط وسيتم الاكتفاء فقط بوضع تعريف يشمل الكثير مما ينطوي عليه التخطيط الاقتصادي ويمكن تعريف التخطيط بأنه عملية حصر وتجميع موارد المجتمع مادية كانت أو بشرية وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف محددة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة ومن هذا التعريف ينطوي تخطيط التنمية المحلية على أربعة عمليات وهي كما يلي:

1-عملية حصر الموارد الموجودة: سواء كانت موارد مادية أو بشرية ويتم هذا الحصر عن طريق

الجهاز الإحصائي القائم ويجب أن يكون الحصر سليما حيث تتوقف على دقته دقة العملية التخطيطية وكفاءتها.

2- عملية تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة زمنية معينة: وهذه العملية هي أساسا من اختصاص السلطة السياسية العليا في أي مجتمع بالرغم من أن الجهاز التخطيطي هو الذي يقوم بوضع مجموعات من الأهداف البديلة ثم تقوم السلطة السياسية في المجتمع باختيار البديل الذي يقترب بدرجة أكبر من الصورة التي تطلبها للمجتمع.

3- عملية تجميع موارد المجتمع: بشرية كانت أو مادية بكافة الطرق والوسائل الممكنة حتى يمكن زيادة حجم رأس المال في المجتمع ورفع معدل الإضافات السنوية إليه.

4- عملية تنظيم استخدام الموارد: من حيث توظيفها ومزج عوامل الإنتاج بما يحقق أقصى كفاية تخطيطية ممكنة ⁽¹⁾.

إن هذه العمليات الأربع التي ينطوي عليها هذا التعريف ليست بالضرورة عمليات متتابعة زمنيا ذلك أن كل عملية منها تكون جزءا من العملية التخطيطية ككل والتي لن تكون سليمة إلا إذا توافر لها شرط الاستمرار.

أولا: أنواع التخطيط.

يستخدم أسلوب التخطيط لأغراض كثيرة منها مثلا وضع وتنفيذ خطة لإرسال إنسان إلى القمر أو الفضاء، أو إدارة مشروع أو مدينة أو إقليم أو دولة وربما يكون هدف التخطيط مؤقتا مثل التخطيط بعد كارثة طبيعية، أو أثناء الحرب أو للإنشاء والتعمير بعد الحروب وبالمثل يوجد التخطيط لهدف أو فترة أطول من ذلك مثل التخطيط بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي لمواجهة التقلبات الاقتصادية والمهم هو التخطيط من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ويمكن النظر إلى هذا التخطيط من الزوايا الآتية ⁽²⁾:

. من حيث درجة إلزام الخطة.

(1) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، بدون مكان، 2000، ص 41.

(2) أحمد مصطفى خطر، التنمية الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الإزرابطية، الإسكندرية، 2002، ص 25.

. من حيث درجة شمولها.

. من حيث درجة مركزيتها.

. من حيث طول فترتها.

1- درجة إلزام الخطة: يوجد نوعان من التخطيط في هذا المجال أحدهما اختياري والآخر إجباري

فالتخطيط الاختياري يوجد في بعض الدول الغربية المتقدمة مثل إنجلترا، وفرنسا وإيطاليا ويسمى هذا النوع التخطيط التأشيرى وتقوم الإدارة الحكومية أو الهيئة المختصة بالتخطيط بوضع خطة معينة تعتمد في تنفيذها على بعض الأدوات والسياسات الاقتصادية وليس على إصدار الخطة كأمر يجب على الوحدات الإنتاجية والقطاعات المختلفة تنفيذه، فإذا تطلبت الخطة الإسراع بتنمية قطاع صناعي معين أو منطقة جغرافية معينة تعتبر أقل تقدما من غيرها فإنه يعتمد في تنفيذ ذلك مثلا على إعطاء توصيات بإقراض المنظمين الذين يساهمون في هذا المجال قروضا بأسعار فائدة منخفضة أو إعفائهم من جزء من الضرائب أو كلها لفترة معينة، أي أن تنفيذ الخطط التأشيرية يعتمد أساسا على إعطاء بعض المحفزات للمنظمين، وأصحاب رؤوس الأموال لحثهم على المساهمة في تنفيذ أهداف الخطة.

أما النوع الآخر فهو ما يمكن تسميته التخطيط الأمر وساد مثل هذا النوع من التخطيط في دول الاشتراكيات الماركسية وقد احتل الجهاز التخطيطي مكانا هاما من حيث مهامه، حجمه وأهمية القائمين عليه إذا ما قورن بمكانته في الدول التي تتبع أسلوب التخطيط التأشيرى وتعتبر الخطط في هذا النظام بمثابة أمر للقطاعات المختلفة والوحدات الإنتاجية واجبة التنفيذ ولها قوة القانون لذلك فإن إمكانية تنفيذها أكبر بكثير من إمكانية تنفيذها في التخطيط التأشيرى.

2- درجة شمول الخطة: ويوجد في هذا المجال تخطيط جزئي وتخطيط شامل، حيث يتناول التخطيط

الجزئي تخطيط قطاع معين أو سياسة اقتصادية معينة، فمثلا نجد أن الكثير من الدول في بداية إتباعها أسلوب التخطيط قد قامت بوضع خطة لقطاع اقتصادي معين يعتبر هام من وجهة نظرها من حيث دفع عجلة

التنمية، وربما يأخذ التخطيط الجزئي طريق تخطيط بعض الأدوات والسياسات الاقتصادية مثل الأجور أو الاستثمار أو الأسعار وغيرها، أو تخطيط بعض القطاعات الجغرافية في دولة ما ⁽¹⁾، أما التخطيط الشامل فيتضمن وجود خطط على المستوى القومي ككل، أي تمتد هذه الخطط إلى كافة القطاعات والسياسات الاقتصادية ويبدأ هذا النوع من التخطيط غالبا بتحديد معدل معين لنمو الدخل أو الإنتاج القومي خلال فترة الخطة كهدف أساسي للخطة ثم تخطيط القطاعات الاقتصادية المختلفة وتستخدم السياسات الاقتصادية المختلفة لتحقيق هذا الهدف.

3- طول فترة الخطة: توضع خطط التنمية المحلية غالبا لفترة محددة تختلف كثيرا في طولها من دولة إلى أخرى فمثلا توجد خطط تنمية لنصف سنة في رومانيا وخطط لعام واحد في تشيكوسلوفاكيا وتركيا، وخطط لعامين في بلغاريا والمغرب، وخطط لثلاث سنوات في المجر ومالي، وخطط تعطى أربع سنوات في الكثير من الدول، إلا أن الفترة التخطيطية في معظم الدول هي خمس سنوات ولكن توجد خطط لست سنوات في نيجيريا وبولندا، ول سبع سنوات في الاتحاد السوفيتي، ولثمان سنوات في اندونيسيا ، ولتسع سنوات في ليبيريا، وهناك الكثير من الدول لديها خطط لعشر سنوات، وأخيرا فإنه توجد لدى معظم الدول الشيوعية خططاً لفترات أطول مثل 11 أو 21 أو 25 سنة، وتوجد عوامل كثيرة تخلق الفروق في طول فترات الخطط في الدول المختلفة ينبع بعضها من متطلبات إدارية أو سياسية ويمثل بعضها عوامل خارجية ⁽²⁾.

ثانيا- المجموعات الأساسية للخطط.

من حيث طول الفترة توجد هناك ثلاثة أنواع من الخطط

. خطط قصير الأجل.

. خطط متوسطة الأجل.

(1) أحمد زهير نامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1992، ص 22.

(2) رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط والتنمية المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 20.

. خطط طويلة الأجل.

1- الخطط قصيرة الأجل: أحيانا لا تسمح الظروف لدولة ما أن تنتظر إلى الأمام لفترة أطول من ستة أشهر أو سنة والاختيار في هذه الظروف هو إما أن تخطط هذه الدولة للفترة القصيرة أو لا تخطط إطلاقاً، فمثلاً بعد ترك يوغوسلافيا للكتلة السوفياتية عام 1441 وجدت الحكومة أن الوضع الداخلي والخارجي لا يسمح لها بالتخطيط لفترة تطول عن سنة (1)، لذلك اعتمدت يوغوسلافيا في الفترة 1452 إلى 1456 على خطط للتنمية طول كل منها عام واحد، وعندما فشلت الخطة الخماسية الثالثة في تشيكوسلوفاكيا وبينما كانت تحاول تحضير الأسس لخطة أخرى أدخلت خطة طولها عام واحد في عام 1423 وبالطبع من خلال تنفيذ خطة العام الواحد يجد المخططون أنهم قد اكتسبوا الخبرة والوقت لتحضير خطة لفترة أطول.

2- الخطط متوسطة الأجل: لا توجد فترة بعينها تعتبر مثلى بالنسبة لكل الدول حيث يحكم اختيار الفترة التخطيطية المناسبة لكل دولة الأحوال والظروف السائدة فيها، كذلك ربما يتغير طول الفترة التخطيطية في دولة ما إذا ما تغيرت ظروفها، وغالبا ما تتراوح الفترة التي تغطيها الخطة متوسطة الأجل ما بين 3 و7 سنوات (2).

3- الخطط طويلة الأجل: عندما تكون الدولة في أولى مراحل تنميتها فإنها عادة تجد أنه من الأفضل أن تبدأ العملية التخطيطية بخطة قصيرة نسبياً لسنة أو لسنتين مثلاً، فاحتمال تحضير خطة طويلة الأجل في مثل هذه الدول لا يعطى له اعتبار كبير، ولكن مع تقدم الدولة فإنه يوجد أن عددا متزايداً من المشروعات والبرامج لا يمكن أن تشملها خطط قصيرة أو متوسطة الأجل، لذلك تحاول بعض الدول أن تتغلب على هذه المشكلة عن طريق تحضير برامج للقطاعات الأساسية والهامة تعطي فترات أطول من فترة الخطط فيها، فمثلاً

(1) عبد المطلب عبد الحميد، التحول المحلي والتنمية المحلية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 50.

(2) عصام خوري، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 2002، ص 44.

وضع برنامج في يوغوسلافيا للقوى الكهربائية ممتدا لعشر سنوات أي لأطول من فترة الخطة فيها وهي خمس سنوات (1).

ثالثاً: مراحل تخطيط التنمية المحلية.

رغم أن عملية تخطيط التنمية المحلية هي عملية متشابهة ومستمرة إلا أنه يمكن التمييز بين أربع مراحل للعملية التخطيطية وهي (2):

. مرحلة إعداد البيانات اللازمة.

. مرحلة إعداد الخطة.

. مرحلة تنفيذ الخطة.

. مرحلة متابعة الخطة وتقييمها.

1- مرحلة إعداد البيانات اللازمة: قبل القيام بوضع أي خطة لتنفيذها في المستقبل لابد من توافر

مجموعة من البيانات والإحصاءات التي تظهر بدقة الظروف السائدة والإمكانيات الموضوعية المتوفرة، لذلك فوضع خطة شاملة يجب التعرف على عدد السكان في أقرب تاريخ لبداية الخطة وكذلك تطوره على مر الزمن حتى يمكن التنبؤ بالتغيرات التي ستطرأ في هذا المجال أثناء تنفيذ الخطة وبجانب عدد السكان يجب معرفة توزيعهم الجغرافي وتركيبهم حسب السن والمهنة والجنس حتى يمكن معرفة مدى توافر مختلف الخبرات في القطاعات الاقتصادية والجغرافية المختلفة، ويجب الحصول أيضاً على إحصاءات عن حجم الإنتاج وتوزيعه على القطاعات المختلفة ليس فقط في أقرب تاريخ لبداية الخطة ولكن في فترات سابقة (3).

(1) علي خاطر شطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2002، ص 60.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، نفس الرمع، ص 66.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 80.

2- مرحلة إعداد خطة التنمية المحلية: تختلف طرق إعداد الخطة باختلاف البيانات المتوفرة

وباختلاف الأسلوب التخطيطي المتبع، وبافتراض توافر قدر كاف من البيانات للعملية التخطيطية نجد أن

إعداد الخطة يمر عموماً بالخطوات التالية:

- إعداد التوجيهات.

- إعداد المشروع الأولي للخطة.

- وضع الخطة في شكلها النهائي.

2-1- إعداد التوجيهات: لابد من إعداد الأهداف العامة للخطة وهذا بالطبع من اختصاص السلطات

السياسية العليا في المجتمع رغم أنها لا تحدد بطريقة مجردة بل تستند إلى دراسات يقوم بها الجهاز التخطيطي

في غالب الأحيان، ويجب أن تكون التوجيهات ذات طابع عام حيث تكون متعلقة ببعض الكميات الاقتصادية

الإجمالية مثل الدخل القومي أو الاستثمار القومي أو التوظيف أو المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

2-2- إعداد المشروع الأولي للخطة: تتمثل الخطوة الأولى في عملية إعداد المشروع الأولي للخطة

في تحديد هدف تجريبي لإنماء الاقتصاد القومي أثناء فترة الخطة، ويمكن إعداد ذلك مبدئياً عن طريق تقدير

الاتجاه الذي اتخذه نمو الناتج القومي في الماضي وتعديل هذه النتيجة على أساس المعلومات العامة المتوفرة

والمتعلقة بالتغيرات الاقتصادية المتوقعة ويوجد أسلوب آخر يتمثل في تقدير الادخار المتوقع سواء من

المصادر الداخلية أو الخارجية، كنسبة من الناتج القومي في ظل السياسات المتوقعة وكذلك تقدير المعامل

الحدي لرأس المال خلال الفترة التخطيطية ثم القيام بقسمة معدل الادخار على المعامل الحدي لرأس المال⁽²⁾.

يقوم المخططون بدراسة القطاعات الصناعية الرئيسية في الاقتصاد القومي مثل الزراعة، المواصلات،

الاتصال، الصناعة التحويلية، التجارة، الخدمات والإسكان والهدف من الدراسة هو تحديد مستويات الإنتاج في

(1) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 70.

(2) مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 80.

هذه القطاعات فضلا عن الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هذه المستويات وكذلك استخدامات المنتجات للاستهلاك والاستثمار وغيرها من الأهداف ولتحديد الأرقام العديدة المطلوبة لإعداد المشروع تستخدم معظم الدول التي تنتهج هذا الأسلوب تقديرات احتمالية تقريبية مؤسسة على الاتجاهات التاريخية للمتغيرات غير أن الأسلوب الأكثر دقة ينطوي على مسألتين هما:

أ- تحديد الطلب النهائي لمنتجات هذه القطاعات وذلك باستخدام المعلومات المتوفرة عن مرونة الطلب.

ب- تحديد المستخدمات التي تتطلبها مختلف القطاعات لمواكبة هذا الطلب النهائي من كل سلعة (1).

2-3- وضع الخطة في شكلها النهائي: لا شك أنه بعد وضع المشروع الأولي وإجراء اختبارات

الاتساق الداخلي والوسيط واللاحق عليه، ثم وضع الخطط التفصيلية للفروع وإجراء اختبارات الاتساق عليها وإدخال التعديلات، يكون قد أصبح لدى الجهاز التخطيطي مشروع خطة كاملة، تبقى بعد ذلك خطوة واحدة هي إقرار مشروع الخطة من السلطات السياسية العليا في المجتمع (2).

3- مرحلة تنفيذ خطة التنمية المحلية: إن لتخطيط التنمية الكثير من مقومات النجاح، ففي بعض

الحالات نظرا إلى الخطط الموضوعة على أنها غير واقعية وأنها قد وضعت من أجل الدعاية السياسية من قبل الحكومة، في حالات أخرى كثيرة يأتي انخفاض معدل نجاح التخطيط بسبب عدم وضوح رؤيا المخططين فيما يتعلق بالتنبؤ عن مستويات الإنتاج بالنسبة للصناعات كل على حدا، أو حتى بالنسبة للقطاعات الاقتصادية العريضة (3).

4- مرحلة المتابعة والتقييم: إن عملية المتابعة والتقييم تهدف أساسا دراسة المشكلات المختلفة التي

تظهر أثناء التنفيذ بهدف حلها، مما يقتضي أحيانا إجراء بعض التعديلات في الخطة على ضوء ما تم تنفيذه

(1) وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار القرش للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص 70.

(2) أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 90.

(3) جمال الدين لعويصات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 30.

فعلا، وبالطبع فإنه لابد من توافر نظام دقيق وسليم للمتابعة والتقييم لأنه يترتب على هذه العملية ليس فقط حل المشاكل القائمة بل وإعداد البيانات والإحصاءات التي ستبنى عليها أو في ضوءها الخطوة اللاحقة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تمويل التنمية المحلية.

إن أهم عقبة تعوق عملية التنمية المحلية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، يرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحطمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخل منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة لذلك فإن التنمية المحلية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة في أضعف نقطتها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال لعمليات النمو الاقتصادي، وقبل التطرق إلى شرح مصادر التمويل سواء الداخلية أو الخارجية تم عرض وشرح بعض الأمور المتعلقة بالمدخرات والاستثمارات⁽²⁾:

- المدخرات والاستثمارات المحلية.

- توزيع الاستثمارات.

- تمويل عملية تكوين رأس المال.

1. المدخرات والاستثمارات المحلية: يقصد برأس المال الكميات المتراكمة من الموارد المالية التي

تساهم بمرور الزمن في زيادة التدفق من السلع والخدمات.

2. توزيع الاستثمارات: إن معظم الاستثمارات تتجه إلى الصناعة وإلى تطوير وميكنة الزراعة ففي

ظل اقتصاديات السوق يترتب على ندرة رأس المال في أحد القطاعات ارتفاع معدل عائد هذا القطاع مما

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 55.

(2) مسلم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 40.

يؤدي تلقائي إلى تدفق الاستثمارات نحو هذا القطاع، حيث أن هناك أربعة قطاعات تستأثر بمعظم الاستثمارات في الدول الصناعية المتقدمة ويعزى إليها استمرار النمو والتقدم وهي⁽¹⁾:

• الإسكان.

• المشروعات العامة.

• المخزون السلعي.

• التشييد.

2-1- الإسكان: بصورة عامة يتعين على الدولة أن توجه 21% من استثماراتها نحو قطاع الإسكان،

وربما يتطلب الوضع زيادة هذه النسبة في حالة الدول النامية التي تعاني من الضغط السكاني ومن حركة النزوح من الريف نحو المدن، ناهيك عن تلك التي تعاني من سوء وضع مساكنها وفي هذه الحالة يتعين عليها أن توجه قدرا أكبر من استثماراتها نحو هذا القطاع وإلا فإنها ستواجه بمشاكل خطيرة نحو المستقبل.

2-2- المشروعات العامة: تشمل المشروعات العامة شبكة المواصلات والقوى المحركة ومحطات

المياه والمدارس والمحركات وغيرها والتي كثيرا ما يطلق عليها مشروعات البنية التحتية حيث تحظى بحوالي 41% من رأسمال الدول المتقدمة.

2-3- المخزون السلعي: يتألف المخزون السلعي من مستلزمات الإنتاج المختلفة سواء أكانت

منتجات أولية، وقود، قطع غيار ومنتج نهائي والتي تشكل من 11% - 12% من جملة الاستثمارات في الدول المتقدمة، ونجد أن معظم الدول النامية لا تهتم بتخصيص الموارد اللازمة لمقابلة مفردات المخزون السلعي نتيجة لاعتقادها بأن ضروب الاستثمار الأخرى أكثر إلحاحا الأخص وأن معظم الدول النامية تعاني من ندرة رؤوس الأموال المادية المحلية من ناحية كما أنها تواجه مشكلة عجز ميزان المدفوعات وندرة النقد

(1) هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، 2005، ص 70.

الأجنبي من ناحية أخرى وبترتب على انخفاض تلك الاستثمارات نقص في عرض بعض مستلزمات الإنتاج من المنتجات الأولية وفي حالات أخرى نقص المخزون النهائي عن حد الأمان.

2-4-التشييد: تتركز الاستثمارات في قطاع الصناعة أساسا في شراء العدد والأدوات والآلات، إلا

أن حقيقة الأمر توضح أن من نصف إلى ثلثي رأس المال الثابت في الصناعة يتجه إلى الاستثمار في التشييد، لذا فإن أي نقص في الاستثمارات الخاصة بالتشييد إنما تمثل نقط اختناق في عملية النمو، وعلى ذلك فإن ما يواجهه قطاع التشييد من ناحية تدني كفاءة الشركات التي تقوم بهذه المهمة والندرة النسبية في مواد البناء من حديد واسمنت وكذلك في المعماريين وغيرهم من الفنيين ⁽¹⁾.

3. تمويل عملية تكوين رأس المال: لا شك أن الدول النامية تحصل على حاجتها إلى الأموال من

مصدرين رئيسيين هما الموارد المحلية والموارد الأجنبية أي المدخرات المحلية والتدفقات الأجنبية.

3-1-الموارد المحلية: تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسيين أولهما الادخار الاختياري

وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طوعية واختيارا وبمحض رغبتهم والثاني هو الادخار الإجباري الذي يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم ولا يوجد فارق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة ⁽²⁾.

تتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي والتي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات

الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة إما بطريق مباشر أو بطريق وسيط مثل المصارف، ومن مدخرات قطاع الأعمال والتي تشمل الاحتياطات والأرباح الغير موزعة ومن مدخرات الحكومة والتي تنشأ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية ونتيجة لما

(1) تومي عبد الرحمن، واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 25.

يتسنى للحكومة الحصول عليه عن طريق التضخم حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار.

3-1-1- مدخرات القطاع العائلي: تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل

بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدولة النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة (1).

ومن بين العوامل التي لها أثر كبير على حجم مدخرات القطاع العائلي نجد ما يلي:

- حجم الدخل.

- درجة تركيز وتوزيع الدخل.

- مجموعة عوامل اقتصادية أخرى.

- عوامل ديموغرافية واجتماعية.

أ . **حجم الدخل:** إن الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية تدرج ضمن أصحاب الدخل المنخفضة، لذلك تتجه معظم تلك الدول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكّل وملبس ومسكن، وعادة يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعاً بحيث لا يسمح بفائض للادخار، كما أن الدخل المتاح هو أهم العوامل المحددة للادخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فقد ترتب على زيادة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية زيادة في كل من الاستهلاك والادخار.

ب- **درجة تركيز وتوزيع الدخل:** إن توزيع الدخل في دولة ما في صالح الطبقات ذات الدخل الأعلى

لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الادخار والعكس صحيح، كذلك لا يتحدد الميل إلى الادخار بحجم دخل الفرد فقط

(1) محي الدين حمداني، نفس المرجع، ص 23.

ولكن أيضا بمركزه الوظيفي في المجتمع، فمن المعلوم أن المزارعين أكثر قدرة على الادخار عن قاطني الحضر عند مستوى واحد للدخل.

إن الهجرة من الريف والإقامة في المدن يؤدي إلى نقص عدد المدخرين ويعتقد العديد من الاقتصاديين أن العامل الأهم في تحديد حجم الادخار ليس المستوى المطلق لدخل الأسرة ولكن المستوى النسبي، ذلك لأن الإنفاق على الاستهلاك يتأثر إلى حد بعيد بمستويات معيشة الأسر المحيطة، ولذلك فإن الأمر المعول عليه ليس كون دخل الأسرة مرتفعا أو منخفضا ولكن نسبة الدخل إلى دخول الآخرين.

ج- مجموعة عوامل اقتصادية أخرى: توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أكبر الأثر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، فلا شك أن أسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بارتفاعها أو استقرارها أو انخفاضها ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، ووفرة وتنوع الأوعية الادخارية والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات والرغبة في حيازة الأموال لمقابلة حاجات المستقبل والرغبة في بلوغ مستويات معينة للمعيشة وهكذا.

كل هذه الأمور لها أثر على عملية الادخار، كما يتأثر الادخار بالتضخم الذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية تتمثل في أن الأفراد يقبلون شراء وتخزين مجموعة من السلع (مثل الذهب) واقتناء الأراضي والعقارات، كل هذا بهدف تجنب آثار التضخم.

د- عوامل ديموغرافية واجتماعية: إلى جانب حجم الدخل وتوزيعه وتغيراته فإن هناك مجموعة من العوامل الديموغرافية والاجتماعية لها أثر كبير على ادخار الأفراد فتركيب المجتمع عمريا له أثره على الادخار حيث يقوم عادة به المجموعات العمرية من 35-61 سنة، أما الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة وأقل من 35 سنة أو تزيد عن 60 عاما فلا يقومون بالادخار⁽¹⁾.

(1) المبتني وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص نقد وتمويل، جامعة بسكرة، 2005، ص 45.

كذلك هناك علاقة قوية بين معدلات الادخار وحجم الأسرة، فلا شك أن حاجات الأسرة الكبيرة في الظروف الواحدة تفوق حاجات الأسرة الصغيرة وعلى ذلك ففي ظل كبر عدد أفراد الأسرة وتدنّي مستويات الدخل في الدول النامية يقل الادخار إذا لم يخفف.

3-1-2- مدخرات قطاع الأعمال: وتعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا ويوجد في الدول المتقدمة اقتصاديا كما في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية واليابان ويتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة وعلى سياسة توزيع تلك الأرباح فكلما كانت الأرباح كبيرة كلما زادت المدخرات، كذلك كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة ومنظمة فإنه يترتب على ذلك زيادة ادخار المنشآت في فترات الرواج والرخاء بينما تميل إلى الانخفاض أو الاختفاء في فترات الكساد والركود، كذلك فإن ادخار قطاع الأعمال يتوقف على طبيعته وبرامجه وخطته في المستقبل فتحتاج صناعة البترول بطبيعتها إلى التوسع المستمر في الإنفاق على البحوث والدراسات وعلى عمليات الاستكشاف والحفر حتى تحافظ على إنتاجيتها أو تزيدها وإلا ستواجه بنضوب حقولها وتدنّي إنتاجها وما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكلفة.

3-1-3- مدخرات قطاع الأعمال العام: كان دور الدولة في التدخل في الشؤون الاقتصادية محدودا، فطوال فترة طويلة لم يتعد الدور الاقتصادي للحكومات إقامة مشروعات البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية وإدارتها وتطويرها وذلك لأهميتها القصوى للمجتمع في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، هذا الوضع تغير في الآونة الأخيرة وعلى الأخص في الدول النامية نتيجة لمجموعة من الأسباب تتلخص في:

. حصول معظم الدول النامية على استقلالها ورغبتها وسعيها نحو الخروج من آثار التبعية.

. رغبة الدول النامية وإصرارها على دفع عملية التنمية المحلية والاجتماعية وفشل القطاع الخاص واقتصاديات السوق في تحقيق هذه الغاية.

. عدم قدرة الأفراد وقطاع الأعمال الخاص على تدبير الأموال المطلوبة لتنفيذ الاستثمارات الطموحة

التي ترغب الدول النامية في تحقيقها ومن ثم كان من المنطقي ارتياد الحكومات هذا الميدان.

3-1-4- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية

والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة حيث تعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض يوجه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

3-2- التمويل الأجنبي: نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء

بحاجات الاستثمار في الدول النامية أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية، ويأخذ التدفق الأجنبي من الخارج الأشكال الرئيسية التالية:

- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.

- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.

- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.

3-2-1- التدفقات والتحويلات من المؤسسات الدولية: أصبح للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في

مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية.

أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: جاء إنشاء البنك الدولي كثمرة رئيسية من ثمار اتفاقية برتن وودز

في 1944 وهو يمثل أكبر أفراد عائلة مؤلفة من ثلاثة مؤسسات تقوم بتقديم المعونات والقروض إلى الدول النامية ولكل طريقتها، ويستمد البنك أمواله من حصص الدول الأعضاء (153 دولة) ومن حصيله ما يصدره من سندات تتداول في الأسواق المالية العالمية وتجعله المقرض الأول في العالم ولا يقدم البنك قروضه إلا للدول النامية على أساس شروط الإقراض السوقية.

ب- مؤسسة التنمية الدولية: تمثل هذه المؤسسة مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها

شديدة الانخفاض وأجلها طويلة والتي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وتأتي مصادرها والتي تتراوح

بين 3-4 بليون دولار سنويا من المنح التي تقدمها 32 دولة غنية كل ثلاث سنوات، وشروط القروض المقررة في الفترة الأخيرة تتلخص في أن آجالها تبلغ أربعين عاما وبدون فائدة وبفترة سماح تبلغ عشرة سنوات.

3-2-2- المنح والمعونات الأجنبية الرسمية: تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة ومن

دول النفط والذي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وعدم كفاية معونات هيئة المعونات الدولية.

3-2-3- الاستثمار الأجنبي الخاص: يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص مكانة واضحة في اقتصادات

الدول النامية حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي، وقد يكون مباشرا عندما يستثمر في امتلاك أصول رأسمالية تتيح له السيطرة وحق الإدارة، أو قد يكون الاستثمار غير مباشر في صورة شراء أسهم وسندات لا يترتب عليها حق الإدارة.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التنمية المحلية أداة من أدوات ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن بإتباع سياسات واستراتيجيات معينة لإنجاز مختلف البرامج التنموية كما تعتبر نوع من تقسيم العمل في إطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل.

إن مسؤولية التنمية مسؤولية جماعية يتعين على جميع أفراد المجتمع المساهمة في تحقيقها، وتستوجب إتاحة الفرص الكافية لهم للمشاركة في وضع الأهداف العاملة للمجتمع، وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، من خلال صياغة استراتيجية ملائمة تشتمل على برامج مناسبة توجه فيها المشاريع نحو تخفيف حدة الفقر وتحفيز النمو، ويتوجب أن يكون هناك مسئولين ملتزمين بالاشتراك في قيادة عملية تنفيذ هذه البرامج وترشيد صرف الموارد لخدمة مصالح المواطنين في مجالات الصحة، السكن، التعليم والشغل.

إن التنمية المحلية تقوم على حسن استغلال الموارد التي يزخر بها ذلك الإقليم ويتوقف نجاحها وفعاليتها على مدى تطبيق سياسة تعمل على توفير شروط الاستقبال الجذابة للنشاط ولل سكان.

الفصل الثالث

عرض وتحليل برنامج توظيف النمو من 2015 إلى 2019

إن تحسين الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية له هدف تسعى إليه كل الدول ويتم تحقيقه بتخطيط شامل واستراتيجي للموارد المتاحة مع توفير المناخ الملائم للاقتصاد الوطني من أجل الزيادة في رأس المال المادي والبشري وإحداث تغييرات في هيكل الإنتاج، الطلب والتجارة، ثم الانتقال إلى زيادة معدلات التعليم ومستوى التحضر إضافة إلى تحسين الإنتاجية والقضاء على الفقر والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تحقيق تنمية محلية مع الاستحفاظ على ما تملكه من موارد، حيث قامت باتباع المنهج الاشتراكي منذ الاستقلال والقيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست قطاعات مختلفة متشكلة في برامج تنموية عديدة وتم التركيز فيها على الصناعات الثقيلة.

رغم اعتماد الجزائر على عائدات النفط فقد مكنت الإصلاحات الاقتصادية من تحقيق عدة نجاحات منها اجتماعية ومنها اقتصادية وهذا في نهاية السبعينات، أما منتصف الثمانينات فقد عرفت الجزائر أزمة مالية واقتصادية حادة وصلت إلى درجة عدم قدرتها على دعم استثماراتها العمومية وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط إضافة إلى عدم وجود ما يحل محل البترول، ونتج عنه ارتفاع في المديونية الخارجية عن طريق الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

بدأت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في تطبيق مخططات تنموية متتالية وخصصت لها مبالغ مالية معتبرة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني المرتبط بتحسين مستوى معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة إضافة إلى زيادة معدلات النمو واسترجاع التوازنات الاقتصادية الداخلية مع التهيؤ لاندماج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى عرض وتحليل برنامج توطيد النمو 2015-2019 والذي تم اقفاله في 31 ديسمبر 2016.

المبحث الأول: برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن البرنامج الخماسي الرابع الذي سعت الدولة من خلاله إلى مواصلة عملية التنمية التي انطلقت في تحقيقها منذ سنة 2001 عن طريق برامج الإنعاش الاقتصادي خلال

الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2005، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر وهو برنامج دعم النمو وامتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 الذي تدعم هو الآخر ببرنامج سمي بالبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة 2010-2014 ورصد هذا البرنامج لصالح ولايات الهضاب العليا وجنوب الصحراء، ونتيجة لما وصلت إليه الجزائر من نتائج إيجابية والمتعلقة بالبرامج التنموية، أخذت السلطات العليا قرارا بأن يتم الاستمرار في مجموعة البرامج التنموية وهذا للوصول إلى الهدف المرجو الذي تزامن مع الزيادة في أسعار البترول.

المطلب الأول: تعريفه.

أصدر رئيس الجمهورية خلال مجلسي الوزراء يومي 7 و 21 ماي 2014، تعليماته للحكومة بالإعداد الدقيق لمشروع برنامج الاستثمار العمومي للفترة من 2015 إلى 2019 والذي سيتم في نهاية البرنامج الخماسي وستحدد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة عمل الحكومة، كما أكد رئيس الجمهورية أن تطوير هذا البرنامج سيتم بالتشاور مع كافة الفاعلين الاقتصاديين على المستويين الوطني والمحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة من أجل تحسين تنفيذه وتعزيزه.

تهدف خطة التنمية الخماسية الجديدة 2015-2019، التي تتبع خطتي 2005-2009 و 2010-2014، إلى تعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري لتأثيرات الأزمة المالية العالمية وتطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع وخصصت لهذه الخطة غلafa ماليا بقيمة 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى التي بدأت خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، وسيتم تنفيذ مخطط 2015-2019 تحت رعاية جيدة: احتياطات من النقد الأجنبي تبلغ حوالي 200 مليار دولار، وأصول تقدر بأكثر من 5600 مليار دج⁽¹⁾.

يشمل برنامج توظيف النمو الاقتصادي جميع الاستثمارات الموجودة خلال فترة 2015-2019 وحسب ما جاء في المادة 102 من القانون 10-14 المؤرخ في 9 ربيع أول 1436هـ، الموافق لـ 31 ديسمبر 2014 والذي يحمل قانون المالية 2015 فقد خصص للبرنامج مبلغ 4.079.6 مليار دج مقابل 1.894.2 مليار دج

(1) <https://algerian-embassy.be/programme-quinquennal-2015-2019/>

سنة 2016، على أن يشمل هذا المبلغ البرامج الجديدة والمسجلة في سنة 2015⁽¹⁾، في حين تم وضع حساب خاص رقمه 143-302 من نفس القانون في المادة 121 تحت عنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019، ويسجل فيه النفقات الخاصة بإنجاز المخططات المقيدة في البرنامج خلال الفترة 2015-2019 إضافة إلى الإيرادات التي تمنحها الخزينة كل عام خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: أهداف برنامج توظيف النمو خلال الفترة 2015-2019.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها⁽²⁾:

- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- تشجيع الاستثمار مع خلق المقاولات وزيادة انتاج القطاع الصناعي باستثناء المحروقات⁽³⁾.
- الحصول على نسبة نمو بنسبة 7 % مع بداية سنة 2019.
- إيجاد العقار من أجل تحسين مناخ الأعمال.
- خلق مناصب شغل جديدة وتكوين اليد العاملة المؤهلة.
- الحصول على الأمن الغذائي الذي يقلص من عملية الاستيراد عن طريق الاهتمام بالقطاع الفلاحي.

- مخططات استثمارات تعادل 280 مليار دولار واتخاذ أساليب صناعية جديدة تحفز الاستثمار.
- تعزيز مستوى المعيشة من ناحية الصحة، التربية والتعليم.
- الابتكار واقتناء التكنولوجيا الحديثة لاسيما في إطار الشراكات المستهدفة.

(1) العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وأثرها على الجنوب الكبير، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 96.

(2) مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06، جوان 2017، ص 221.

(3) L'economie verte en algerie, une opportunité pour diversifier et stimuler la production nationale, nations unies commission économique pour l'afrique bureau pour l'afrique du nord, pp 10-11.

https://archive.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ev-algerie_fr.pdf

ومن هذا المنطلق أطلقت الحكومة برنامجين جديدين لمعالجة المخاوف الرئيسية في كل من قطاع الإسكان وصيد الأسماك:

● برنامج الاستثمار العام في قطاع البناء وخصص له مبلغ 65 مليار دولار والذي يهدف إلى إنشاء 1.6 مليون وحدة سكنية جديدة بحلول عام 2019 وسيتم تطوير هذا البرنامج على أساس شراكات مع شركات وطنية ودولية من خلال دمج تقنيات البناء الجديدة، واحترام المعايير البيئية.

● خطة Aquapêche الجديدة والتي تهدف إلى مضاعفة الإنتاج الوطني للأسماك (200 ألف طن سنوياً) بفضل تنمية تربية الأحياء المائية التي ستمثل حوالي 70% من الإنتاج والذي سيعمل على تعزيز دعم الشركات الناشئة وتعزيز نظام التدريب لتطوير مهن صيد الأسماك.

وفيما يتعلق بولايات الجنوب والهضاب العليا فالبرنامج الخماسي 2015-2019 كان يهدف إلى توسيع شبكات الطرق والسكك الحديدية إضافة إلى تطوير وتحسين معيشة السكان، وتطوير قدرات التكوين المهني خاصة في كل من قطاع المحروقات، المناجم والسياحة، كما سعى البرنامج إلى إنجاز مناطق صناعية وتحديث محطات تكرير المحروقات إضافة إلى استغلال مناجم الحديد بغار جبيلات أما في القطاع الفلاحي فكان يهدف إلى استصلاح ملايين الهكتارات وتطوير عملية الري مع إعطاء أهمية خاصة للاستثمارات الفلاحية لصالح الشباب.

كما سيتواصل السعي من أجل مجال تطوير المنشآت الاجتماعية والاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل جديدة وتعزيز ظروف معيشة المواطنين إضافة إلى أنه سيتم وضع مخططات تنموية لصالح ولايات الجنوب وتعمل الحكومة على استمرار مخططات الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير الإدارة ومراقبة استخدام الموارد بغية تحسين الخدمة المقدمة للمواطن وعدم ضياع المال العام.

المطلب الثالث: مضمونه.

أكد قانون المالية لعام 2015 الذي شمل ميزانية التجهيز بمبلغ 4079.7 مليار دج وهو ما يساوي نمو بنسبة قدره 48.7% بالنسبة لعام 2014، إضافة إلى نمو اقتصادي قدر بنسبة 04.25% خارج قطاع المحروقات وتضخم قدره 03%، إضافة إلى قروض دفع بـ 3.885,8 مليار دج وبرنامج جديد بـ 1.178 مليار دج⁽¹⁾.

وبالنسبة لنفقات التشغيل العمومية فقد قدرت بـ 4.972,3 مليار دج في سنة 2015 مقابل 4.714,5 مليار دج في 2014 بسبب الآثار الناجمة أساساً عن الرواتب والتعويضات لعمال الإدارات المركزية واللامركزية التي ارتفعت بـ 6.45% مقارنة بسنة 2014 ويرجع هذا الارتفاع إلى توفير مناصب مالية جديدة وتعزيز جهاز المساعدة للاندماج المهني، أما ميزانية تشغيل الدولة تضمنت سنة 2015 مبلغ 310,5 مليار دج لتغطية النفقات المحتملة وتأثير نفقات أخرى مرتبطة بحماية الأشخاص المسنين والأثر المحتمل لتذبذب أسعار القمح ومسحوق الحليب في الأسواق الدولية.

أما إيرادات الميزانية لسنة 2015 قد بلغت المنتوجات البترولية 1.722,9 مليار دج ومداخيل المنتوجات غير البترولية 2.961,7 مليار دج، في حين بلغت قيمة الجباية البترولية خلال عام 2016 مبلغ 4.357,1 مليار دينار بفضل ارتفاع حجم صادرات المحروقات بـ 3.68% أي ما يعادل مكاسب مالية تقدر بنحو 2.634,2 مليار دينار بنهاية سنة 2016، في حين حققت الميزانية العامة لسنة 2015 معدل نمو اقتصادي بـ 3.42% عامة وعلى 4.25% خارج القيمة المضافة للمحروقات، ويمكن توضيح مضمون هذا البرنامج من خلال الجدول الآتي:

(1) <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-informations-voir-plus-ar/416-2015>

الجدول رقم (01): محتوى البرنامج الخماسي خلال الفترة: 2015-2016.

المجموع (مليار دج)	2016	2015	القطاعات
9.9	4.8	5.1	الصناعة
407.6	198.2	209.4	الزراعة والري
47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية
306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
184	32.7	151.3	المنشآت الاجتماعية والثقافية
258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على السكن
1760	860	900	المخططات البلدية للتنمية
703.6	239	464.6	المجموع الفرعي لعمليات براس مال
5973.8	1894.2	4079.6	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجريدة الرسمية لعام 2014 العدد 78، ص 48 والجريدة الرسمية لعام

2015 العدد 72، ص 38.

<https://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2014/a2014078.pdf>

<https://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2015/a2015072.pdf>

تبين لنا من خلال الجدول أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية قد استفاد من أكبر حصة

في البرنامج خلال الفترة 2015-2016 وذلك بمبلغ 2.295.5 مليار دج من أصل 5.973.8 مليار دج أي

ما يعادل نسبة 38% وذلك بغية إتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض،

ويأتي ذلك مخططات البلدية للتنمية فقد أخذت ثاني أكبر حصة بقيمة تقدر بـ 1.760 مليار دج أي ما يعادل

نسبة 29.5%، ثم عمليات برأس مال في المرتبة الثالثة والتي استفادت من حصة قدرها 11.8 مليار دج وبنسبة قدرها 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر بـ 407.6 مليار دج من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 306.4 مليار دج ليلي بعد ذلك بقية القطاعات الأخرى مكتملة بنصيب قدر بـ 500.1 مليار دج من مبلغ البرنامج.

وما شهود أيضا أن المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 والمقدرة بـ 1.894.2 مليار دج قد تدنت مقارنة مع سنة 2015 المقدرة بـ 4.079.6 مليار دج أي بنسبة 54%، وهذا راجع إلى بسبب تدهور موارد الجزائر إضافة إلى الإجراءات التي اتبعتها السلطات الرامية إلى التخفيض من الإنفاق العام.

جدول رقم 02: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2016⁽¹⁾.

المؤشرات	2015	2016
معدل الناتج الداخلي الخام %	3.7	3.3
معدل البطالة %	11.2	10.5
معدل التضخم %	4.78	5.04
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	-27.45	-26.03
الدين الخارجي (مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: الدكتور بن محمد هدي، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس يناير 2020، ص 19.

نلاحظ من خلال هذا الجدول انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام إلى 3.3% سنة 2016 بعدما كان 3.7% سنة 2015 وهذا بفضل زيادة النمو في بعض القطاعات خارج المحروقات كقطاع الصناعة وقطاع الفلاحة إضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الري، في حين ارتفع معدل التضخم من

(1) الدكتور بن محمد هدي، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس يناير 2020، ص 19.

4.78% سنة 2015 إلى 5.04% سنة 2016، في حين سجل ميزان المدفوعات لسنة 2015 عجزا بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار و 26.03 مليار دولار سنة 2016 وهذا راجع الى الانخفاض المستمر لأسعار البترول أسعار النفط في الانخفاض، في حين نجد أن نسبة البطالة انخفضت إلى 10,5% سنة 2016 بعدما وصلت إلى 11.2% في 2015، وفيما احتياطي الصرف الأجنبي سنتي 2015 و 2016 فقد تضائل وبلغ مبلغ 144.3 مليار دولار و 114.14 مليار دولار على التوالي وتبعه انخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة مع العملات الأجنبية فنجد أنه قد انخفض مع الدولار الأمريكي سنتي 2015 و 2016 بنسبة 22% و 3.2% على التوالي، كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9,3% سنة 2015 وارتفع طفيف بنسبة 0.6% سنة 2016.

المطلب الرابع: انهيار أسعار البترول وأثره على برنامج توظيف النمو الاقتصادي.

في فترة هذا البرنامج الخماسي تدهورت قيمة النفط حيث انخفض السعر من 110 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 30 دولار للبرميل سنة 2016 في حين أن الجزائر تحتاج إلى أن يكون سعر برميل النفط 115 دولار وهذا لكي تتساوى النفقات مع الإيرادات وكانت النتيجة تراجع فوائد الدولة من جهة واستمرار المديونية في التزايد من جهة ثانية، تحركت السلطات وقامت باتخاذ مجموعة من الخطوات من أجل الخروج من الازمة وذلك في إطار قانون الميزانية لعام 2016 من أجل إعطاء عناية خاصة للبرامج التنموية المخطط لها في البرنامج الخماسي من جهة وترشيد النفقات العامة من جهة أخرى.

بلغ إجمالي الإيرادات المحققة سنة 2016 إلى 5.026 مليار دج منه 3.344 مليار دج موارد عادية و 1.683 مليار دج كجباية بترولية وبلغت نفقات الميزانية ما قيمته 6.358 مليار دج منه 4.327 مليار دج كنفقات التشغيل و 2.031 مليار دج نفقات التجهيز، إضافة إلى نفقات الميزانية غير المتوقعة التي بلغت 185 مليار دج، في حين سجلت صادرات المحروقات عائدا في كل من 2015 و 2016 قدر بـ 26 مليار دولار و 28 مليار دولار على التوالي وأثر تراجع المداخيل البترولية بالسلب على الموارد المالية أما العجز فقد وصل

سنة 2016 إلى 839 مليار دج في نهاية سنة 2016 بعدما كان 1.517 مليار دج والذي يمثل نسبة 9% من الناتج الخام المقدر بـ 16.856 مليار دج.

المبحث الثاني: الإجراءات العملية قبل صدور قانون المالية 2017.

المطلب الأول: التقشف.

يقصد بإجراءات التقشف مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتضمن عادة تخفيضات في الإنفاق الحكومي، أو زيادات ضريبية، أو مزيج من الاثنين، وتلجأ الحكومات إلى هذه الخطوات لتقليل عجز الميزانية وتجنب أزمة الديون⁽¹⁾.

انخفضت مداخل الجزائر منذ أن انخفض سعر البترول عام 2014، والتزاما بسياسة ترشيد النفقات الحكومية في الجزائر اصدرت الحكومة تعليمة متضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد والملخصة في⁽²⁾:

- تجميد كل مسابقات التوظيف والمناصب المالية المتوفرة تخضع لموافقة الوزير الأول حيث أمر الوزير الأول بالتحكم في عمليات التوظيف من خلال " تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة عبر اللجوء -بعد موافقة الوزير الأول- إلى تنظيم المسابقات والاختبارات المتعلقة بذلك مع تفضيل اللجوء الى إعادة نشر المناصب المالية الموجودة -كلما كان ذلك ممكنا ".

- الحد من التنقلات الرسمية الى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القصى.

- تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد في إطار المبادلات الثنائية والتظاهرات المختلفة.

(1)<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1608671#:~:text=%D9%8A%D9%8F%D9%82%D8%B5%D8%AF%20%D8%A8%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%81%20%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D9%85%D9%86,%D8%B9%D8%AC%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%91%D8%A8%20%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86>.

(2) التعليمة رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 المتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

- الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية والتربوية مع ترشيد تسييرها وإجراء تقييم لمدى جدوى المؤسسات والهيئات تحت الوصاية⁽¹⁾.

كما تم تجميد كل المشاريع التي لم تنطلق إلا المشاريع ذات الأهمية القصوى، وتبعه تقليصا في كل من ميزانية التسيير بـ 3.32% وميزانية التجهيز بنسبة 18.24% وتم التنازل عن بعض المشاريع الأخرى من أجل التصدي لعجز التمويل وأدى هذا إلى إقفال كامل الحسابات المتعلقة بتسيير مشاريع الاستثمارات وضم رصيدها إلى حساب نتائج الخزينة في حين تم إنشاء حساب جديد تحت رقم 302-145، ويحمل عنوان تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة في ميزانية التجهيز، ويسجل فيه في جانب الإيرادات المبلغ الذي قدره 300 مليار دج والناجم عن حسابات التخصيص الخاص رقم 302-115، 302-120، 302-132-302، 302-143 والتي تم إقفالها في 31 ديسمبر 2016.

- خفض الإنفاق العام بنسبة 9%.
- زيادة العائدات الضريبية 4%.
- زيادة أسعار البنزين بنسبة 36%، إضافة إلى رفع الضريبة على القيمة المضافة والكهرباء... الخ.
- سمحت الحكومة بانخفاض جديد في قيمة الدينار مقابل الدولار وصل إلى نسبة 8.6% ونتج عن هذه الخطوة رفع التضخم إلى 7% سنة 2016 مقابل 4.8% سنة 2015 وفق الديوان الوطني للإحصائيات.

أما معدل البطالة فارتفع من 9.9% في أبريل 2016 إلى 10.5% في سبتمبر 2016 وصلت البطالة بين النساء إلى 20% والشباب إلى 26.7% وبين الحاصلين على الشهادات الجامعية إلى 17.7%.

وفق البنك الدولي فإنه من المتوقع أن يتراجع النمو في الأمد المتوسط إلى 1.2% خلال الفترة 2017 و2019 مع تراجع عجز في الميزانية من 5% سنة 2017 إلى 1% سنة 2019.

(1) محمد العباسي، آيت محمد مراد، الآليات الجديدة لتسيير ميزانية التجهيز للدولة 2017، المادة 120 من قانون المالية 2017، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، جوان 2020، ص 7.

المطلب الثاني: تجميد العمليات غير المنطقية.

أمرت السلطات الجزائرية بأن يتم منح الأولوية لإتمام المشاريع التي بدأت في الأجل المحددة وضمن التكاليف وبالنسبة للمشاريع التي لم يتم البدء فيها أن تتم حسب الحاجة وأن يتم تأجيل المشاريع غير الضرورية وفيما يخص الرخص فقد أصرت السلطات على أن يتم منحها في مشاريع ذات الطابع الاجتماعي في حالة وجود الوعاء العقاري وألا يكون له

المطلب الثالث: تسقيف النفقات.

وجهت الحكومة الجزائرية⁽¹⁾ رسالة استعجالية إلى المراقبين الماليين بالولايات وأمناء الخزينة، تلزم فيها بالزامية تسقيف النفقات الحكومية وتسيير عمليات الدفع وفق الموارد المالية المتاحة وتدبر أمورهم بشكل يضمن توفر السيولة للفترة المتبقية من السنة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النموذج الجديد للنمو 2016-2030.

المطلب الأول: تعريفه.

أدى الانخفاض المستمر لأسعار النفط إلى وضع نموذج جديد للنمو الاقتصادي وتم مراجعة هذه الوثيقة المرجعية واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 حيث يهدف هذا النموذج إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي⁽²⁾:

- تحسين إيرادات الجباية لتغطي على الأقل نفقات التسيير.
- ارتفاع كبير في دخل الفرد بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الاجمالي.
- تقليص معتبر في عجز الميزانية.
- تعبئة الموارد الإضافية الضرورية من السوق المالي الداخلي.

(1) محمد العباسي، آيت محمد مراد، مرجع سابق، ص 8.

(2) قلوب عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، تنمية الواقع الجزائري بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاديات المالية، البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09- العدد 01، 2020، ص 8.

- تنويع الاقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة مضافة من 5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030 من الناتج المحلي الاجمالي.
- تحديث القطاع الزراعي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات.
- الوصول إلى مرحلة الانتقال الطاقوي مما يسمح ببلوغ نسبة النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030.
- تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030.
- تقليص الواردات، تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم النمو الاقتصادي، إضافة الى التشجيع على خلق مؤسسات وانهاء عملية الإصلاح البنكي.
- السير المتواصل للنمو وزيادة حصة الصناعة التحويلية.
- وللوصول إلى الهدف المرجو لابد من تتبع الخطوات التالية⁽¹⁾:
- تشكيل تنوع صناعي خارج المحروقات وتطوير فروع جديدة تهتم بدعم الاستثمار المنتج خاصة الصناعة الإلكترونية والرقمية، الصناعات الغذائية، السيارات والإسمنت، الصناعة الصيدلانية، قطاع السياحة والنشاط البعدي للمحروقات، نشاط الموارد المنجمية لتساهم بـ 10% من القيمة المضافة، ويتعين على القطاع الزراعي أن يحقق نمو بنسبة 6.5% سنويا و 1.7% و 7.4% سنويا لكل من قطاع الخدمات وقطاع البناء والاشغال العمومية.
- تأمين موارد الطاقة خصوصا بفضل ترقية الطاقات المتجددة وترقية الطاقات الأحفورية.
- وضع خريطة إقليمية للاستثمارات وتعديل تسيير العقار.

(1) الدكتور بن محمد هدي، مرجع سابق، ص 22.

- تطوير وربط الاستثمارات خارج المحروقات مع مستوى النمو العالمي وإشراك الخواص مع التشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة، ووضع نظام لتحسين تحصيل الضرائب.

- ترشيد النفقات الحكومية المتعلقة بالإعانات والاعفاءات المختلفة وإصلاح حوكمة القطاعات من أجل تحسين الكفاءة الاقتصادية والتنافسية.

المطلب الثاني: مراحله.

تمثلت في ثلاثة مراحل وهي:

أ- مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 حيث تسعى الدولة من خلال هذه المرحلة إلى رفع مؤشرات أداء جميع القطاعات وتم التركيز على إبقاء على سعر الصرف في هذه الفترة معدل 108 دينار للدولار الواحد ونسبة التضخم في حدود 4%، إضافة إلى الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية في جانب المتعلق بالتجهيز.

ب- مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 حيث تسعى الدولة من خلال هذه المرحلة إلى استعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات خارج المحروقات من خلال التقليل من الواردات وذلك عن طريق وضع استراتيجية وطنية للصادرات سنة 2023 تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال في الجزائر من أجل استقطاب الاستثمار الخارجي مع دعم منافسة المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية إضافة إلى تعزيز قدرات ونوعية التسيير عند الشركات الناشطة في مجال التصدير.

ت- مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 والتي تتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني، حيث يستند الاقتصاد الوطني في آخره قدراته الاستدراكية لتلنقي حينها مختلف متغيراته عند نقطة التوازن.

المطلب الثالث: مضمونه.

قسم النموذج الجديد للنمو على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 03: مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة: 2017-2018.

المجموع (مليار دج)	2018	2017	القطاعات
8.9	5.3	3.6	الصناعة
217.5	116.5	101	الفلاحة والري
78.4	73.3	5.1	دعم الخدمات المنتجة
736.4	596.5	139.9	المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية
192.6	101.7	90.9	التربية والتكوين
107.7	77.1	30.6	المنشآت الاجتماعية والثقافية
84.7	69.8	14.9	دعم الحصول على السكن
1735	900	835	المخططات البلدية للتنمية
495.3	330	165.3	المجموع الفرعي لعمليات براس مال
3657.1	2270.5	1386.6	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجريدة الرسمية لعام 2016 العدد 77، ص 67 والجريدة الرسمية لعام

2017 العدد 76، ص 67.

<https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016077.pdf>

<https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017076.pdf>

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن مخططات البلدية للتنمية أخذت الحصة الأكبر من البرنامج بمبلغ

1.735 مليار دج من أصل 3.657.1 مليار دج، ليليها قطاع المنشآت القاعدية الذي أخذ ثاني أكبر حصة

من مبلغ البرنامج والمقدرة بـ 736.4 مليار دج والتي انخفضت حصتها مقارنة مع البرنامج السابق بعدما استفادت من مبلغ 2.295.5 مليار دج وهذا راجع إلى قلة المشاريع وتحويل الأموال إلى المشاريع قيد الإنجاز، ثم يلي عمليات برأس مال التي استفادت من حصة قدرت بـ 495.3 مليار دج وهي حصة أقل من حصة البرنامج السابق ثم قطاع الفلاحة بحصة تقدر بـ 217.5 مليار دج من المبلغ الاجمالي، ثم قطاع التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 192 مليار دج من مبلغ البرنامج.

إن حجم المبالغ المحولة للتجهيز خلال سنة 2017 قد تراجع مقارنة سنة 2016 وهذا بسبب استمرار انخفاض مداخل البلاد اضافة إلى التدابير المتخذة من قبل السلطات والتي تهدف إلى التقليل من النفقات الحكومية وترشيدها لتكون لها القدرة على مواجهة الأزمة المالية، في حين عرفت سنة 2017 زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز وهذا يعود إلى ارتفاع في أسعار النفط مع نهاية 2017 بسعر يفوق 60 دولار للبرميل.

المطلب الرابع: تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل هذا النموذج.

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة.

جدول رقم 04: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال سنة 2017.

المؤشرات	2017
معدل الناتج الداخلي الخام %	الثلاثي 1: 3.5، الثلاثي 2: 1.3، الثلاثي 3: 1.4.
معدل البطالة %	أفريل: 12.3 – سبتمبر: 11.7
معدل التضخم %	5.59
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	السداسي الأول: -11.06
الدين الخارجي (مليار دولار)	الثلاثي الثاني: 3.96

المصدر: الدكتورة بن محمد هدي، مرجع سابق، ص 24.

ما يمكن ملاحظته من هذا الجدول تراجع في معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.5% في الثلاثي الأول من 2017 إلى 1.3% في الثلاثي الثاني ورغم ارتفاعه إلى 1.4% في الثلاثي الثالث إلا أن الدولة مازالت في فترة مالية جد عسيرة وسببها الانخفاض المستمر لأسعار البترول باعتباره المصدر الذي تعتمد عليه الجزائر في صادراتها، في حين نجد أن البطالة قد سجل معدلها انخفاضا من 12.3% في الثلاثي الثاني إلى 11.7% في الثلاثي الثالث من سنة 2017.

أما معدل التضخم قد بلغ نسبة 5.59% سنة 2017 بعد أن كان 4.8% سنة 2015 نتيجة لارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة العائدات الضريبية ورفع الضريبة على القيمة المضافة والكهرباء... الخ، وفيما يخص الدين العام هو أيضا ارتفع من 3.02 مليار دولار سنة 2015 و 3.84 مليار دولار سنة 2016 ليصل سنة 2017 إلى 3.96 مليار دولار، أما احتياطي الصرف الأجنبي الجزائري فقد انخفض إلى 100 مليار دولار في 2017 ومتوقع أن يصل إلى 85.2 مليار دولار في نهاية عام 2018، أما سعر صرف الدينار الجزائري قد ارتفع ارتفاعا طفيفا أمام الدولار الأمريكي بنسبة 2.5% وتراجع أمام الأورو بنسبة 0.5%⁽¹⁾.

(1) الدكتورة بن محمد هدي، مرجع سابق، ص 25.

وضعت مجموعة من التدابير الاقتصادية من طرف السلطات العامة حتى يتسنى للاقتصاد الجزائري آفاق 2030 أن يحقق التنمية المحلية والعدالة الاجتماعية التي تكون عن طريق ترشيد النفقات الحكومية وتخص (1):

- دعم الأسعار حيث أنها ستتحول من دعم عام الى دعم يمس الفئة الفقيرة.

- خلق جو عام يمكن من إزالة العراقيل التي من بينها البيروقراطية والتعقيد من أجل تطوير الشركات الناشئة ودعمها خاصة المتعلقة منها بالسياحة والصناعة.

- تحديث وعصرنة أسواق رأس المال عن طريق الزيادة في السيولة المصرفية وتسهيل الإجراءات الإدارية من خلال الاكتتابات العامة مع تطوير خدمات ومنتجات البنوك.

- تطوير الاستثمار الوطني عن طريق ابرام شراكات دولية لفترات طويلة إضافة الى تحسين الكفاءة ونوعية البنى التحتية.

تم اتخاذ بعض الإجراءات من طرف الدولة من أجل تنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية حيث تم إدخال مجموعة منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016 من أجل تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي للفترة 2017-2019 والتي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، كترشيد وتسقيف النفقات الذي يساهم في تحقيق استخدام أمثل للموارد المالية وترشيد الإنفاق، على أن يتعين على هذا السقف الحفاظ على النفقات غير القابلة للتقليص عن طريق الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل قطاع من أجل الحفاظ على حسن أداء الخدمات والتغطية من حيث التحويلات الاجتماعية اللازمة والمنتجات والخدمات الأساسية للطبقة المحتاجة.

ومن بين الاقتراحات المتخذة أيضا زيادة الارتكاز على مداخل الضرائب كالضريبة على القيمة المضافة التي تم رفعها من 17% إلى 19%، والرفع من الرسوم على العقارات والوقود والأجهزة الكهربائية المنزلية

(1) فلاح عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص 8.

والاستيراد، مع العمل على خفض الواردات من أجل فاتورة الاستيراد وذلك بتحديد لائحة من المواد المحظورة من الاستيراد مثل بعض المواد الصناعية كالرخام الجاهز، الغرانيت الجاهز... الخ، وبعض المواد الغذائية كالمصبرات والعصائر وغيرها، كما ركزت الدولة على تعليق التوظيف العمومي في كثير من القطاعات مع عدم الزيادة في الأجر لمدة ثلاث سنوات قادمة.

ولإحراز أفضل استفادة من الموارد، ركزت الدولة على تدابير معينة تهدف إلى وضع نهاية للعجز في الموارد خلال الفترة 2017-2019، لذا يجب استغلال الموارد المالية استغلالاً أمثلاً وتعبئتها في سوق سندات الخزينة.

خلاصة الفصل الثالث:

تأثرت الجزائر بشكل كبير بالأزمة المالية، إذ وجدت نفسها مجبرة على اتخاذ العديد من الإجراءات المتعلقة بترشيد نفقاتها الحكومية لعل أهمها إرساء قانون مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في قانون إبرام الصفقات العمومية وتشديد الرقابة على النفقات العامة إضافة إلى تجميد المشاريع الاستثمارية غير المسجلة وتعليق التوظيف لتتحكم في التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ونظرا لعدم بلوغ الهدف المنشود لجأت إلى إجراءات أخرى مصاحبة لها ولعل أهمها تمثل في تسقيف النفقات الحكومية إضافة إلى معالجة العديد من المشاكل وخاصة الاقتصادية منها.

ويمكن القول إن السياسات الاقتصادية المتبعة هي سياسات فعالة ويمكن أن تؤدي إلى التحول الاقتصادي على أن يتم الالتزام بالأهداف المسطرة إضافة إلى محاربة العراقيل وفتح المجال أمام الكفاءات الموجودة وبناء على النتائج السابقة يمكن الخروج ببعض الاقتراحات التالية:

- يجب على الدولة إعادة النظر في كل سياساتها الاستثمارية من خلال التشجيع والتدعيم الفعلي لكل من قطاع الفلاحة، الصناعة والسياحة.

- الاستعمال الأمثل للموارد المالية المتاحة من خلال تجنب التبذير والإسراف.

- الاهتمام برأس المال البشري ذوي الكفاءات العالية.

- الحد من هجرة الأدمغة من خلال تدعيمهم وتشجيعهم وتوفير كل الظروف الملائمة.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمشاركة في سلسلة القيم العالمية.

- تحديث آليات الرقابة على النفقات العمومية وتجنب الإسراف والتبذير.

- الإسراع في تسريع وتيرة تنويع الاقتصاد الجزائري خاصة الصادرات والاستثمار والتي تساعد على

الدخول إلى الأسواق وتنويع الشراكات.

- توجيه السياسة الصناعية نحو المنتجات عالية الكثافة من التكنولوجيا الجديدة.

الكتابة

تعتبر النفقات الحكومية أحد أدوات السياسة المالية وأحد طرق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ونظرا إلى تعدد وظائف الدولة نجد أن الإنفاق الحكومي في تزايد مستمر سواء كان هذا التزايد حقيقي أو ظاهري، وما تعاني منه كل دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، هو ندرة الموارد التي يمكن أن تغطي التزايد المستمر في النفقات، لذا أصبح على الدول تبني مفاهيم ترشيد الإنفاق الحكومي أي ضبط النفقات وإحكام الرقابة بالتبذير والإسراف بالحد الأدنى وتلاشي النفقات الغير ضرورية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة.

ولترشيد النفقات الحكومية في الجزائر يتوجب عليها إحكام الرقابة على تسيير المال العام وتعزيز شفافية الميزانية العامة، وإرساء مبادئ الحكم الرشيد، بالإضافة إلى العمل على إشراك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الميزانية والرقابة عليها. فعند دراستنا لبرنامج توطيد النمو تبين أنها لها وجهين:

الوجه الاول يعبر عن تحسن ملحوظ في بعض القطاعات خاصة قطاع المنشآت القاعدية أما الوجه الثاني فيعبر عن سوء التخطيط والتبذير واهدار المال العام، وتنمية جهوية ليست بوطنية أي ان هناك تنمية جهة على أخرى.

اختيار صحة الفرضيات.

عند قيامنا بهذا البحث وضعنا مجموعة من الفرضيات والتي حاولنا اختبارها من خلال دراستنا توضح

لنا ما يلي:

الفرضية الأولى محققة: إذ تعتبر النفقات الحكومية استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، حيث أن الشخص يقوم بإنفاق مبلغ من النقود بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة أي تحقيق النفع العام.

الفرضية الثانية محققة: إذ يعتبر ترشيد الإنفاق العام ضرورة حتمية لأنه يعتبر من الظواهر المسجلة في مختلف الحكومات والتي تستوجب التفكير في التفكير الدائم في ترشيد وعقلنه النفقات العامة هي ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة.

الفرضية الثالثة محققة: إذ أن النفقات العامة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية نظرا لما تحدثه من آثار اقتصادية في جمع الإنتاج الوطني، وطريقة توزيعه وفي عملية الاستهلاك والادخار.

نتائج البحث.

انطلاقا من الاشكالية المطروحة في المقدمة العامة والتساؤلات الفرعية وبعد دراستنا للموضوع من خلال فصوله المقترحة تم التوصل الى النتائج التالية:

-الإنفاق الحكومي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة.

-يجب أن تكون رقابة في توزيع الموارد والاستخدام الأمثل والأنسب للنفقات.

-تباين مستويات التنمية المحلية بين ولايات الوطن.

-غياب المستثمرين سواء من داخل الوطن او خارجه، مما يؤثر على تنوع النشاط الاقتصادي.

-افتقار المشروعات العامة الى رؤية مستقبلية.

-ضعف تحقيق بعض الأهداف خاصة المتعلقة بتنويع الانتاج وتقليل الاعتماد على النفط.

-ارتفاع عمليات اعادة تقييم للمشاريع الاستثمارية المختلفة وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنجاز.

-غياب التخطيط الدقيق للمشاريع وضعف دراسات الجدوى المتعلقة بها.

-التأخر في تجسيد المشاريع وهو يؤثر سلبا على تجسيد المشاريع الجديدة المبرمجة في المستقبل.

-وفي الأخير تبين لنا أن الجزائر تعتمد على ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، كما أن

التنمية عملية ليست بالأمر الهين فهي تحتاج إلى جهد كبير ونفقات كثيرة ووقت طويل واستراتيجيات ملائمة

مدعمة باستثارة الجهود الذاتية ومشاركة جميع أبناء المجتمع فيها باعتبارها أداة من أدوات ترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وهي من أنجح الوسائل في إثارة حماس المواطنين لقضايا التنمية.

- إن نجاح برامج ومشروعات التنمية يتوقف على مدى مساهمة وحرص الإدارة المحلية في إنجازها عن طريق المتابعة والمراقبة الجدية لمراحل الإنجاز من الجهات المعنية.

التوصيات.

- يجب التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر لتمويل الميزانية العامة.
- وضع استراتيجية للقطاع الصناعي بينه وبين القطاعات الأخرى التي تضمن الاستغلال الأفضل للموارد المحلية.
- تحديد الاعتمادات على أساس الاحتياجات الفعلية من خلال إجراء دراسات جدوى دقيقة ومتابعة ومراقبة إنجاز المشاريع.
- الحرص على المال العام وترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية
- العمل على التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير العلمية لإحداث تنمية حقيقية.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.
- التنظيم السليم للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.
- وضع نظام وطني جديد للاستثمار يعمل على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- يجب تنويع الصادرات خارج المحروقات من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.
- يجب زيادة فعالية النفقات الحكومية.

الأمم راجع

المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- 1- المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان 2002.
- 2- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 3- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 4- أعاد محمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 5- أعمر يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 6- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2006.
- 7- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي المالية العامة والموازنة العامة المكتب الجامعي الحديث مصر 2015.
- 8- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- 9- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 10- عادل أحمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1983.
- 11- محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
- 12- سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 13- مديحة الدغيدي، النفقات العامة، الدار السعودية للنشر والتوزيع، السعودية، 1980.
- 14- سوزي عبدلي ناشد، المالية العامة، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت 2003.
- 15- فلاح حسين خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث، جدار الكتاب العلمي، الأردن 2008.
- 16- عبد المجيد قدي مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.
- 17- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 18- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، لبنان 1998.

- 19- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1992.
- 20- خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 21- دليل الإنفاق العام والمسائلة المالية، المجلد 2، الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمسائلة المالية، الطبعة الثانية، ديسمبر 2018.
- 22- الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة (أمان)، النزاهة والشفافية والمسائلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة، كولاج للإنتاج الفني، فلسطين، 2016.
- 23- عثمان محمد غنيم، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان 2004.
- 24- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008.
- 25- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي التنمية المحلية، الدار الجامعية للنشر، مصر 2001.
- 26- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2003.
- 27- فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية في مصر والعالم العربي، نشر وطباعة عالم الكتب، مصر، 2004.
- 28- عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
- 29- نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي: التنموي - الاقتصادي - الاجتماعي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- 30- عاطف السيد، العولمة في ميزان الفكر، دراسة تحليلية، مطبعة الانتصار، مصر، 2001.
- 31- فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.

- 32- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العلمية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 33- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006.
- 34- عثمان محمد غنيم، مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 35- أحمد الكواز، تطوير تمويل التنمية، مجلة جسر التنمية، العدد 131، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2016.
- 36- الأستاذ الدكتور رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية الطبعة الأولى 2011.
- 37- محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، ط2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1988.
- 38- حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.
- 39- محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع ط2، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1986.
- 40- رشاد أحمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع وقضايا الإعلام التربوي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1995.
- 41- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي وتنمية المجتمعات المحلية، الدار الجامعية، عين شمس، مصر، 2001.
- 42- أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

- 43- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، بدون مكان، 2000.
- 44- أحمد مصطفى خطر، التنمية الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الازرابطية-الإسكندرية، 2002.
- 45- أحمد زهير نامية، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1992.
- 46- رشيد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط والتنمية المكتبية الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 47- عبد المطلب عبد الحميد، التحويل المحلي والتنمية المحلية، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 48- عصام خوري، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا، 2002.
- 49- علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2002.
- 50- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مفهوما، نظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
- 51- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 52- مريم أحمد مصطفى، إحسان حفطي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2001.
- 53- وداد أحمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار القرش للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2002.
- 54- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، 2000.
- 55- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- 56- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

57- هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار الصفاء للنشر، 2005.

58- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

• الرسائل والأطروحات:

1- مشعلي مريم، عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية،

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية، جامعة قالمه، 2017.

2- بن دحمان نبيل، لوكيل خالد، آليات ترشيد النفقات ودورها في ضبط الميزانية، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي لعين تموشنت، 2019.

3- مشعلي مريم، عثمانية نسرين، دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية في الإدارات العمومية،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة 8 ماي قالمه، 2017.

4- كمال بودانة شعباني، أثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

5- معلاش يوسف، مدى مساهمة الإنفاق العام في تفعيل المنظمات غير السوقية، مذكرة ماجستير،

جامعة تلمسان، 2011.

6- نصيرة عباس، آليات الرقابة الإدارية على تنفيذ النفقات العامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،

تخصص الحقوق الأساسية والعلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2011-2012.

7- فرجي محمد، المحددات الأساسية لترشيد الإنفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس، 2019-2020.

8- صبيحة محمدي، تسيير الموارد في الجزائر، أطروحة دكتوراه قسم التسيير، جامعة الجزائر 3،

2012-2013.

- 9- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 10- بلقيل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018-2019.
- 11- خيضر خفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011.
- 12- محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
- 13- ناصر فتحي، إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة باتنة 2، 2020-2021.
- 14- تومي عبد الرحمان، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 15- قطوش فاطمة الزهراء، إشكالية العلاقة بين تطور حجم النفقات العامة وقواعد تحصيل الضريبة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.
- 16- معاشي سفيان، أثر التغير في النفقات الحكومية على الواردات في الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، جامعة تيارت 2016.
- 17- إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.
- 18- مسعود دواوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

19- كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد

الإسلامي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

20- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه، دراسة مقارنة الجزائر-تونس، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.

21- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-

2004، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.

22- العباسي محمد، برامج التنمية الاقتصادية وأثرها على الجنوب الكبير، أطروحة دكتوراه تخصص

اقتصاد التنمية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

• المجالات، المنشورات والتقارير:

1. كريستين لاجارد، وضع اسس الإدارة الرشيدة للمالية العامة في الوطن العربي، مجلة العرب

الاقتصادية الدولية دبي، 14 مارس 2019.

2. سعد بن صالح الرويتع، قياس الأداء في الوحدات الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز،

الرياض 2002.

3. خالد المهاني، الأساليب الحديثة في إدارة المالية العامة، مجلة إدارة المال العام، المنظمة العربي

للتنمية الادارية، مصر 2010.

4. أحمد شريفي: تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مقال منشور بمجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة،

جامعة الجزائر، العدد 19-2009.

5. محمد عبد الشفيع عيسى، مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة

بحوث اقتصادية عربية، عدد 44، 2006.

6. حنان عبد القادر محمد خليفة، التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية "دراسة مقارنة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة - مصر، 2016.
7. زكية أكلي، فريدة كاني، التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، المركز الجامعي عبد الحفيظ، الصوف ميلة، مارس 2017.
8. الحسن عبد الرحمان محمد، مؤشرات التنمية في السودان، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، كلية النيل الأبيض، العدد 14، 2013.
9. الأمم المتحدة، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التجربة العمانية في مجال تنمية المجتمعات المحلية، منشورات اليونسكو، نيويورك، 1998.
10. أكحل محمد، شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداتها في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة (الجزائر)، 2021.
11. وديع محمد عدنان، قياس التنمية ومؤشراتها، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2010.
12. مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06، جوان 2017.
13. الدكتورة بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس يناير 2020.
14. محمد العباسي، آيت محمد مراد، الآليات الجديدة لتسيير ميزانية التجهيز للدولة 2017، المادة 120 من قانون المالية 2017، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، جوان 2020.
15. قلوب عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، تنمية الواقع الجزائري بين الواقع والمأمول، مجلة الاقتصاديات المالية، البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09-العدد 01، 2020.

• الملتيقيات:

1. حنان زعرور، سمية موساوي، المشاركة الاجتماعية والتنمية المحلية، الملتيقي الوطني الثاني حول

التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر، جامعة برج بوعرييج كلية العلوم الاجتماعية، يومي 07

و08 مارس 2016.

2. التعليم رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 المتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية

والخارجية للبلاد.

• المواقع الإلكترونية:

1/ http://alidressia-online.blogspot.com/2014/12/2015_25.html

2/ <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1608671#:~:text=%D9%8A%D9%8F%D9%82%D8%B5%D8%AF%20%D8%A8%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%81%20%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D9%85%D9%86,%D8%B9%D8%AC%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D8%AC%D9%86%D9%91%D8%A8%20%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%88%D9%86>.

3/ https://archive.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/SROs/NA/AHEGM-ISDGE/egm_ev-algerie_fr.pdf

4/ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-informations-voir-plus-ar/416-2015>

5/ <https://algerian-embassy.be/programme-quinquennal-2015-2019/>

6/ <https://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2014/a2014078.pdf>

7/ <https://www.joradp.dz/ftp/jo-arabe/2015/a2015072.pdf>

8/ <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016077.pdf>

9/ <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017076.pdf>